

الاعدام

الجريمة المفتوحة

٣

محمد سليمان
المحام

دراسة

تهدف إلى الحد من تطبيق عقوبة الإعدام

هـ ١٤٣٥

نضال

اهداء

الى كل روح ازهقت باسم القانون
الى كل من فقد حقه في الحياة باسم القانون
الى روح الانسان التي تدافع عن الحق في الحياة
الى اهالى من فقدوا حقهم في الحياة تحت مظلة الجريمة المقننة

فهرس

تقديم: -	٣
مقدمة.....	٦
المبحث الأول: المنهجية ومفتاح التقسيمات.....	٧
أولاً: مقدمة عن الدراسة الميدانية:	٧
ثانياً: معايير اختيار أسئلة استطلاع الرأي:	٨
ثالثاً: الأسس العامة لتحديد العينة العشوائية وتقسيم المتغيرات الأساسية:	١٠
المبحث الثاني: تقسيم العينة العشوائية الفعلية بعد البحث الميداني	١٨
المبحث الثالث: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على السؤال الأول	٢٤
المبحث الرابع: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة	٣٢
المبحث الخامس: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة (حسب محل الإقامة):	٤٨
المبحث السادس: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة (حسب الديانة أو المعتقد)	٥٨
المبحث السابع: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة ...	٦٩
المبحث الثامن: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة	٧٩
(حسب النوع الاجتماعي)	٧٩
المبحث التاسع: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة ...	٨٨
(حسب فئة المهنة)	٨٨
المبحث العاشر: ملاحظات عامة ومساحات حرية لرأي العينة العشوائية.	١١٧
مرفقات الدراسة الميدانية:	١١٩

تقديم: -

في إطار أنشطة المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية – نضال نحو مناهضة عقوبة الإعدام تأتي هذه الدراسة والتي تعد استكمالاً للعديد من الدراسات الصادرة من أساذتنا نحو مناهضة عقوبة الإعدام .

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسة الدكتور عماد الفقي الصادرة عن المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة عام ٢٠١١ تحت اسم عقوبة

الإعدام في مصر تقديم الأستاذ ناصر أمين، وقد تناول الدكتور عماد الفقي في دراسته عقوبة الإعدام من نواح ثلاثة الأولى تشريعية والثانية قضائية والثالثة ميدانية.

وقد تناولنا في دراستنا عقوبة الإعدام من ذات الثلاث نواح بشكل أكثر تعمقاً فنجد في الجانب التشريعي موقف المشرع من عقوبة الإعدام ، وتحللت الدراسة مرحلة الحصر إلى دراسة تحليلية موضوعية لكل نص على حدا (النص - التحليل - اقتراح لتعديل النص للحد من تطبيق عقوبة الإعدام) وقد نشر ذلك في الكتاب الأول.

وتناولت الدراسة في الكتاب الثاني الجانب القضائي مجموعة من الأحكام الصادرة عن محكمة النقض في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٥.

وتتناول الدراسة في الكتاب الثالث والمثال بين ايديكم الجانب الميداني بحثاً استبياناً حول مدى قبول الشارع المصري لإلغاء عقوبة الإعدام وقبولهم لسياسات المشرع وإعداد مقارنة بين موقفهم بعد اربعة سنوات من دراسة الدكتور عماد الفقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم صدور العديد من الدراسات التي تهدف للحد من تطبيق عقوبة الإعدام واتجاه بلدان العالم نحو إلغاء العقوبة أو إيقاف العمل بها عملياً مع الاحتفاظ بها في التشريعات الداخلية إلا أن المشرع المصري مازال على نهجه في التوسيع في تطبيق العقوبة، فنجد أن المشرع المصري أصدر قرار بقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ تحت مسمى "قانون مكافحة الإرهاب" وشدد على بعض الجرائم وأوصل عقوبتها للإعدام.

كما نجد أن في الأعوام الثلاثة الأخيرة ازدادت بمعدلات غير طبيعية أحكام الإعدام الصادرة في مصر فنجد أنه صدرت في الفترة الأخيرة مجموعة من أحكام الإعدام مازلت لم تنظر محكمة النقض فيهم حتى إعداد الدراسة كما أنه في نفس المرة كان يصدر حكماً واحداً بإعدام ما يزيد عن المائة منهم في واقعة واحدة كصدر حكماً من محكمة جنح الجيزة بإعدام ١٨٣ منهم في القضية رقم ١٢٧٤٩ لسنة ٢٠١٣ جنح الجيزة وهذا ما دفع المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية - نضال لضرورة إعداد دراسات حول عقوبة الإعدام مستعينة في ذلك بالدراسات السابق إعدادها.

تهدف الدراسة إلى الحد من تطبيق عقوبة الإعدام من خلال تقديم اقتراحات لتعديلات تشريعية تضمن الحد من تطبيق عقوبة الإعدام ذلك أن المشرع المصري الأكثر إسراها في تطبيق عقوبة الإعدام والذي اقرها

في سبعة وسبعين جريمة منهم ما يمس امن الدولة من الداخل والخارج ومنهم ما يتعلق بالأحاد من الناس ومنهم المخدرات والأسلحة والذخيرة والجرائم العسكرية وقانون مكافحة الإرهاب تتناولهم الدراسة تفصيلاً.

في نهاية التقديم نتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ ناصر أمين والدكتور عماد الفقى على مجدهما المبذول نحو الحد من تطبيق هذه العقوبة كما نتوجه بالشكر الى حملة اعدام وطن التي كانت مرجعا هاما لنا فى مواضع كثيرة فى الدراسة.

مقدمة

تشمل الدراسة الميدانية استبيان ميداني هدفه الوقوف أراء المواطنين المصريين في عقوبة الإعدام ومدى ترحبيهم أو رفضهم لـ إلغاء تلك العقوبة ، كما استهدف الاستبيان الوقوف على أسباب تمسك المجتمع بعقوبة الإعدام ورفض قطاع كبير لـ إلغاء العقوبة واستهدف الاستبيان عينات عشوائية من بين رجال الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والمثقفين وسكان المناطق الشعبية وطلبه الجامعات والمرأة والشباب. ثم تحليل محتوى لنتيجة الاستبيان للوقوف على أهم العقبات التي تواجهنا نحو إلغاء عقوبة الإعدام .

ومرفق بنهاية الدراسة صورة من استماراة الاستبيان إلى جانب استمارتين تم ملئهما من تم اختيارهم بشكل عشوائي .

المبحث الأول: المنهجية ومفتاح التقييمات

(أسس بناء الاستبيان وتحديد العينة العشوائية ومعايير)

تقسيم الفئات

أولاً: مقدمة عن الدراسة الميدانية:

تستهدف تلك الدراسة الميدانية عينة عشوائية تم وضع معايير دقيقة لتحديد كي تكون معبراً عن الواقع المجتمعي المصري، من أجل الوصول إلى نسبة محددة بين القبول والرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، وتحليل الأسباب التي يستند إليها كل طرف، وتأثير عوامل محددة مثل الوظيفة والنوع والاجتماعي والمرحلة العمرية في إجابات كل شخص، وهل توجد أبعاد دينية أو فكرية أو ثقافية أو ديموغرافية أو أهواء شخصية ترتبط بتكوين تلك الفناء.

وحيث انه العينة العشوائية هي مجموعة معينة من المواطنين داخل مجتمع معين، محددة حسب منهجية منطقية وعلمية - سيتم توضيحها لاحقاً في ثالثاً- من أجل الوصول إلى تحليل ودراسة شاملة حول ظاهرة معينة، فقد شارك في استطلاع الرأي عدد ٤٨٠ شخصاً من بين المجتمع المصري ككل، حيث جاءت نسبة الموافقة "مع" على إلغاء عقوبة الإعدام ٣٠٪ بينما كانت الرفض "ضد" بنسبة ٧٠٪.

وهنا يوضح فريق البحث أن النسبة قد تكون بها بعض الانحراف تجاه الإجابة بـ "مع"، حيث أن نسبتها الفعلية قد تكون أقل من ذلك، وهذا بسبب أن جزء من الدراسة اعتمد على استطلاع رأي إلكتروني (نسبة ٣٠٪ من إجمالي الدراسة) وليس ميدانياً فقط، وذلك بسبب بعض الصعوبات والمعوقات الميدانية التي واجهت الباحثون الميدانيون والمذكورة لاحقاً في "رابعاً".

ثانياً: معايير اختيار أسئلة استطلاع الرأي:

تم تحديد تسع أسئلة رئيسية ضمن استطلاع الرأي، مع تحديد إجابات مختلفة محتملة لكل سؤال، حيث تمت مراعاة التعددية والتناقضات الفكرية في اختيارها، مع فتح المجال أمام شخص العينة لطرح أية إجابات بديلة، مع ترك مساحة من الرأي الحر في الاستطلاع لأية ملاحظات أو إضافات من شخص العينة أو لدعم موقفه سواء بالأسانيد الدينية أو غيرها.

قام فريق البحث بمراعاة إيجاز الأفكار والأبعاد البحثية والعلمية في أسئلة موجزة محددة قدر الإمكان، كما تمت تجربة أسئلة استطلاع الرأي على عينة مبنية مترابطة لبحث مدى دقتها المفاهيمية واللغوية ووضوحها وبساطة أسئلتها إن كانت مناسبة لجميع الفئات المجتمعية.

وهنا استعراض سريع لكل سؤال والغرض منه:

السؤال الأول: ما رأيك فيما يُثار حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"؟
وبسبب توجيه الباحث لذلك السؤال هو معرفة الموقف المباشر لشخص العينة إذا كان مع فكرة إلغاء العقوبة أم معارض لها.

السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟
وبسبب ذلك السؤال هو معرفة اتجاه العينة بما إذا كانت رؤيتها للواقع تختلف مع رؤيتها للنظرية.

السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (تم توجيهه للرافضين فقط).

الاستنتاج من هذا السؤال هو معرفة الخلفية السياسية أو الدينية أو الاجتماعية التي تعتمد عليها العينة في تدعيم موقفها، ولذلك رأينا الاختلاف في الاختيارات حتى يتسعى لنا معرفة الاتجاهات الأكثر الداعمة لعقوبة الإعدام.

السؤال الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟ (تم توجيهه للرافضين فقط) وقد تم طرح ذلك السؤال حيث أن إجابته ستضمنا أمام الأولويات التي تراها العينة في الوقت الحالي. ومن ثم إذا لم يكن في القدرة إلغاء عقوبة الإعدام فمن الممكن حصرها في الحالات التي تحوز على أولويات المجتمع.

السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة عليها بالإعدام، هل تقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟ (تم توجيهه للرافضين فقط).

والإجابة على ذلك لمعرفة إذا كانت الشخص الرافض لإلغاء العقوبة يعاني من الأذدواجية في الحكم على الأمور وسيطرة فكرة المحاباة وانه قد يغير من رأيه إذا تعرض لضغوط.

السؤال السادس: لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (تم توجيهه للموافقين فقط).

والغرض من ذلك السؤال هو الوقوف على النقطة المعرفية والثقافية التي تتحدث عنها العينة، وراعينا الاختلاف في فكرة الاختيارات حتى يتضمن لنا معرفة الأبعاد والعوامل التي حثته على رفض العقوبة.

السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟

ومن ثم بعد الإجابة يتضح لنا طريقة التفكير الخاصة بالعينة ومدى وعيها ورؤيتها لمنظومة العدالة والواقع المجتمعي وقدرتها على اختيار الضمان الأمثل من وجه نظرها.

السؤال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٠ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟

وهو يستعرض مادة هامة من مواد تطبيق عقوبة الإعدام، وقد تم تحديد الإجابات المحتملة فيها من وجهي النظر المتعارضتين، ويوضح منها

مدى وحجم التناقض في منطق بعض الأشخاص أو الفئات المعارضة
لإلغاء العقوبة.

السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تواافق على المشاركة؟ (مع ترك مساحة لوسيلة تواصل واسم افتراضي في حالة الإجابة بنعم).
ويهدف هذا السؤال إلى تحديد مدى استجابة كل من الأطراف المواقفة والرافضة للنقاش وتطوير وتبادل الآراء والأفكار.

ثالثاً: الأسس العامة لتحديد العينة العشوائية وتقسيم المتغيرات الأساسية:

تم اعتبار خمس عوامل أو متغيرات أساسية تُشكل فكر ورأي وقناعات المواطن في مصر وهي؛ محل الإقامة، المرحلة العمرية، النوع الاجتماعي، الديانة أو المعتقد، فئة المهنة، وسيتم استعراضهم تفصيلاً كما يلي:

محل الإقامة: وهي محل السكن للعينة أو حيث تم إجراء استطلاع الرأي، وتم تقسيمها إلى ثلث أقاليم أساسية يُعد كل منها بيئة فكرية واجتماعية وثقافية منفصلة كما يلي:

(المحافظات المركزية) وهي تشمل القاهرة والجيزة والإسكندرية.

(محافظات الدلتا والقناة) وهي تشمل محافظات القليوبية والدقهلية

والغربيّة والشرقية والمنوفية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط والسويس والإسماعيلية وبورسعيد.

(الصعيد والمحافظات الحدودية) وهي تشمل الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج قنا والأقصر وأسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح والبحر الأحمر والوادي الجديد.

المرحلة العمرية: تم تقسيم عمر العينة إلى فئتين أساسيتين حيث يُعد كلاًهما ذو فكر وثقافة ووعي مختلف كما يلي:

(أصغر من ٤٠ عاماً) تم اختيار السن ٤٠ عاماً كحد فاصل باعتباره هو السن المحددة للترشح لرئاسة الجمهورية، ولم يتم إدراج من هم أقل من ١٨ عاماً داخل العينة باعتبارهم ما يزالون أطفالاً وليس لهم حق التصويت الانتخابي بعد وفقاً للقانون المصري.

(أكبر من ٤٠ عاماً) تم التدرج في الأعمار ما فوق ٤٠ عاماً حتى أكبر أشخاص العينة ٧٢ عاماً.

النوع الاجتماعي: تم تقسيم نوع العينة إلى قسمين:

(ذكر).

(أنثى).

الديانة أو المعتقد: تم تقسيم العينة من حيث المعتقد إلى ثلاثة تصنيفات أساسية:

(مسلم).

(مسيحي).

(لا ديني أو ملحد).

فئة المهنة: تم تقسيمها إلى عدة فئات مجتمعية التي يعد كلها منها ذي وعي وثقافة وفكر مختلف أو له احتكاك مباشر مع منظومة العدالة أو له تأثير مجتمعي بشكل أكبر.

حيث أنه يمكن تصنيف المهن لعدة مستويات كما يلي:

مستوى أول: المتصلون بالقانون مباشرة من محامين وقضاة.

مستوى ثان: فئات المجال العام المؤثرة على الوعي والحركة المجتمعية من عاملين بالمجتمع المدني وصحفيين.

مستوى ثالث: فئات مجال التعليم المؤثرة في تشكيل فكر ووعي الأجيال الصاعدة من أعضاء هيئة تدريس وطلبة.

مستوى رابع: فئات سلطة دينية المؤثرة في تكوين الخلفية الدينية المُحافظة أو المنفتحة للمجتمع من رجال دين إسلامي أو مسيحي أو لا دينيين أو ملحدين.

مستوى خامس: فئات مجتمعية مختلفة وتمثل القطاع العريض من المواطنين مثل الحرفيون أو أصحاب مهن أخرى.

بينما جاء توزيع الفئات نفسها كما يلي:

(محامون).

(قضاة).
(طلبة).
(صحفيون).
(حرفيون).
(أعضاء هيئة تدريس).
(مجتمع مدني) تحديداً تم استهداف العاملين بمنظمات حقوق الإنسان مع اعتبار المحامين بها فئة ضمن "مجتمع مدني" وليس "محامون".
(مهن أخرى) أصحاب بقية المهن الغير مدرجة كفئة منفصلة هنا.

(رجال دين إسلامي) تم تخصيص لهم فئة منفصلة لما لهم من تأثير مجتمعي كبير على المعتقدات الدينية للمواطن المصري المحافظ بطبعه.

(رجال دين مسيحي) تم تخصيص لهم فئة لما لديهم من تأثير كبير على مختلف الأطياف المسيحية المحافظة بطبعها.
(لا ديني أو ملحد) تم اعتبارهما كفئة وظيفية أيضاً وليس دينية فقط، نظراً لاستقلاليتهم عن العوامل الظرفية المرتبطة بالمهنة.

ملاحظة هامة بشأن اعتبار اللا دينيين والملحدين كفئة وظيفية منفصلة:

تم اعتبار فئتي اللا دينيين والملحدين كفئة وظيفية بغض النظر عن وظيفتهم الفعلية، حيث تم احتسابهم رمياً كصفة مثل رجال الدين الإسلامي أو المسيحي، فالعوامل الوظيفية المعتادة من بيئه وطبيعة عمل وعلم ووعي لا تؤثر في تكوين أراءهم وقناعاتهم الفكرية، كما أنهم قد يكونوا ذوي تأثير على من حولهم وليس العكس نظراً لاستقلاليتهم الفكرية.

وبناء على مما سبق، تم وضع خطة مسح لعينة عشوائية مثالية بحيث تكون نسب توزيع الفئات والمتغيرات الأساسية قريبة من الواقع، حتى يمكن اعتبار أن نتيجة العينة هي معبرة بشكل ما عن الواقع. وبعد عدة مباحثات ومراجعات بين باحثي المركز، تم التوصل إلى توزيعه

مثالية لتلك المتغيرات بنسب معينة قريبة من نسبتها وجودها أو تأثيرها من إجمالي واقع الشارع المصري، وهي موضحة في الصورة التالية:

استبيان إلغاء عقوبة الاعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال مقترن توزيع العينة العشوائية "المثالية" حسب الأقاليم والتوع وفئة المهنة						
فئة المهنة	المحافظات المركزية	الدقلا والقناة	الصعيد والمحافظات الحدودية	العدد الإجمالي	الذكور إلى الإناث	
محامون	٢٠	٤٠	٤٠	١٠٠	٧٥	ثلاث أرباع ذكور
طلبة	٢٠	٤٠	٤٠	١٠٠	٥٠	نصف ذكور
حرفيون	١٠	٤٠	٤٠	٩٠	٩٠	ذكور فقط
مهن أخرى	١٠	٤٠	٤٠	٩٠	٣٠	ثلث ذكور
صحفيون	٣٠	١٠	١٠	٥٠	٢٥	نصف ذكور
أعضاء هيئة تدريس	١٠	٥	٥	٢٠	١٠	نصف ذكور
مجتمع مدنى	٢٠	٠	٠	٢٠	١٠	نصف ذكور
قضاة	١٠	٠	٠	١٠	١٠	ذكور فقط
رجال دين إسلامي	٦	٣	١	١٠	١٠	ذكور فقط
رجال دين مسيحي	٢	٣	٥	١٠	١٠	ذكور فقط
لا ديني أو ملحد	١٠	٠	٠	١٠	٥	نصف ذكور
العدد الإجمالي	١٤٨	١٨١	١٨١	٥١٠	٣٢٥	إجمالي الذكور
النسبة المئوية	٢٩.٠٢%	٣٥.٤٩%	٣٥.٤٩%	٣٥.٤٩%	١٠٠.٠٠%	٦٣.٧٣%

التوزيع الفعلى للسكان حسب الأقاليم الجغرافية والتوع حسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٤ (بالمليون نسمة)						
فئة المهنة	المحافظات المركزية	الدقلا والقناة	الصعيد والمحافظات الحدودية	العدد الإجمالي	الذكور إلى الإناث	
عدد السكان	٢١	٣٢	٣٢	٨٥	٤٣.٥	٤٣.٥
النسبة المئوية	٢٤.٧١%	٣٧.٦٥%	٣٧.٦٥%	١٠٠.٠٠%	٥١.١٨%	٥١.١٨%

وبننظر دقة في النسب السابقة للعينة العشوائية المثالية تم تحقيق النسب الواقعية التالية كي يكون معبراً عن الواقع المصري:
نسبة التوزيع السكاني الفعلية بين المحافظات المركزية وإقليم الدلتا والقناة وإقليم الصعيد والحدود وهي ٣٧.٦٥٪ ٢٤.٧١٪ و ٣٧.٦٥٪ على التوالي من إجمالي سكان الجمهورية، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

نسبة الذكور في مصر التي تتجاوز النصف بقليل من إجمالي السكان (٥١.١٨٪).

توزيع عادل للفئات الوظيفية والمجتمعية كما يلي؛ فئة مستوى أول بعدد ١٠٠ شخصاً بها المحامون (الفئة الأكبر المستهدفة بسبب احتكاكها المباشر مع القانون ومنظومة العدالة والمتهمين

داخل المجتمع) وأيضاً الطلبة (فئات عريضة شعبياً لها تأثير في تكوين الرأي المجتمعي وتمثل نسبة كبيرة من الشباب).

فئة مستوى ثان بعدد ٩٠ شخصاً بها الحرفيون وأصحاب المهن الأخرى (فئات عريضة شعبياً لها تأثير في تكوين الرأي المجتمعي).

فئة مستوى ثالث بعدد ٥٠ شخصاً بها الصحفيون (فئة تمثل تشكيل الرأي العام ونقل الواقع والأفكار والآراء والوعي).

فئة مستوى رابع بعدد ٢٠ شخصاً بها أعضاء هيئة تدريس والعاملون بالمجتمع المدني (فئتان أكثر وعيًا وثقافة وعلمًا ولكنها قد تكون أقل تأثير مجتمعي من فئة الصحافة).

فئة مستوى خامس "التمثيل الرمزي" بعدد ١٠ أشخاص بها القضاة (هي جهة تطبيق العدالة) ورجال الدين الإسلامي والمسيحي (لهمَا تأثير فكري مباشر على أغلب أطياف المجتمع المصري المحافظ بطبعه) واللا دينيين والملحدين (تم اعتبارهما كفئة وظيفية وليس دينية فقط، حيث أنهم يعانون في منزلة رجال الدين من حيث استقلالية المرجعية الفكرية والعقائدية وأيضاً غالبيتهم مستقلين عن الظروف والبيئة الوظيفية التي قد تشكل جزءاً كبيراً من وجدان وفكرة ووعي الشخص).

مع مراعاة نسبة المسيحيين الإجمالية التي تتراوح -بحسب عدد من الإحصاءات من جهات مختلفة- بين ٧-١٠٪ من إجمالي السكان.

وأيضاً مراعاة نسبة الشباب الإجمالية في مصر (نسبة من هم أقل من ٤٠ عاماً تمثل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي السكان)

رابعاً: المنهجية في جمع الآراء والصعوبات والمعوقات الميدانية:

كانت المنهجية الأساسية لباحثي المؤسسة في جمع الآراء، هي البحث الميداني، حيث تمت طباعة جزء كبير من الاستمارات واستهداف العينات عشوائياً بالمناطق الجغرافية المحددة في فترات زمنية مختلفة (خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٥) مع مراعاة العوامل المذكورة مسبقاً، حيث مثلت البحث الميداني نسبة (٧٠٪)، فيما كان جزء أقل من

الاستمرارات تم ملأه إلكترونياً (نسبة ٣٠٪) نتيجة صعوبات عديدة مذكورة لاحقاً. حيث قد تتنوع وسائل ملء الاستمرارة ما بين المقابلة الشخصية أو البريد الإلكتروني أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف. تم عرض الاستمرارات على كل شخص من العينة لكي يملأها بشكل حيادي وحر، مع عدم تدخل الباحث في أي توجيه للإجابات، إلا في حالة الاستفسار عن أية نقاط غامضة ضمن متن الاستمرارة، مع ترك مساحة حرة لأية أراء أو اقتراحات بإجابات جديدة من قبل أي شخص من العينة.

ويمكن تلخيص المشاكل والمعوقات الميدانية فيما يلي:

١- في المحافظات المركزية، اعتبرتها بعض الفئات أنها استمرارة أو منشور سياسي بسبب عنوان الاستطلاع نظراً للوضع السياسي الراهن، وكان ذلك للفئات (محامون، قضاة، طلاب، رجال دين إسلامي، رجال دين مسيحي، حرفيون، مهن أخرى).

٢- في المحافظات المركزية، وجود خانة للأسماء وطريقة للتواصل في نهاية ورقة الاستطلاع سبب بعض القلق والمطالبة بإتلاف الاستمرارة وتولد الخوف بداخلهم من إمكانية الملاحقة لهم، وكان ذلك للفئات (رجال دين إسلامي، رجال دين مسيحي، حرفيون، مهن أخرى، طلاب)، وعلى أثرها قام الباحث بتوضيح سبب وجود تلك الخانة وأنها ليست إجبارية ويمكن وضع أسماء مستعارة.

٣- في المحافظات المركزية، وجود أسئلة قانونية داخل الاستمرارة عجزت بعض العينات عن الإجابة عنه نظراً لعدم الفهم أو عدم الاهتمام، وكان ذلك للفئات (طلاب، رجال دين إسلامي، رجال دين مسيحي، لا دينيون، حرفيون، مهن أخرى، صحفيون)، وعلى أثرها كان يقوم الباحث بإيضاح المعاني القانونية وتبسيطها بشكل حيادي.

٤- في المحافظات المركزية، عدم الاهتمام بالمشاركة في استطلاعات الرأي عموماً بالنسبة لبعض الأفراد، وكان ذلك للفئات (حرفيون، مهن أخرى، طلاب).

٥- في المحافظات المركزية، اعترض البعض على وجود خانة للديانة في الاستماراة، وهو ما اعتبره البعض نوع من أنواع التمييز السلبي، وكان ذلك للفئات (المجتمع المدن، لا دينيون، طلاب)، وعليه قام الباحث بتوضيح سبب وجود تلك الخانة وأنها مُخصصة لتحليل الأبعاد الدينية لـإجابات العينة ودراسة الواقع المجتمعي للمحافظ دينياً.

٦- في الوجه البحري والقلي والمحافظات الحدودية، كانت هناك صعوبة في الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة مثل (رجال دين مسيحي، حرفيون، مهن أخرى).

٧- في الوجه البحري والمحافظات الحدودية، كانت هناك معاناة بعض العينات من عدم القدرة على الكتابة أو القراءة، وتمت مواجهة هذه العقبة على المستوى العام في الفئات التالية (حرفيون، مهن أخرى)، وعليه قام الباحث بقراءة الأسئلة وتبسيط صياغتها وتحديد الإجابات بنفسه حسب كل شخص.

٨- في محافظات الوجه القلي، كانت هناك بعض اللغط في تقبل الاستبيان نفسه، بالربط الخاطئ ما بين فكرة إلغاء العقوبة وتنفيذ حدود الشريعة وجوبيه القصاص، وكان ذلك للفئات (رجال دين إسلامي، محامون، طلبة، حرفيون، مهن أخرى).

خامساً: قواعد عامة تم إتباعها في التحليل الإحصائي والرسم البياني:

تم بناء هذا التقرير الإحصائي حسب المعايير الدولية لقواعد الإحصائية، ومراعاة المنهجية السلمية في بناء النظام المعلوماتي، مع الالتزام بالحيادية والدقة والموضوعية والشفافية التامة.

بالنسبة للجداول الإحصائية، تم الالتزام بنهج واضح ومحدد في عرض البيانات والأرقام، حيث تم اختيار العناوين والأقسام الرئيسية بلون

خط أبيض على خلفية حمراء أو سوداء، ولمستوى آخر من التقسيم تم الاعتماد على لون الخط الأسود على خلفية رمادية اللون، فيما تم اختيار اللون الأخضر للخط على خلفية خضراء فاتحة اللون في حالة جميع الإجابات والأرقام التي يمكن اعتبارها إيجابية موضوع البحث "إلغاء عقوبة الإعدام"، فيما تم اختيار لون الخط الأحمر على خلفية حمراء فاتحة اللون في حالة الأرقام السلبية، ونفس الأمر تم الالتزام به في اختيار الألوان داخل الرسومات البيانية.

ولكل جدول إحصائي، تم كتابة فقرة أو عدة فقرات مبسطة تشرح ماهية الجدول وماذا تمثل الأرقام وقراءة واقعية وإحصائية سلسة للأرقام والنسب، دون التطرق إلى تحليل الموضوع نفسه والذي قد يتطلب فقرات طويلة من البحث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كما انه تم إدراج ملاحظة توضيحية لكل جدول وتحديد هل السؤال تم توجيهه إلى إجمالي العينة أم للموافقين أم للرافضين فقط بحسب نوع السؤال من أجل مزيد من التسهيل على القارئ.

المبحث الثاني: تقسيم العينة العشوائية الفعلية بعد البحث الميداني

عرض إحصائي ()

في هذا المبحث نستعرض توزيع أعداد العينة العشوائية الفعلية بعد عمل المسح الميداني ومحاولة الوصول للنموذج الأمثل كي تكون المحصلة النهائية مُعبرة أكثر عن الواقع، حيث نقوم بتناول التوزيع وفقاً لخمس متغيرات رئيسية للعينة العشوائية وهي؛ محل الإقامة، وفئة المهنة، والنوع الاجتماعي، والديانة أو المعتقد، والمرحلة العمرية.

أولاً: توزيع أعداد العينة العشوائية حسب محل الإقامة:

استبيان القاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال								
توزيع العينة العشوائية حسب محل الإقامة (المحافظة والإقليم)								
الإجمالي	الإقليم	الإجمالي	المحافظة		الإجمالي	الإقليم	الإجمالي	المحافظة
181	الصعيد ومحافظات حدودية	20	الفيوم		148	المحافظات المركزية	102	القاهرة
		17	بني سويف				27	الجيزة
		20	المنيا				19	الإسكندرية
		25	أسيوط				8	القليوبية
		31	سوهاج				23	الدقهلية
		27	قنا				26	ال الغربية
		11	الإسكندر				6	الشرقية
		19	أسوان				9	المنوفية
		0	شمال سيناء				5	البحيرة
		1	جنوب سيناء				4	كفر الشيخ
		0	مطروح				36	دمياط
		10	البحر الأحمر				16	بور سعيد
		0	الوادي الجديد				11	الإسماعيلية
		الإجمالي ٤٧٩ عينة					7	السويس

جدول ١ الأعداد حسب الإقامة

بمراجعة الجدول رقم ١، يتضح انه تم تقسيم محافظات محل الإقامة للعينة العشوائية إلى ثلاثة أقاليم أساسية حسب الطبيعة

الديموغرافية والظروف البيئية والثقافية للمجتمعات المحلية وهي؛ المحافظات المركزية، والدلتا والقناة، والصعيد ومحافظات حودية، وتم اعتبار أنها المعيار الأساسي للتوزيع الديموغرافي النسبي والعادل لمحل الإقامة.

وقد جاءت محافظات الصعيد والحدود في المقدمة بإجمالي ١٨١ عينة بنسبة ٣٧.٧٪، ثم محافظات الدلتا والقناة بعدد ١٥١ شخص ونسبة تقترب من ٣١.٥٪، وأخيراً المحافظات المركزية بعدد ١٤٨ عينة بنسبة ٣٠.٨٪ (وهي نسبة واقعية وقريبة من التوزيع الجغرافي لعدد السكان بتلك الأقاليم، حيث أن نسبة السكان بالمحافظات المركزية تصل إلى ٢٥٪ من إجمالي تعداد سكان الجمهورية ومحافظات الدلتا والقناة تقترب من ٣٧.٥٪ بينما نسبة الصعيد والمحافظات الحودية ٣٧.٥٪ أيضاً). وعلى صعيد المحافظات، فقد جاءت محافظة القاهرة بالعدد الأكبر من عينة البحث بـ ١٠٢ شخص حيث أنها المحافظة الأكبر سكاناً، فيما خلت ثلاثة محافظات من استطلاع الرأي وهي الوادي الجديد وشمال سيناء ومطروح نتيجة ظروف ومعوقات ميدانية.

ثانياً: توزيع أعداد العينة العشوائية حسب محل الإقامة وفئة المهمة:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال					
توزيع العينة العشوائية حسب فئة المهمة ومحل الإقامة					
فئة المهمة	المحافظات المركزية	الدلتا والقناة	الصعيد ومحافظات الحودية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
محامون	18	41	41	100	20.83%
طلبة	23	21	44	88	18.33%
صحفيون	25	8	10	43	8.96%
حرفيون	8	34	43	85	17.71%
مهن أخرى	18	38	33	89	18.54%
أعضاء هيئة تدريس	11	3	6	20	4.17%
مجتمع مدنى	20	0	0	20	4.17%
قضاة	9	0	0	9	1.88%
رجال دين إسلامي	5	3	4	12	2.50%
رجال دين مسيحي	1	0	0	1	0.21%
لا ديني	7	1	0	8	1.67%
ملحد	3	2	0	5	1.04%
العدد الإجمالي	148	151	181	480	100.00%
النسبة المئوية	30.83%	31.46%	37.71%	100.00%	100.00%

جدول ٢ الأعداد حسب الإقامة والمهنة

بالاطلاع على الجدول رقم ٢، يظهر توزيع العينة العشوائية وفقاً لمتغيرين معاً الأقاليم الجغرافية وفئة المهنة، حيث انه قد جاءت فئة المحامين بالعدد الأكبر من عينة البحث بإجمالي ١٠٠ شخص وتمثل ٢٠.٨ % من إجمالي العينة (الفئة الأكبر المستهدفة بسبب احتكاكها المباشر مع القانون ومنظومة العدالة والمتهمين داخل المجتمع)، ثم فئات أصحاب المهن الأخرى والطلبة والحرفيين بأعداد ٨٩ و ٨٨ و ٨٥ على التوالي (فئات عريضة شعبياً لها تأثير في تكوين الرأي المجتمعي)، يليهم فئة الصحفيين بإجمالي ٤٣ شخص وتمثل نسبة ٨.٩٦ % (فئة تمثل الرأي العام ونقل الواقع والأفكار والأراء والوعي)، ثم أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمجتمع المدني بعدد ٢٠ شخص لكل منهما (فئة أكثر وعياً وثقافة وعلماً ولكنها قد تكون أقل تأثير مجتمعي من فئة الصحافة).

بعد ذلك جاءت فئة رجال الدين الإسلامي بإجمالي ١٢ شخص (لها تأثير ديني مباشر على أغلب أطياف المجتمع المصري المحافظ بطبيعة)، وفئة القضاة بعدد ٩ قضاة (هي جهة تطبيق العدالة)، وثم فئات اللا دينيين والملحدين بأعداد ٨ و ٥ أشخاص على التوالي (تم اعتبارهما كفئة وظيفية وليس دينية فقط، حيث أنهم يعانون في منزلة رجال الدين من حيث استقلالية المرجعية الفكرية والعقائدية وأيضاً غالبيتهم مستقلين عن الظروف والبيئة الوظيفية التي قد تشكل جزء كبير من وجدان وفكر ووعي الشخص)، وأخيراً رجل دين مسيحي واحد (لهم تأثير ديني مباشر على المجتمع المسيحي المصري المحافظ بطبيعة ولكن لم يتم التوصل إلا إلى رجل دين مسيحي واحد).

ثالثاً: توزيع أعداد العينة العشوائية حسب محل الإقامة والنوع الاجتماعي:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال توزيع العينة العشوائية حسب محل الإقامة والنوع الاجتماعي				
النسبة المئوية	العدد الإجمالي	أنثى	ذكر	محل الإقامة (الإقليم)
30.83%	148	56	92	المحافظات المركزية
31.46%	151	47	104	الدلتا والقناة
37.71%	181	52	129	الصعيد والمحافظات الحدودية
100.00%	480	155	325	العدد الإجمالي
	100.00%	32.29%	67.71%	النسبة المئوية

جدول ٣ الأعداد حسب الإقامة والنوع

يتضح من الجدول رقم ٣ توزيع العينة العشوائية حسب محل الإقامة والنوع الاجتماعي، حيث انه هناك ٣٢٥ ذكرًا تم استطلاع آرائهم بنسبة ٦٧.٧٪ من إجمالي العينة، بينما كانت هناك ١٥٥ أنثى بنسبة ٣٢.٣٪ (نسبة قد تكون غير قريبة بشكل كبير من الواقع والذي تتراوح إحصاءاته بأنه نسبة الذكور تتجاوز الإناث بشكل محدود، ولكن هذه أدق ما تم الوصول إليه ميدانياً).

رابعاً: توزيع أعداد العينة العشوائية حسب محل الإقامة والديانة أو المعتقد:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال توزيع العينة العشوائية حسب محل الإقامة والديانة أو المعتقد						
النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الملحد	لا ديني	مسيحي	مسلم	محل الإقامة (الإقليم)
30.83%	148	3	7	11	127	المحافظات المركزية
31.46%	151	2	1	13	135	الدلتا والقناة
37.71%	181	0	0	30	151	الصعيد والمحافظات الحدودية
100.00%	480	5	8	54	413	العدد الإجمالي
	100.00%	1.04%	1.67%	11.25%	86.04%	النسبة المئوية

جدول ٤ الأعداد حسب الإقامة والديانة

وبشأن التوزيع من حيث الديانة أو المعتقد، فإنه يتضح من الجدول رقم ٤ تصدر فئة المتدينين بالإسلام بعدد ٤١٣ شخص بنسبة ٨٦٪ من إجمالي العينة العشوائية، تليها فئة المتدينين بالمسيحية بـ ٥٤

حالة بنسبة ١١.٢٥٪ (نسبة قريبة من الواقع بحسب عدد من الإحصاءات من جهات مختلفة التي ذكرت انه نسبة المسيحيين في مصر تتراوح بين ١٠-٧٪ من إجمالي السكان)، بينما كان هناك فئتان أخرىتان؛ ٨ أشخاص لا دينيين، و ٥ آخرون ملحدون بنسبة ١.٦٧٪ و ١٠٤٪ على التوالي (وهما فئتان اعتباريتان رغم عدم وجودهما كقطاع مجتمعي عريض ولا وجود لهما في السجلات والأوراق الرسمية وغير معلوم نسبة واقعية عن تمثيلهما الفعلي من بين إجمالي السكان، ولكن تم إدراجهما من أجل معاينتهما وتحليلهما بشكل دقيق وعن قرب من خلال هذه الدراسة).

خامساً: توزيع أعداد العينة العشوائية حسب محل الإقامة والمرحلة العمرية:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال توزيع العينة العشوائية حسب محل الإقامة والمرحلة العمرية				
محل الإقامة (الإقليم)	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	أكبر من ٤٠ عاماً	أصغر من ٤٠ عاماً
المحافظات المركزية	30.83%	148	28	120
الدلتا والقناة	31.46%	151	40	111
الصعيد والمحافظات الحدودية	37.71%	181	48	133
العدد الإجمالي	100.00%	480	116	364
النسبة المئوية		100.00%	24.17%	75.83%

جدول ٥ الأعداد حسب الإقامة والعمر

أما من حيث المرحلة العمرية، فمن خلال الجدول رقم ٥، يمكن تبيان توزيع العينة العشوائية حسب مراحلتين عمريتين أساسيتين، مرحلة من هم أصغر من ٤٠ عاماً بعده ٣٦٤ شخصاً يمثلون نسبة ٧٥.٨٪ (نسبة قريبة من الواقع حيث انه نسبة السكان لمن هم أقل من ٤٠ عاماً تمثل أكثر من ٦٠٪)، بينما جاءت المرحلة الأخرى لمن هم أكبر من ٤٠ عاماً بإجمالي ١١٦ شخصاً بنسبة ٢٤.١٧٪.

المبحث الثالث: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوانية على السؤال الأول حول الموافقة على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"



رسم توضيحي ١ نسبة الموافقين إلى الرافضين لإلغاء عقوبة "الإعدام"

بالنظر إلى الرسم التوضيحي رقم ١، يتضح هنا أن الغالبية من العينة العشوائية كانت إجمالاً ضد إلغاء عقوبة الإعدام (٣٣٤ صوتاً بـ ضد بنسبة ٧٠٪) مقابل عدد محدود كان مؤيداً للطرح (١٤٦ صوتاً بـ مع بنسبة ٣٠٪).

وفي هذا المبحث نستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الأول "ما رأيك في فكرة إلغاء حكم الإعدام؟" من حيث خمس متغيرات رئيسية للعينة وهي؛ محل الإقامة، فئة المهنة، النوع الاجتماعي، الديانة أو المعتقد، المرحلة العمرية، وهي يمكن اعتبارها الظروف والعوامل الرئيسية التي تشكل فكر وأراء وقناعات كل شخص.

أولاً: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب محل الإقامة:

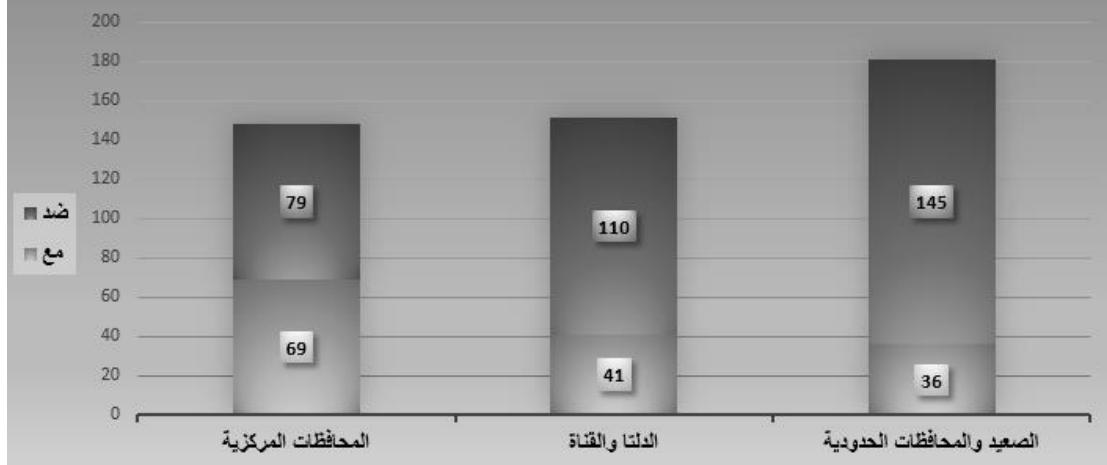
استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال				
السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب محل الإقامة				
محل الإقامة (الإقليم)	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	ضد
المحافظات المركزية	53.38%	46.62%	69	79
الدلتا والقناة	72.85%	27.15%	41	110
الصعيد والمحافظات الحدودية	80.11%	19.89%	36	145
العدد الإجمالي	69.58%	30.42%	146	334

جدول ٦ السؤال الأول حسب الإقامة

من خلال الجدول رقم ٦ ، تظهر نسبة المخالفين والرافضين لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" وتوزيعهم جغرافياً حسب محل الإقامة، ففي نطاق المحافظات المركزية، جاءت أعداد المخالفين على إلغاء عقوبة الإعدام ٦٩ شخص بنسبة (٤٦.٦٢٪) بينما كان هناك ٧٩ شخص رافضين للفكرة بنسبة (٥٣.٣٨٪)، وهو ما يعبر عن نسبة الوعي الكبيرة في المدن المركزية والحضارية. وفي إقليم الدلتا والقناة، جاءت "مع" بنسبة (٢٧.١٥٪) مقابل نسبة (٧٢.٨٥٪) لـ "ضد". بينما في إقليم الصعيد والمحافظات الحدودية كان هناك ٣٦ صوتاً بـ "مع" نسبة (١٩.٨٩٪) مقابل ١٤٥ لـ "ضد" (٦٩.٥٨٪).

وفي الرسم التوضيحي رقم ٢ توزيع تلك الأعداد والنسب لـ "مع" و "ضد" حسب محل الإقامة.

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
 السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على إلغاء عقوبة الإعدام
 حسب محل الإقامة



رسم توضيحي ٢ السؤال الأول حسب الإقامة
 ثانياً: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة "إلغاء
 عقوبة الإعدام" حسب فئة المهنة:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
 السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب فئة المهنة

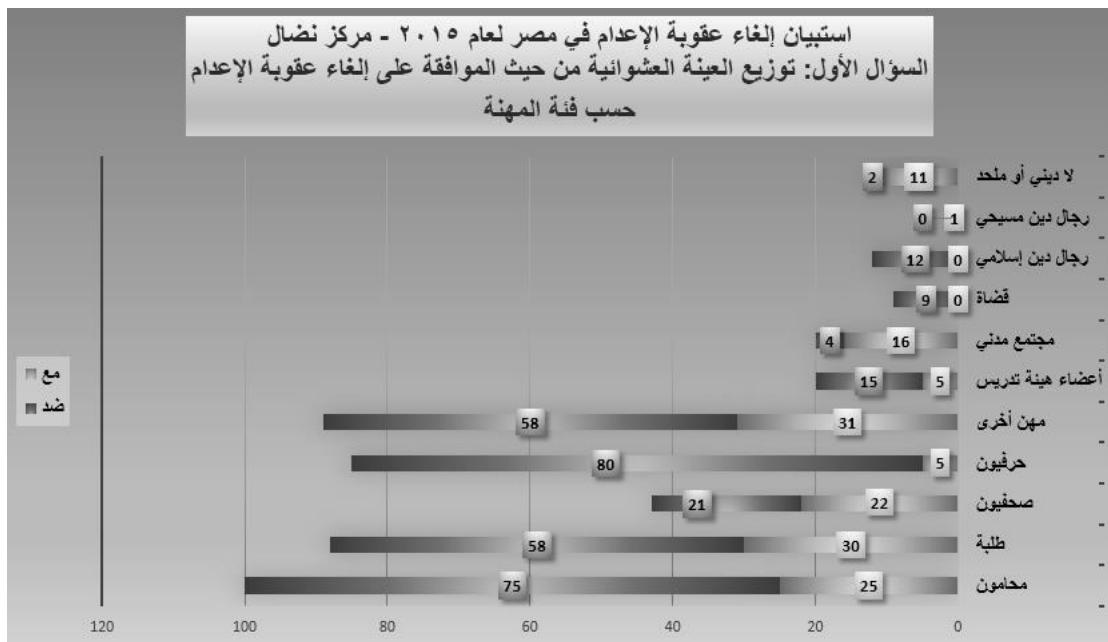
فئة المهنة	مع	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة
محامون	25	75	25.00%	75.00%
طلبة	30	58	34.09%	65.91%
صحفيون	22	21	51.16%	48.84%
حرفيون	5	80	5.88%	94.12%
مهن أخرى	31	58	34.83%	65.17%
أعضاء هيئة تدريس	5	15	25.00%	75.00%
مجتمع مدني	16	4	80.00%	20.00%
قضاة	0	9	0.00%	100.00%
رجال دين إسلامي	0	12	0.00%	100.00%
رجال دين مسيحي	1	0	100.00%	0.00%
لا ديني	7	1	87.50%	12.50%
ملحد	4	1	80.00%	20.00%
العدد الإجمالي	146	334	30.42%	69.58%

جدول ٧ السؤال الأول حسب المهنة

بشأن توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة "الإلغاء عقوبة الإعدام" حسب فئة المهنة، من خلال الجدول رقم ٧، فقد جاءت نسبة المحامين الموافقين (٢٥.٠٠٪) بعدد ٢٥ صوت مقابل (٧٥.٠٠٪) رافضين للإلغاء عقوبة الإعدام بعدد ٧٥ صوت، أما فئة الطلبة فكان هناك ٣٠ طالباً مع الفكرة بنسبة (٣٤.٠٩٪) مقابل ٥٨ ضدها بنسبة (٦٥.٩١٪). بينما كانت النسبة متقاربة عند الصحفيين، فقد كان هناك ٢٢ صحفياً مؤيداً للإلغاء العقوبة (٥١.٦١٪) و ٢١ صحفياً معارضاً (٤٨.٨٤٪). في حين كان معظم الحرفيين من الرافضين للفكرة بعدد ٨٠ صوتاً (٩٤.١٢٪) مقابل ٥ فقط مؤيددين (٥.٨٨٪). وأيضاً كانت الغالبية لأصحاب المهن الأخرى من الرافضين بعدد ٥٨ صوتاً (٦٥.١٧٪) مقابل ٣١ مؤيد (٣٤.٨٣٪).

أما عن فئة أعضاء هيئة التدريس، فكان هناك ٥ فقط موافقين على إلغاء العقوبة (٢٥.٠٠٪) مقابل ١٥ معارض (٧٥.٠٠٪). وفي مجال المجتمع المدني، كان نسبة التأييد كبيرة بعدد ١٦ شخص (٨٠٪) في مقابل ٤ رافضين (٢٠٪). وجاء كل القضاة في العينة العشوائية من الرافضين لفكرة إلغاء عقوبة الإعدام (١٠٠٪)، ونفس الأمر بالنسبة لرجال الدين الإسلامي. بينما كان هناك رجل دين مسيحي واحد بين العينة العشوائية وقام بتأييد الفكرة. أما عن اللا يندين، فقد جاء ٧ منهم مؤيددين للفكرة (٨٧.٥٠٪) مقابل واحد فقط معارض (١٢.٥٠٪). بينما كان هناك ٤ ملحدون موافقون (٨٠٪) مقابل واحد فقط عارض الفكرة (٢٠٪).

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ٣ يستعرض كل تلك الأرقام والنسب في رسم بياني مبسط.



رسم توضيحي ٣ السؤال الأول حسب المهنة

ثالثاً: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب النوع الاجتماعي:

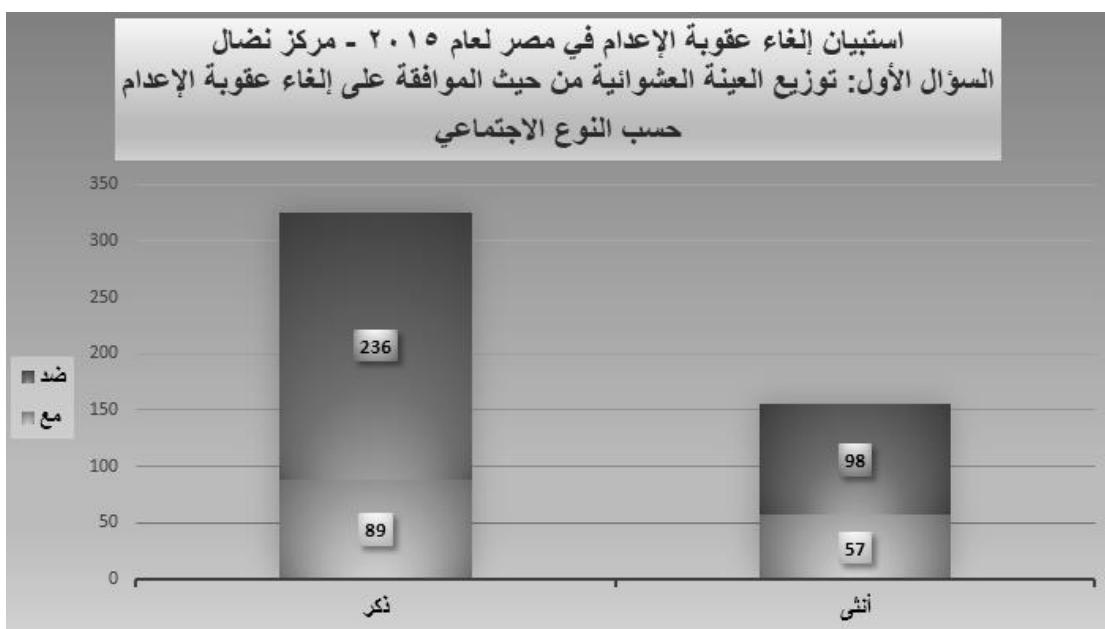
استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب النوع الاجتماعي

نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	النوع الاجتماعي
72.62%	236	27.38%	89	ذكر
63.23%	98	36.77%	57	أنثى
69.58%	334	30.42%	146	العدد الإجمالي

جدول ٨ السؤال الأول حسب النوع

بحسب الجدول رقم ٨، يتضح توزيع العينة العشوائية للموافقين والرافضين لفكرة إلغاء عقوبة الإعدام من حيث النوع الاجتماعي، حيث انه بالنسبة للذكور كان هناك ٨٩ شخص من المؤيدين (نسبة ٢٧.٣٨٪) مقابل ٢٣٦ معارض (٧٢.٦٢٪). بينما كانت هناك ٥٧ أنثى موافقة على الفكرة (٣٦.٧٧٪) في مقابل ٩٨ حالة رفض (٦٣.٢٣٪).

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ٤ استعراض بياني مبسط لتلك



الأرقام.

رسم توضيحي ٤ السؤال الأول حسب النوع

رابعاً: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب الديانة أو المعتقد:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال

السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب الديانة أو المعتقد

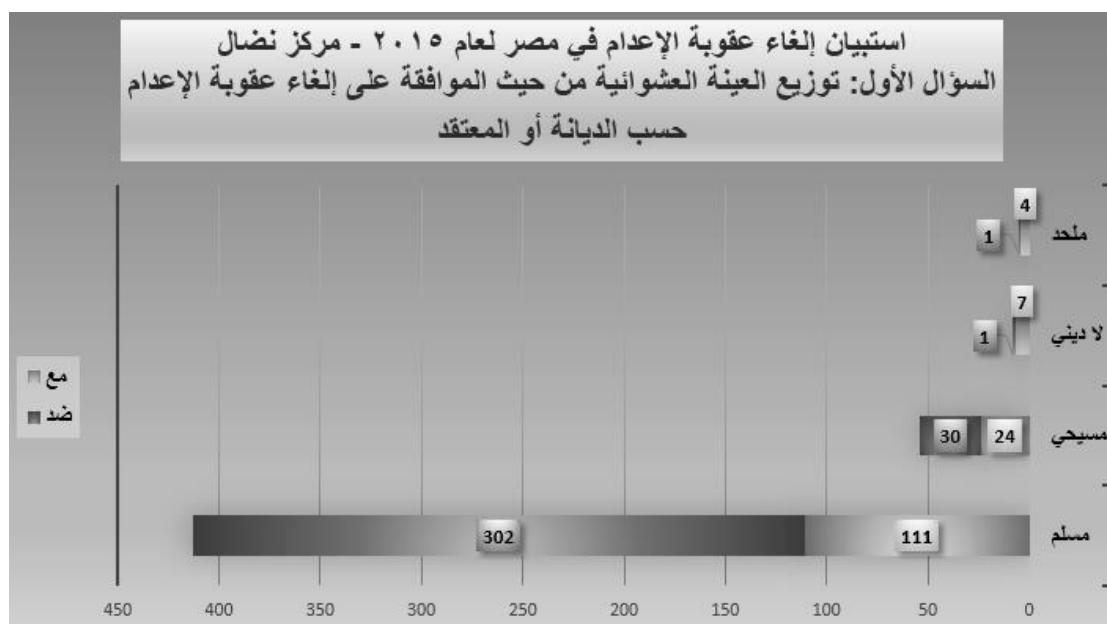
الديانة أو المعتقد	مع	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة
مسلم	111	302	26.88%	73.12%
مسيحي	24	30	44.44%	55.56%
لا ديني	7	1	87.50%	12.50%
ملحد	4	1	80.00%	20.00%
العدد الإجمالي	146	334	30.42%	69.58%

جدول ٩ السؤال الأول حسب الديانة

بشأن توزيع العينة حسب الديانة أو المعتقد، فمن خلال الجدول رقم ٩، هناك ١١١ مسلم من الموافقين على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"

(بنسبة ٢٦.٨٨٪) مقابل ٣٠٢ رافضين لها (٧٣.١٢٪). بينما كان هناك ٢٤ مسيحي وافق عليها (٤٤.٤٤٪) مقابل ٣٠ رفضها (٥٥.٥٦٪). أما عن اللا دينيين، فقد جاء ٧ منهم مؤيدين للفكرة (٨٧.٥٠٪) مقابل واحد فقط معارض (١٢.٥٠٪). بينما كان هناك ٤ ملحدون موافقون (٨٠.٠٠٪) مقابل واحد فقط عارض الفكرة (٢٠.٠٠٪).

وفي الرسم التوضيحي رقم ٥ هناك استعراض لكل تلك الأرقام.



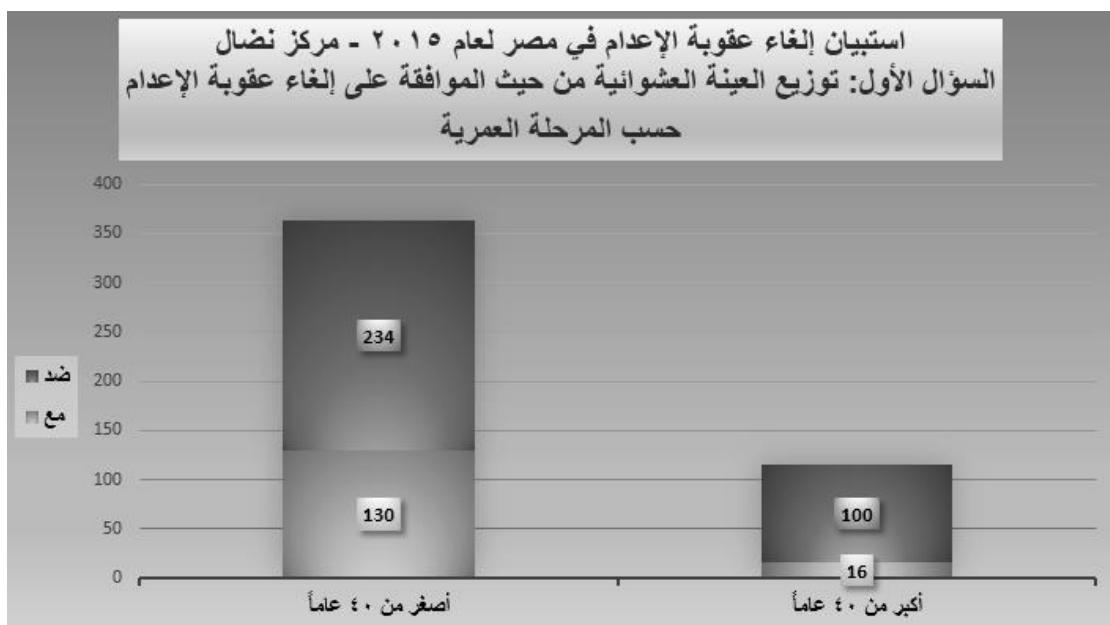
رسم توضيحي ٥ السؤال الأول حسب الديانة

**خامساً: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على فكرة
"إلغاء عقوبة الإعدام" حسب المراحل العمرية:**

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال					
السؤال الأول: توزيع العينة العشوائية من حيث الموافقة على "إلغاء عقوبة الإعدام" حسب المراحل العمرية					
نسبة "ضد" من إجمالي الفئنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئنة	مع	المراحل العمرية	
64.29%	234	35.71%	130	أصغر من ٤٠ عاماً	
86.21%	100	13.79%	16	أكبر من ٤٠ عاماً	
69.58%	334	30.42%	146	العدد الإجمالي	

جدول ١٠ السؤال الأول حسب العمر

حسب المراحل العمرية، ووفقاً للجدول رقم ١٠، فقد كان هناك ١٣٠ شاب عرّفهم أصغر من ٤٠ عاماً وافقوا على فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" (٣٥.٧١٪) مقابل ٢٣٤ رفضوها (٦٤.٢٩٪). بينما في الفئات الأكبر عمراً لما فوق ٤٠ عاماً، فكان هناك ١٦ شخصاً من المؤيدين للفكرة (١٣.٧٩٪) مقابل ١٠٠ من المعارضين (٨٦.٢١٪). وهو ما يكشف الفرق في الوعي لصالح الأجيال الأصغر سنّاً. وهناك عرض بياني يسّطّع لتلك الأرقام في الرسم التوضيحي رقم ٦.



رسم توضيحي ٦ السؤال الأول حسب العمر

المبحث الرابع: تحليل إحصائي لـإجابات العينة العشوائية على الأسئلة

(من حيث الموافقين والرافضين لفكرة إلغاء عقوبة الإعدام)

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً من وجهة نظر الموافقين والرافضين لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختيارات كإجابات متحمّلة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال لـإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول في المبحث السابق.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثاني:

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال																							
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟																							
توزيع العينة العشوائية إجمالياً من حيث الموافقين والرافضين لـإلغاء عقوبة الإعدام																							
الإجابات	إجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	إجابة الرافضين لـإلغاء عقوبة الإعدام	مع	ضد	مع	ضد																	
١- رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية.	١٦	٢٥٣	٨١	٢٣	١٣٠	٤٣																	
٢- القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.	٩٢	٥٤	١٦٥	١٦٩	٥٤	١٦٥																	
٣- تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	٧٩	٦٧	١٨٢	١٥٢	٦٧	٢٤٩																	
٤- السلطة التقديرية للقاضي لإصدار الحكم بالإعدام.	٧٩	٦٧	٢١٦	١١٨	٦٧	٢٨٣																	
٥- عدم مثالية التموزج القضائي البشري (عدم توفر الدقة الكاملة في الاتهام والأدلة والشهادات).	٩٣	٥٣	٢٠٠	١٣٤	٥٣	٢٥٣																	
٦- لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	٢	١٤٤	٢٨٠	٥٤	١٤٤	٤٢٤																	
من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص																							
العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	النسبة المئوية																	
٢٠.٢١%	٩٧	٧٩.٧٩%	٣٨٣	٤٥.٦٣%	٢١٩	٥٤.٣٨%	٢٦١	٥١.٨٨%	٢٤٩	٤٨.١٣%	٢٣١	٥٨.٩٦%	٢٨٣	٤١.٠٤%	١٩٧	٥٢.٧١%	٢٥٣	٤٧.٢٩%	٢٢٧	٨٨.٣٣%	٤٢٤	١١.٦٧%	٥٦

"ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟"

جدول ١١ إجابات السؤال الثاني

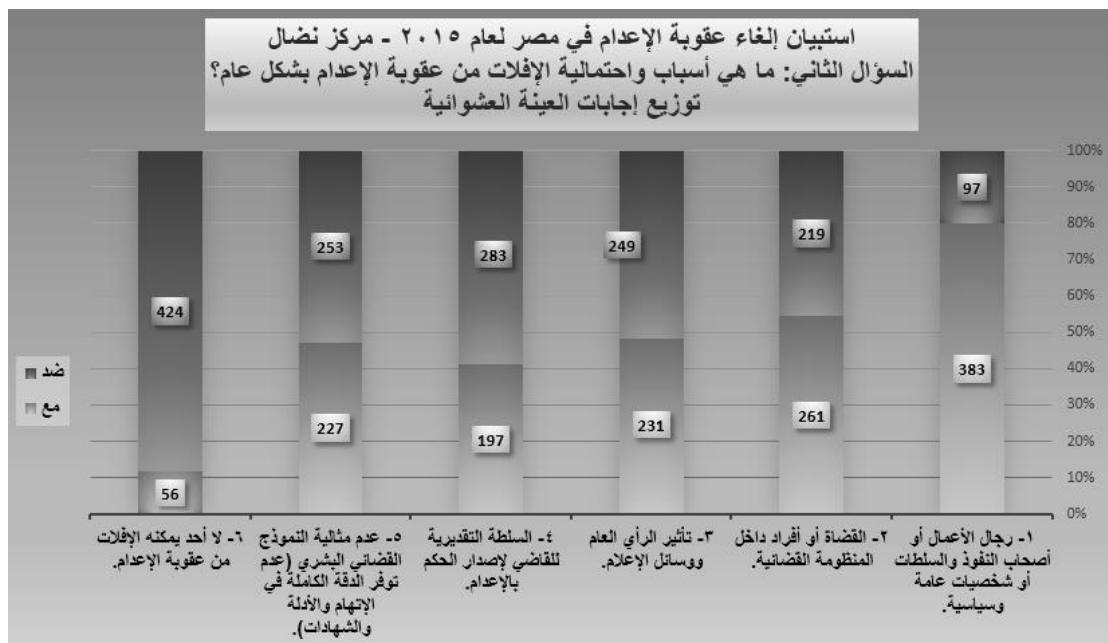
الجدول رقم ١١ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

إجمالاً لكل العينة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٩.٧٩٪)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٤.٣٨٪)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١١.٦٧٪).

في حالة المتفقين على إلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بعدد ١٣٠ صوت موافق، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بعدد ٩٢ صوت موافق، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً حيث وافق عليها شخصان فقط.

في حالة الرافضين لإلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بعدد ٢٥٣ صوت موافق، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بعدد ١٦٩ صوت موافق، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً حيث وافق عليها ٥٤ شخص فقط.

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ٧ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.



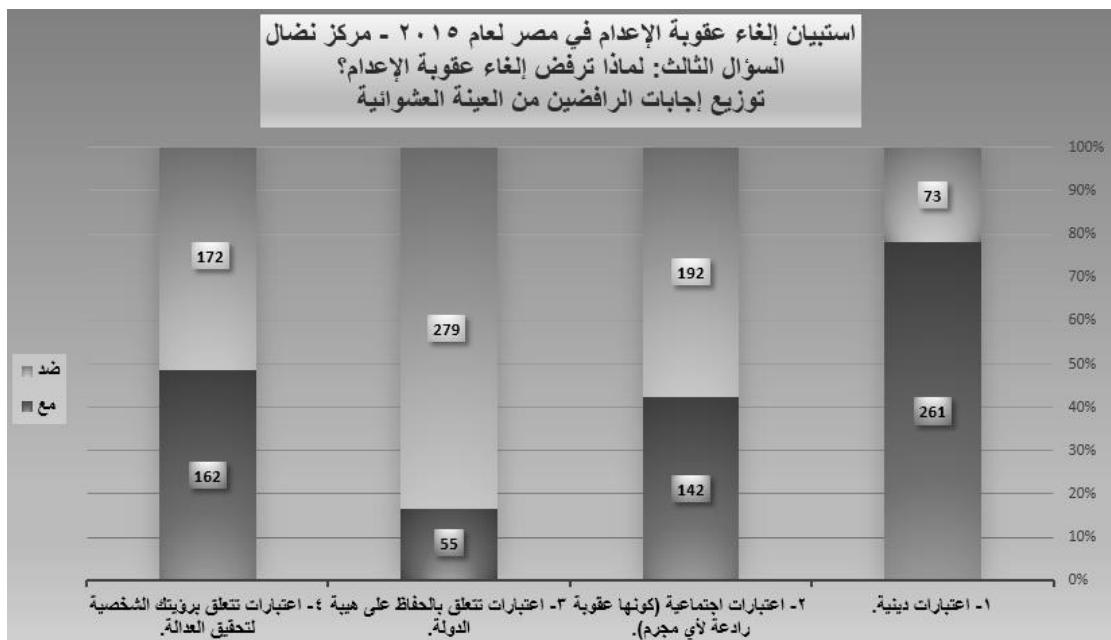
رسم توضيحي ٧ إجابات السؤال الثاني

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثالث:
"لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"

جدول ١٢ إجابات السؤال الثالث

الجدول رقم ١٢ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٤ انتخارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٧٨.١٤٪)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٤٨.٥٪)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٦.٤٪).



وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ٨ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.

رسم توضيحي ٨ إجابات السؤال الثالث

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟
توزيع العينة العشوائية إجمالياً (السؤال تم توجيهه للرافضين لـإلغاء العقوبة فقط)

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإجابات	
		العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع
21.86%	73	78.14%	261
57.49%	192	42.51%	142
83.53%	279	16.47%	55
51.50%	172	48.50%	162
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين لـإلغاء عقوبة الإعدام			

١- اعتبارات دينية.
٢- اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأي مجرم).
٣- اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة.
٤- اعتبارات تتعلق برويتك الشخصية لتحقيق العدالة.

**ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الرابع:
"تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك
في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"**

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نظرال					
السؤال الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟					
توزيع العينة العشوائية إجمالياً (السؤال تم توجيهه للرافضين للاحتجاج عقوبة فقط)					
الإجابات					
العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
12.87%	43	87.13%	291	1	الفتل مع سبق الإصرار والترصد.
7.78%	26	92.22%	308	2	اختطاف أنثى واغتصابها.
47.31%	158	52.69%	176	3	المخدرات.
39.82%	133	60.18%	201	4	حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ الدستور أو الأمن العام.
28.74%	96	71.26%	238	5	إنشاء تنظيم إرهابي.
14.07%	47	85.93%	287	6	التخابر أو التجسس.
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين للاحتجاج عقوبة الإعدام					

جدول ١٣ إجابات السؤال الرابع

الجدول رقم ١٣ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٢.٢٢ %)، ثلثها الإجابة (الفتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٧.١٣ %)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٢.٦٩ %).

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ٩ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.



رسم توضيحي ٩ إجابات السؤال الرابع

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الخامس:
 "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك)
 بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال				
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟				
توزيع العينة العشوائية إجماليًّا (السؤال تم توجيهه للرافضين لإلغاء العقوبة فقط)				
الإجابات	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
هل تافق	270	80.84%	64	19.16%
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين بإلغاء عقوبة الإعدام				

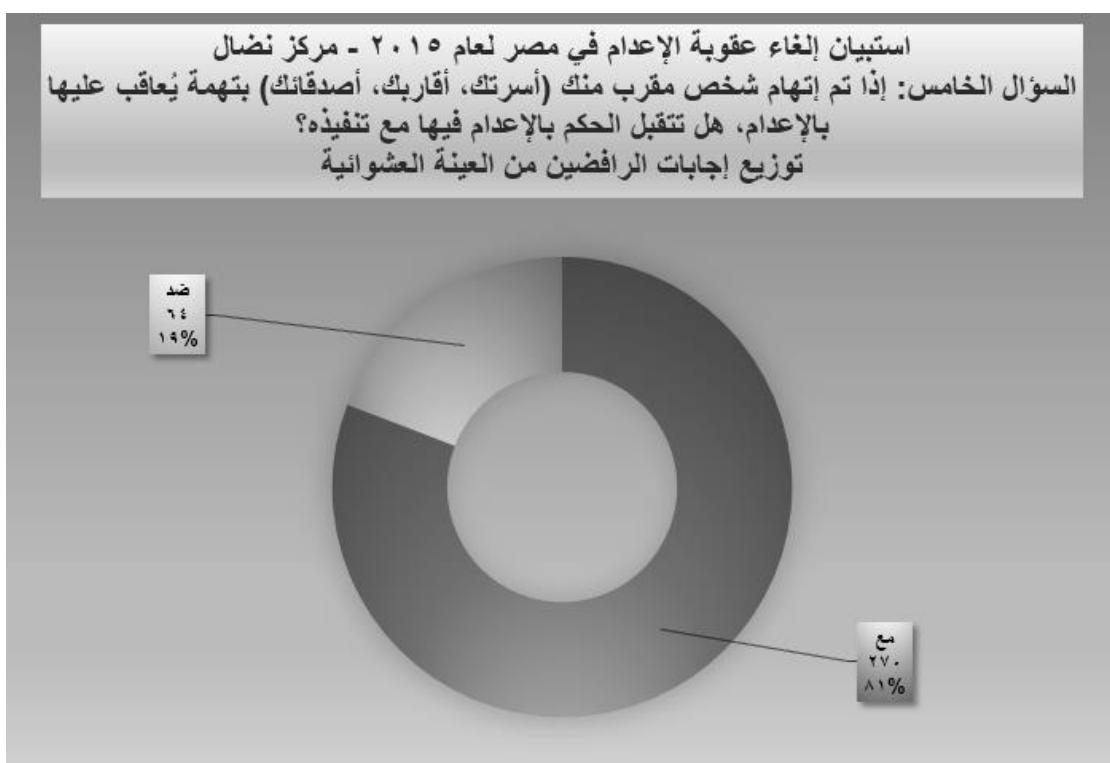
جدول ١٤ إجابات السؤال الخامس

الجدول رقم ١٤ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال الخامس "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص)، حيث كان هناك نسبة الموافقة عليها (٨٠.٨٤٪)، بينما نسبة الرفض (١٩.١٦٪).

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ١٠ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.

رسم توضيحي ١٠ إجابات السؤال الخامس

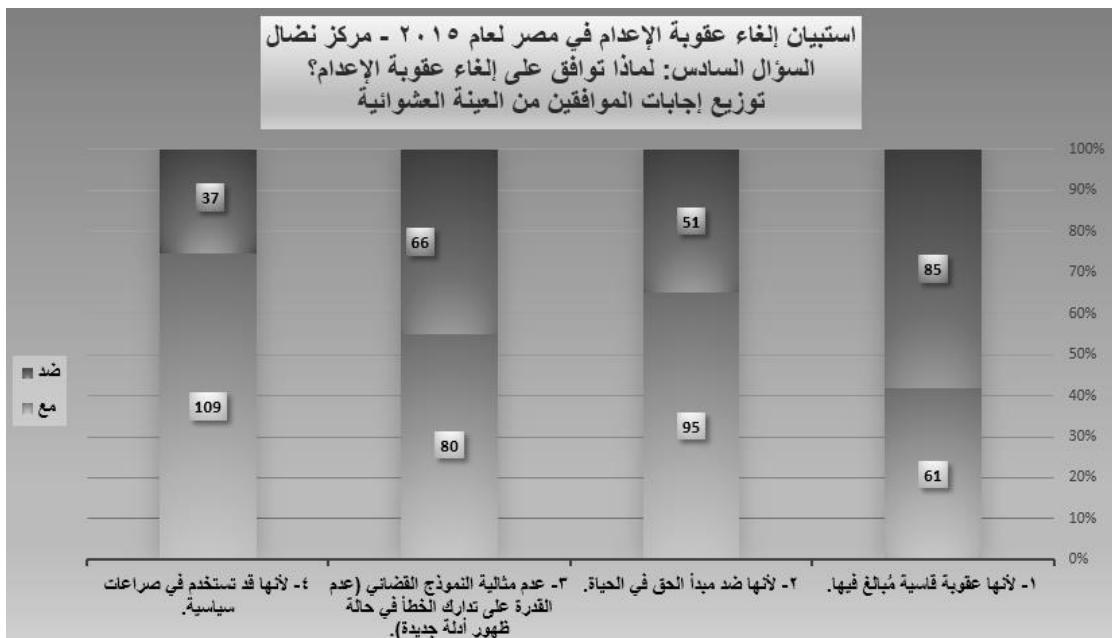
خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السادس:



جدول ١٥ إجابات السؤال السادس

الجدول رقم ١٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال السادس "لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للموافقين فقط من العينة (١٤٦ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٤.٦٦ %)، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦٥.٠٧ %)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مُبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤١.٧٨ %).



وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ١١ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
السؤال السادس: لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام?
توزيع العينة العشوائية إجمالي (السؤال تم توجيهه للموافقين على إلغاء العقوبة فقط)

الإجابات	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	الإجابات		
			العدد الإجمالي	النسبة المئوية	النسبة المئوية
١- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.	85	41.78%	61	58.22%	34.93%
٢- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.	51	65.07%	95	45.21%	34.93%
٣- عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).	66	54.79%	80	25.34%	18.75%
٤- لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية.	37	74.66%	109	14.6%	10.0%
من بين إجمالي ١٤٦ موافقين على إلغاء عقوبة الإعدام					

رسم توضيحي ١١ إجابات السؤال السادس

**سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السابع:
"ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة
في تطبيق عقوبة الإعدام؟"**

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟							
توزيع العينة العشوائية إجمالياً من حيث الموافقين والرافضين بإلغاء عقوبة الإعدام							
الإجابة	إجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	إجابة الرافضين على إلغاء عقوبة الإعدام	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	الإجابة
ضد	مع	ضد	مع	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
121	213	58	88	301	62.71%	179	37.29%
195	139	35	111	250	52.08%	230	47.92%
213	121	91	55	176	36.67%	304	63.33%
188	146	86	60	206	42.92%	274	57.08%

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ١٦ إجابات السؤال السابع

الجدول رقم ١٦ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال السابع "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

إجمالاً لكل العينة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٢.٧١ %)، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٥٢.٠٨ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من

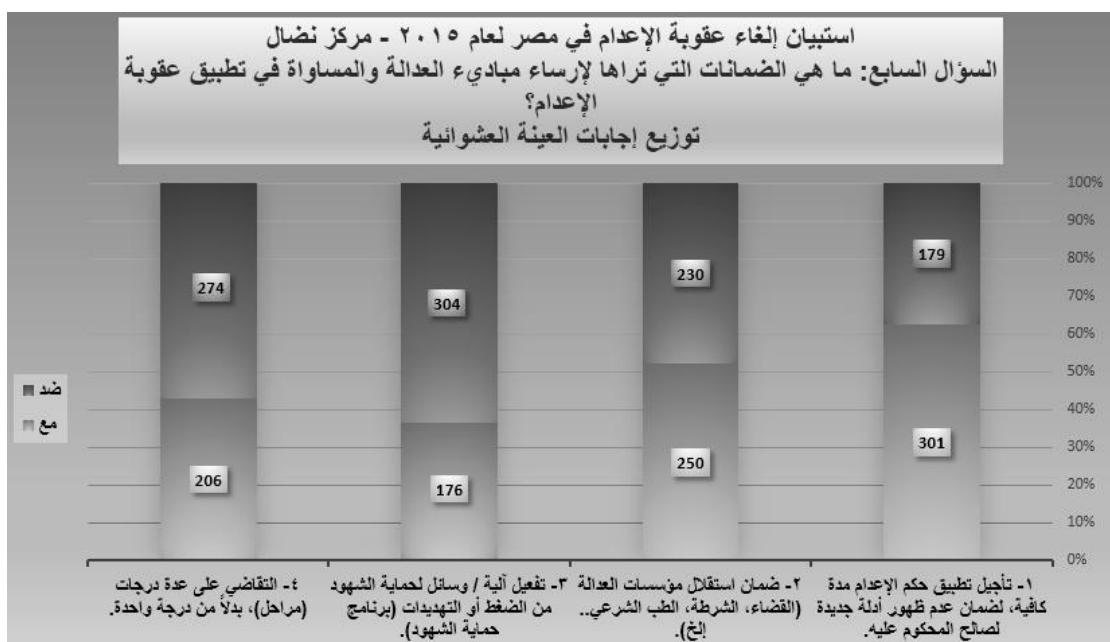
الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود) الأقل تكراراً بنسبة موافقة .(%) ٣٦.٦٧

في حالة المواقفين على إلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بعدد ١١١ صوت موافق، تلتها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم على) بعدد ٨٨ صوت موافق، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود) الأقل تكراراً حيث وافق عليها ٥٥ شخص فقط.

في حالة الرافضين لإلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بعدد ٢١٣ صوت موافق، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بعدد ١٣٩ صوت موافق، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود) الأقل تكراراً حيث وافق عليها ١٢١ شخص.

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ١٢ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.

رسم توضيحي ١٢ إجابات السؤال السابع



سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثامن:
في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟							
توزيع العينة العشوائية إجمالياً من حيث الموافقين والرافضين بإلغاء عقوبة الإعدام							
الإجابات	إجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	إجابة الموافقين بإلغاء عقوبة الإعدام	مع	ضد	مع	ضد	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد
							العدد الإجمالي للإجابات بـ مع
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	العدد الإجمالي
73.13%	351	26.88%	129				291
80.42%	386	19.58%	94				321
70.42%	338	29.58%	142				200
78.33%	376	21.67%	104				241

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ١٧ إجابات السؤال الثامن

الجدول رقم ١٧ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال الثامن "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة لسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

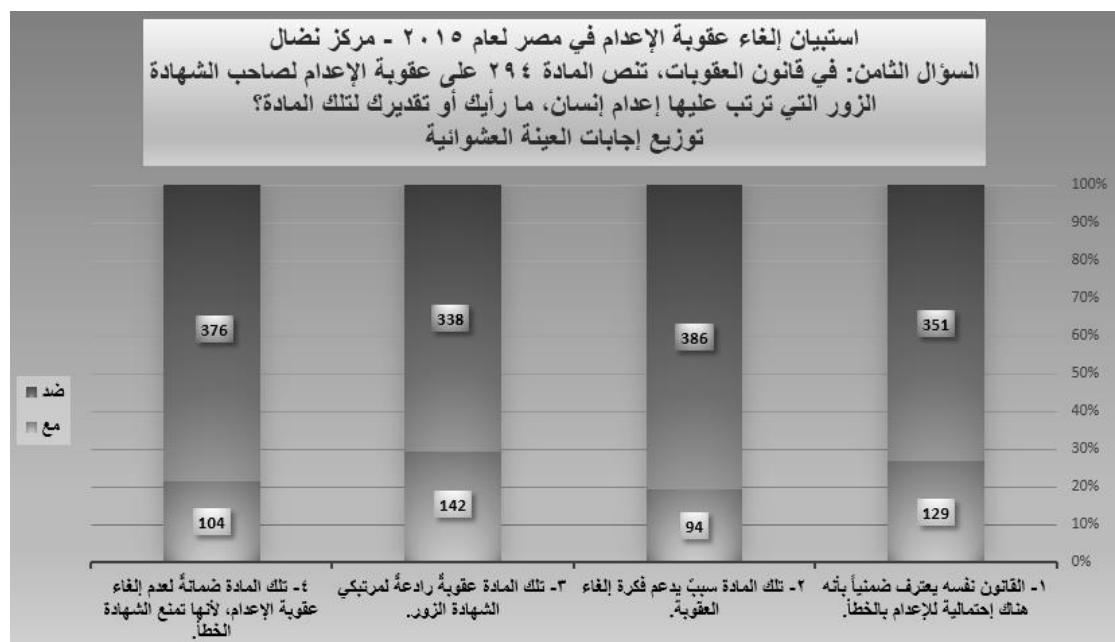
إجمالاً لكل العينة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٢٩.٥٨ %)، تاتها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٦.٨٨ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٩.٥٨ %).

في حالة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بعدد ٨٦ صوت موافق، تاتها الإجابة (تلك المادة سبب يدعم

فكرة إلغاء العقوبة) بعدد ٨١ صوت موافق، وجاءت الإجابة (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) الأقل تكراراً حيث وافق عليها ٨ أشخاص فقط.

في حالة الرافضين لإلغاء عقوبة الإعدام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بعدد ١٣٤ صوت موافق، تلتها الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بعدد ٩٣ صوت موافق، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً حيث وافق عليها ١٣ شخص فقط.

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ١٣ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.



رسم توضيحي ١٣ إجابات السؤال الثامن

ثامناً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال التاسع:
 "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" هل توافق على المشاركة؟"

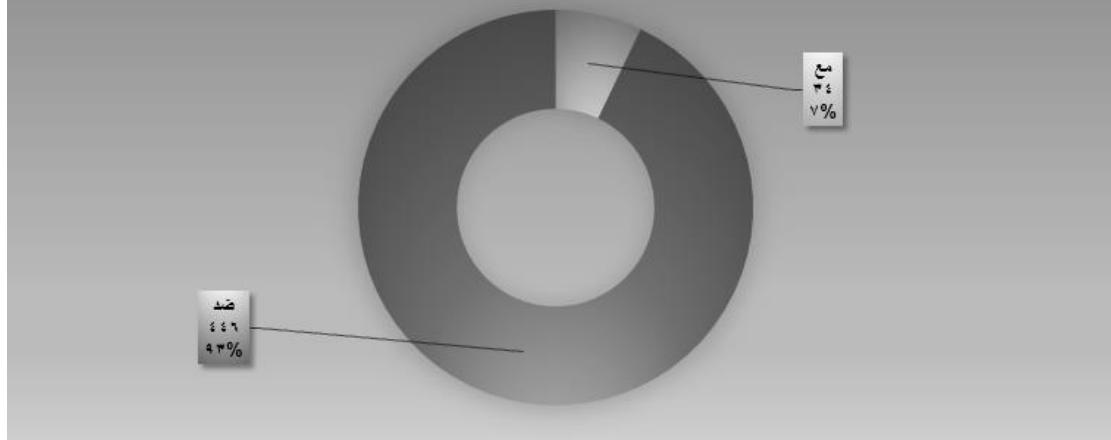
استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" هل توافق على المشاركة؟									
توزيع العينة العشوائية إجمالياً من حيث الموافقين والرافضين لـإلغاء عقوبة الإعدام									
الإجابة	هل توافق	مع	ضد	مع	ضد	إجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	إلغاء عقوبة الإعدام	العدد الإجمالي للإجابات بـ مع	العدد الإجمالي للإجابات بـ ضد
النسبة المئوية	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	الإجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	إلغاء عقوبة الإعدام	الإجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام	الإجابة الموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام
92.92%	446	7.08%	34	322	12	124	22	480	480
من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص									

جدول ١٨ إجابات السؤال التاسع

الجدول رقم ١٨ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية الإجمالية على السؤال التاسع "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" هل توافق على المشاركة؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص)، حيث كانت نسبة الموافقة (٧٠.٨٪) بينهم ٢٢ من المؤيدین لـإلغاء عقوبة الإعدام و ١٢ من المعارضین، بينما نسبة الرفض (٩٢.٩٢٪) بينهم ١٢٤ من المؤيدین لـإلغاء عقوبة الإعدام و ٣٣٢ من المعارضین.

وفي الرسم التوضيحي التالي رقم ١٤ هناك استعراض بياني مبسط لتلك الأرقام والنسب.

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحفلة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟
توزيع إجابات العينة العشوائية



رسم توضيحي ١٤ إجابات السؤال التاسع

المبحث الخامس: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة (حسب محل الإقامة):

حيث انه نسبة موافقة المقيمين بالمحافظات المركزية على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل ٤٦.٦٢ %، بينما بالدلتا والقناة تصل إلى ٢٧.١٥ %، أما في الصعيد والمحافظات الحدودية فهي ١٩.٨٩ %.

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً حسب محل الإقامة، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختيارات كإجابات مُحتملة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال بالإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول الرئيسي من حيث الموافقة أو الرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" في المبحث الثالث.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثاني وفقاً لمحل الإقامة:

"ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل

"عام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال											
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟											
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة											
إجابة المقيمين بالصعيد والمحافظات الحدودية					إجابة المقيمين بالدلتا والقناة						
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة		
22.10%	40	77.90%	141	13.25%	20	86.75%	131	25.00%	37	75.00%	111
46.41%	84	53.59%	97	42.38%	64	57.62%	87	47.97%	71	52.03%	77
52.49%	95	47.51%	86	50.99%	77	49.01%	74	52.03%	77	47.97%	71
68.51%	124	31.49%	57	56.29%	85	43.71%	66	50.00%	74	50.00%	74
60.22%	109	39.78%	72	52.98%	80	47.02%	71	43.24%	64	56.76%	84
86.19%	156	13.81%	25	90.73%	137	9.27%	14	88.51%	131	11.49%	17
من بين إجمالي العينة العشوائية ٨٠ شخص											

جدول ١٩ إجابات السؤال الثاني حسب محل الإقامة

الجدول رقم ١٩ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات

من عقوبة الإعدام بشكل عام؟، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي :

في حالة المقيمين بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٥.٠٠ %)، تلتها الإجابة (عدم مثالية النموذج القضائي البشري) بنسبة موافقة (٥٦.٧٦ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١١.٤٩ %).

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٨٦.٧٥ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٧.٦٢ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٩٠.٢٧ %).

وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٧.٩٠ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٣.٥٩ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٣.٨١ %).

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثالث وفقاً لمحل الإقامة:
"لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"

جدول ٢٠ إجابات السؤال الثالث حسب محل الإقامة
الجدول رقم ٢٠ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع

طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المقيمين بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٦٨.٣٥ %)، تلتها الإجابتان (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) و (اعتبارات اجتماعية كونها عقوبة رادعة لأي مجرم) بنسبة موافقة (٥١.٩٠ %) لكل منهما، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠.١٣ %).

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨١.٨٢ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٥٠.٩١ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٠٠٠ %).

وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨٠.٦٩ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٤٤.٨٣ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٧.٢٤ %).

استبيان لقاء عقوبة الاعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
السؤال الثالث: لماذا ترفض لقاء عقوبة الاعدام؟												
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة (السؤال تم توجيهه للرافضين لقاء العقوبة فقط)												
إجابة المقيمين بالصعيد والمحافظات الحدودية					إجابة المقيمين بالدلتا والقناة							
إجابة المقيمين بالصعيد والمحافظات الحدودية	إجابة المقيمين بالدلتا والقناة	الإجابات										
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة			
19.31%	28	80.69%	117	18.18%	20	81.82%	90	31.65%	25	68.35%	54	١- اعتبارات دينية.
64.83%	94	35.17%	51	54.55%	60	45.45%	50	48.10%	38	51.90%	41	٢- اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأي مجرم).
82.76%	120	17.24%	25	80.00%	88	20.00%	22	89.87%	71	10.13%	8	٣- اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.
55.17%	80	44.83%	65	49.09%	54	50.91%	56	48.10%	38	51.90%	41	٤- اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين لقاء عقوبة الاعدام												

ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الرابع وفقاً ل محل الإقامة:

"تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
المؤهل الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟												
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة (السؤال تم توجيهه للراضيين بلغة العقوبة فقط)												
إجابة المقيدن بالصعيد والمحافظات الحدودية	إجابة المقيدن بالدلتا والقناة	إجابة المقيدن بالمحافظات المركزية	الإجابات									
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة						
15.86%	23	84.14%	122	10.00%	11	90.00%	99	11.39%	9	88.61%	70	١- القتل مع سبق الإصرار والترصد.
8.97%	13	91.03%	132	10.91%	12	89.09%	98	1.27%	1	98.73%	78	٢- اختطاف أنثى واغتصابها.
47.59%	69	52.41%	76	43.64%	48	56.36%	62	51.90%	41	48.10%	38	٣- المخدرات.
42.76%	62	57.24%	83	37.27%	41	62.73%	69	37.97%	30	62.03%	49	٤- حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ المستور أو الأمان العام.
33.79%	49	66.21%	96	23.64%	26	76.36%	84	26.58%	21	73.42%	58	٥- إنشاء تنظيم إرهابي.
15.17%	22	84.83%	123	13.64%	15	86.36%	95	12.66%	10	87.34%	69	٦- التخابر أو التجسس.

جدول ٢١ إجابات السؤال الرابع حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢١ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"، حيث تم توجيهه للراضيين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المقيدن بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٨.٧٣ %)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٨.٦١ %)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٨.١ %).

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٩٠٠٠ %)، تلتها الإجابة (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٨٩.٠٩ %)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٦.٣٦ %).

وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩١.٠٣٪)، تلتها الإجابة (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٨٤.٨٣٪)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٢.٤١٪).

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الخامس وفقاً لمحل الإقامة:

إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك)
بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟؟

استبيان لقاء حقوقية بالإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص بمقرب منك (أستاذك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تقبل الحكم بالإعدام فيها مع تقييده؟												
نوعي العلة المعلوّنة من حيث محل الإدانة (السؤال تم توجيهه للراغبين بالإنجذاب الفوري فقط)												
إجابة المقيمين بالصالحة والمحافظات المرکزية					إجابة المقيمين بالدانة والقناة							
نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	الإجابات			
١٩.٣١%	٢٨	٨٠.٦٩%	١١٧	١٦.٣٦%	١٨	٨٣.٦٤%	٩٢	٢٢.٧٨%	١٨	٧٧.٢٢%	٦١	هل تافق
من بين إجمالي ٣٤٤ راغبين لقاء حقوقية بالإعدام												

جدول ٢٢ إجابات السؤال الخامس حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢٢ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال الخامس "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تتنفيذها؟" حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٤ شخص)، حيث في المحافظات المركزية كان هناك ٦٦ مؤيداً لها (نسبة ٧٢.٢٢٪) و ١٨ معارضأ (٢٢.٧٨٪)، بينما بالنسبة للمقيمين بالدلتا والقناة فقد وافق على الإجابة ٩٢ شخص (٨٣.٦٤٪) ورفضها ١٨ آخرون (١٦.٣٦٪)، وأخيراً في الصعيد والمحافظات الحدودية فقد احتوت على ١١٧ من الموافقين عليها (٨٠.٦٩٪) و ٢٨ من الرافضين (١٩.٣١٪).

خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السادس وفقاً لمحل الإقامة: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
السؤال السادس: لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟												
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة (السؤال تم توجيهه للموافقين على إلغاء العقوبة فقط)												
إجابة المقيمين بالصعيد والمحافظات الحدودية					إجابة المقيمين بالدلتا والقناة							
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	الإجابات			
63.89%	23	36.11%	13	51.22%	21	48.78%	20	59.42%	41	40.58%	28	١- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.
38.89%	14	61.11%	22	43.90%	18	56.10%	23	27.54%	19	72.46%	50	٢- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.
36.11%	13	63.89%	23	43.90%	18	56.10%	23	50.72%	35	49.28%	34	٣- عدم مثالية التمويج المضادى (عدم القردة على تدارك الخطأ في حالة قهور أدلة جديدة).
38.89%	14	61.11%	22	21.95%	9	78.05%	32	20.29%	14	79.71%	55	٤- لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية.
من بين إجمالي ١٤٦ موافقين على إلغاء عقوبة الإعدام												

جدول ٢٣ إجابات السؤال السادس حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢٣ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال السادس "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للموافقين فقط من العينة (١٤٦ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المقيمين بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة ٧٩.٧١٪، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة ٧٢.٤٦٪، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة ٤٠.٥٨٪.

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة ٧٨.٠٥٪،

وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة .(%) ٤٨.٧٨

وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (عدم مثالية النموذج القضائي وعدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٣.٨٩)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٪ ٣٦.١١).

سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السابع وفقاً لمحل الإقامة:

**ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة
في تطبيق عقوبة الإعدام؟**

استبيان لقاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟									
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة									
إجابة المقینین بالصعيد والمحافظات الحدودية					إجابة المقینین بالدلتا والقناة				
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	ضد	إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	ضد	إجمالي الفتنة
37.02%	67	62.98%	114		35.10%	53	64.90%	98	
58.01%	105	41.99%	76		42.38%	64	57.62%	87	
69.61%	126	30.39%	55		53.64%	81	46.36%	70	
51.38%	93	48.62%	88		55.63%	84	44.37%	67	

الإجابات

١- تأجل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية، لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه.

٢- ضمان استقلال مؤسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطلب الشرعي.. إلخ).

٣- تغيل آلية / وسائل حماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).

٤- التقادم على عدد درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

٥- من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٢٤ إجابات السؤال السابع حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢٤ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال السابع "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المقيمين بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه)، بنسبة موافقة (٦٠.١٤ %)، وجاءت الإجابتان (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) و (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٤.٤٦ %) لكل منهما.

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه)، بنسبة موافقة (٦٤.٩٠ %)، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي إلخ) بنسبة موافقة (٥٧.٦٢ %)، وجاءت الإجابة (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٤.٣٧ %).

وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه)، بنسبة موافقة (٦٢.٩٨ %)، تلتها الإجابة (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) بنسبة موافقة (٤٨.٦٢ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٠.٣٩ %).

سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثامن وفقاً لمحل الإقامة:

"في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال المسوال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟											
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة											
إجابة المقيمين بالصعيد والمحافظات الحدودية					إجابة المقيمين بالمحافظات المركزية					الإجابات	
نسبة "نعم" من إجمالي الفتنة	ضد	مع	نسبة "نعم" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "نعم" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "نعم" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "نعم" من إجمالي الفتنة		
77.90%	141	22.10%	40	70.20%	106	29.80%	45	70.27%	104	29.73%	44
82.87%	150	17.13%	31	82.78%	125	17.22%	26	75.00%	111	25.00%	37
69.06%	125	30.94%	56	67.55%	102	32.45%	49	75.00%	111	25.00%	37
80.11%	145	19.89%	36	78.15%	118	21.85%	33	76.35%	113	23.65%	35

من بين إجمالي العينة العشوائية ٨٠ شخص

جدول ٢٥ إجابات السؤال الثامن حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال الثامن "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المقيمين بالمحافظات المركزية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٩.٧٣ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٣.٦٥ %).

بينما في محافظات الدلتا والقناة، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٢.٤٥ %)، تلتها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٩.٨٠ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٧.٢٢ %). وأخيراً في حالة الصعيد والمحافظات الحدودية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٠.٩٤ %)، تلتها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٢.١٠ %)، وجاءت

الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٣.١٧٪).

ثامناً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال التاسع وفقاً لمحل الإقامة:

إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" ، هل تافق على المشاركة؟

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال											
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" ، هل تافق على المشاركة؟											
توزيع العينة العشوائية من حيث محل الإقامة											
إجابة المقدين بالصعيد والمحافظات الحدودية				إجابة المقدين بالدلتا والقناة				إجابة المقدين بالمحافظات المركزية			
نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة	نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة	نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة	نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة	نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة	نسبة "نعم" من ضد	نسبة "نعم" من إيجابي الفتنة
٩٦.١٣٪	٣.٨٧٪	٧	٩١.٣٩٪	١٣٨	٨.٦١٪	١٣	٩٠.٥٤٪	١٣٤	٩.٤٦٪	١٤	هل تافق
٤٨٠ شخص من بين إيجابي العينة العشوائية											

جدول ٢٦ إجابات السؤال التاسع حسب محل الإقامة

الجدول رقم ٢٦ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث محل الإقامة على السؤال التاسع "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" ، هل تافق على المشاركة؟" ، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص)، حيث في المحافظات المركزية كان هناك ١٤ مؤيداً لها (نسبة ٩٠.٤٦٪) و ١٣٤ معارضاً (٩٠.٥٤٪)، بينما بالنسبة للمقيمين بالدلتا والقناة فقد وافق على الإجابة ١٣ شخص (٨٠.٦١٪) ورفضها ١٣٨ آخرون (٩١.٣٩٪)، وأخيراً في الصعيد والمحافظات الحدودية فقد احتوت على ٧ من الموافقين عليها (٣٠.٨٧٪) و ١٧٤ من الرافضين (٩٦.١٣٪).

المبحث السادس: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة (حسب الديانة أو المعتقد)

حيث انه نسبة موافقة المتدينين بالإسلام على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل ٢٦.٨٨ %، بينما للمسيحيين تصل إلى ٤٤.٤٤ %، وفي حالة الملحدين واللا دينيين تقترب من ٨٥ %.

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً حسب الديانة أو المعتقد، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال بالإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول الرئيسي من حيث الموافقة أو الرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" في المبحث الثالث.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثاني وفقاً للديانة أو المعتقد:

"ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟												
إجابة الملحدين واللا دينيين				إجابة المتدينين بالمسيدية				إجابة المتدينين بالإسلام				الإجابات
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	مع	
7.69%	1	92.31%	12	27.78%	15	72.22%	39	19.61%	81	80.39%	332	١- رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية.
38.46%	5	61.54%	8	44.44%	24	55.56%	30	46.00%	190	54.00%	223	٢- القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.
46.15%	6	53.85%	7	48.15%	26	51.85%	28	52.54%	217	47.46%	196	٣- تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.
38.46%	5	61.54%	8	61.11%	33	38.89%	21	59.32%	245	40.68%	168	٤- السلطة التقديرية القاضي بإصدار الحكم بالإعدام.
38.46%	5	61.54%	8	46.30%	25	53.70%	29	54.00%	223	46.00%	190	٥- عدم مثالية التموذج القضائي البشري (عدم توفر الدقة الكاملة في الاتهام والأدلة والشهادات).
100.00%	13	0.00%	0	85.19%	46	14.81%	8	88.38%	365	11.62%	48	٦- لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.
من بين إجمالي العينة العشوائية ٨٤ شخص												

جدول ٢٧ إجابات السؤال الثاني حسب الديانة

الجدول رقم ٢٧ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية

الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المتدینين بالإسلام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٨٠.٣٩ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٤.٠٠ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١١.٦٢ %).

بينما بالنسبة للمتدینين بال المسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٢.٢٢ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٥.٥٦ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٤.٨١ %).

وأخيراً في حالة الملحدين واللادينيين، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٩٢.٣١ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثالث وفقاً للديانة أو المعتقد:
"لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟									
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد (السؤال الرابع) توجهه للرافضين لإلغاء العقوبة فقط									
إجابة الملحدين والملايين					إجابة المتندين بال المسيحية				
الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة
١- اعتبارات دينية.	١٥.٨٩%	٤٨	٨٤.١١%	٢٥٤	٦٣	٢٣.٣٣%	٧	٣٣	٢٣.٣٣%
٢- اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأي جرم).	٥٧.٦٢%	١٧٤	٤٢.٣٨%	١٢٨	١٣٣	٤٣.٣٣%	١٣	٣٣	٤٣.٣٣%
٣- اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.	٨٥.٤٣%	٢٥٨	١٤.٥٧%	٤٤	٢٢	٣٠.٠٠%	٩	٣٣	٣٠.٠٠%
٤- اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	٥٣.٩٧%	١٦٣	٤٦.٠٣%	١٣٩	٢٢	٧٣.٣٣%	٨	٣٣	٥٠.٥٠%
من بين إجمالي ٣٤ رافضين لإلغاء عقوبة الإعدام									

جدول ٢٨ إجابات السؤال الثالث حسب الديانة

الجدول رقم ٢٨ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٤ احتجارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المتندين بالإسلام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨٤.١١ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٤٦.٠٣ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٤.٥٧ %).

بينما بالنسبة للمتندين بال المسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٧٣.٣٣ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات اجتماعية كونها عقوبة رادعة لأي جرم) بنسبة موافقة (٤٣.٣٣ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات دينية) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٣.٣٣ %).

وأخيراً في حالة الملحدين والملايين، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) حيث وافق عليها الجميع، وجاءت الإجابة (اعتبارات دينية) الأقل تكراراً حيث رفضها الجميع.

ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الرابع وفقاً للديانة أو المعتقد:

ـ تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟

استبيان العينة العشوائية بالإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟									
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد (السؤال تم توجيهه للرافضين لفقاء العقوبة فقط)									
إجابة المسلمين واللادين					إجابة المتندين بال المسيحية				
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	الإجابات
50.00%	1	50.00%	1	20.00%	6	80.00%	24	11.92%	ـ ١- القتل مع سبق الإصرار والترصد.
0.00%	0	100.00%	2	10.00%	3	90.00%	27	7.62%	ـ ٢- اختطاف أئش واغتصابها.
50.00%	1	50.00%	1	60.00%	18	40.00%	12	46.03%	ـ ٣- المخدرات.
0.00%	0	100.00%	2	50.00%	15	50.00%	15	39.07%	ـ ٤- حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للدخول بمبادئ الدستور أو الأمان العام.
0.00%	0	100.00%	2	16.67%	5	83.33%	25	30.13%	ـ ٥- إنشاء تنظيم إرهابي.
0.00%	0	100.00%	2	20.00%	6	80.00%	24	13.58%	ـ ٦- التجسس أو التجسس.

من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين لفقاء عقوبة الإعدام

جدول ٢٩ إجابات السؤال الرابع حسب الديانة

الجدول رقم ٢٩ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال الرابع "ـ تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المتندين بالإسلام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أئش واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٢.٣٨ %)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٨.٠٨ %)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٣.٩٧ %).

بينما بالنسبة للمتندين بالمسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أئش واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٠٠.٠ %)، تلتها الإجابة

(إنشاء تنظيم إرهابي) بنسبة موافقة (٨٣.٣٣ %)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٠٠٠ %).

وأخيراً في حالة الملحدين واللا دينيين، كانت الإجابات الأكثر تكراراً هم (إنشاء تنظيم إرهابي) و (اختطاف أنثى واغتصابها) و (حياة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للاخلال بمبادئ الدستور أو الأمن العام) و (التخابر أو التجسس) حيث وافق عليهم الجميع.

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الخامس وفقاً للديانة أو المعتقد:

**"إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك)
بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟"**

استبيان لفقاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال											
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟											
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد (السؤال تم توجيهه للرافضين لفقاء العقوبة فقط)											
إجابة الملحدين واللادينيين						إجابة المتدربين بالمسحية					
الإجابة	هل تؤافق	مع	ب杰مالي الفتنة	نسبة "مع" من	ضد	الإجابة	هل تؤافق	مع	ب杰مالي الفتنة	نسبة "مع" من	ضد
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين لفقاء عقوبة الإعدام	0	100.00%	2	43.33%	13	56.67%	17	16.89%	51	83.11%	251

جدول ٣٠ إجابات السؤال الخامس حسب الديانة

الجدول رقم ٣٠ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال الخامس "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟" حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص)، حيث بالنسبة للمتدربين بالإسلام فقد كان هناك ٢٥١ مؤيداً لها (نسبة ٨٣.١١٪) و ٥١ معارضاً (١٦.٨٩٪)، بينما بالنسبة للمتدربين بالمسحية فقد وافق على الإجابة ١٧ شخص (٥٦.٦٧٪) ورفضها ١٣ آخرون (٤٣.٣٣٪)، وأخيراً فئة الملحدين واللادينيين فقد جاءت جميعها بالموافقة.

خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السادس وفقاً للديانة أو المعتقد: لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال السؤال السادس: لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟															
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد (السؤال تم توجيهه للموافقين على إلغاء العقوبة فقط)															
إجابة الملحدين واللادينيين					إجابة المتنبّين بال المسيحية					إجابة المتنبّين بالإسلام					الإجابات
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة		
63.64%	7	36.36%	4	50.00%	12	50.00%	12	59.46%	66	40.54%	45	1- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.			
18.18%	2	81.82%	9	25.00%	6	75.00%	18	38.74%	43	61.26%	68	2- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.			
36.36%	4	63.64%	7	50.00%	12	50.00%	12	45.05%	50	54.95%	61	3- عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).			
36.36%	4	63.64%	7	33.33%	8	66.67%	16	22.52%	25	77.48%	86	4- لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية.			

من بين إجمالي ١٤٦ موافقين على إلغاء عقوبة الإعدام

جدول ٣١ إجابات السؤال السادس حسب الديانة

الجدول رقم ٣١ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال السادس "لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للموافقين فقط من العينة (١٤٦ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة لسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المتنبّين بالإسلام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٧.٤٨ %)، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦١.٢٦ %)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٠.٥٤ %).

بينما بالنسبة للمتنبّين بال المسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٧٥.٠٠ %)، وجاءت الإجابتان (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) و (عدم مثالية النموذج القضائي و عدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٠.٠٠ %) لكل منهما.

وأخيراً في حالة الملحدين واللا دينيين، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٨١.٨٢٪)، الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٦.٣٦٪).

**سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السابع
وفقاً للديانة أو المعتقد:**
**"ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة
في تطبيق عقوبة الإعدام؟"**

استبيان القاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال												
السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟												
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد												
إجابة المُلحدين واللا دينيين					إجابة المسلمين بالاسلام							
نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	الإجابات			
38.46%	5	61.54%	8	33.33%	18	66.67%	36	37.77%	156	62.23%	257	١- تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية، لضمان عدم ظهور أدلة جديدة صالح المحكوم عليه.
46.15%	6	53.85%	7	40.74%	22	59.26%	32	48.91%	202	51.09%	211	٢- ضمان استقلال مؤسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطب الشرعي.. الخ).
38.46%	5	61.54%	8	59.26%	32	40.74%	22	64.65%	267	35.35%	146	٣- تفہیل آلیة / وسائل لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).
53.85%	7	46.15%	6	57.41%	31	42.59%	23	57.14%	236	42.86%	177	٤- المقاضي على عدة درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٣٢ إجابات السؤال السابع حسب الديانة

الجدول رقم ٣٢ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال السابع "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المُلحدين واللا دينيين، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٢.٢٣٪)، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة

موافقة (٥١.٠٩ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٥.٣٥ %).

بينما بالنسبة للمتدينين بال المسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٦.٦٧ %)، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٥٩.٢٦ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٠.٧٤ %).

وأخيراً في حالة الملحدين واللا دينيين، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) و (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) بنسبة موافقة (٦١.٥٤ %) لكل منهما، وجاءت الإجابة (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٦.١٥ %).

سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثامن وفقاً للديانة أو المعتقد:

"في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟
صاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نظر												
السؤال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟ توزيع العينة العشوائية من حيث الميالدة أو المعتقد												
إجابة الملحدين واللا دينيين				إجابة المتدينين بال المسيحية				إجابة المتدينين بالإسلام				الإجابات
نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفتنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفتنة	مع	
30.77%	4	69.23%	9	62.96%	34	37.04%	20	75.79%	313	24.21%	100	١- القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ.
30.77%	4	69.23%	9	64.81%	35	35.19%	19	84.02%	347	15.98%	66	٢- تلك المادة سببَتْ دعم فكرة إلغاء العقوبة.
92.31%	12	7.69%	1	75.93%	41	24.07%	13	69.01%	285	30.99%	128	٣- تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور.
100.00%	13	0.00%	0	83.33%	45	16.67%	9	77.00%	318	23.00%	95	٤- تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تمنع الشهادة الخطأ.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٨٠ شخص

جدول ٣٣ إجابات السؤال الثامن حسب الديانة

الجدول رقم ٣٣ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال الثامن "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة المتدينين بالإسلام، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٠.٩٩ %)، تلتها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٤.٢١ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٥.٩٨ %). بينما بالنسبة للمتدينين بال المسيحية، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٣٧.٠٤ %)، تلتها الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٣٥.١٩ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٦.٦٧ %).

وأخيراً في حالة الملحدين واللا دينيين، كانت الإجابات الأكثر تكراراً هما (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) و(تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٦٩.٢٣ %) لكل منهما، وجاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

ثامناً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال التاسع وفقاً للديانة أو المعتقد:

"إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال											
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحفلة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟											
توزيع العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد											
إجابة الملحدين واللادين											
إجابة الملحدين واللادين	إجابة المتنبّين بالاسلام	إجابة المتنبّين بالمسيحية	إجابة الملحدين واللادين	إجابة المتنبّين بالاسلام	إجابة المتنبّين بالمسيحية	إجابة الملحدين واللادين	إجابة المتنبّين بالاسلام	إجابة المتنبّين بالمسيحية	إجابة الملحدين واللادين	إجابة المتنبّين بالاسلام	إجابة المتنبّين بالمسيحية
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة	نسبة "نعم" من إجمالي الفئة
٦٩.٢٣%	٩	٣٠.٧٧%	٤	١٠٠.٠٠%	٥٤	٠.٠٠%	٠	٩٢.٧٤%	٣٨٣	٧.٢٦%	٣٠
من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص											
هل توافق											

جدول ٣٤ إجابات السؤال التاسع حسب الديانة

الجدول رقم ٣٤ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث الديانة أو المعتقد على السؤال التاسع "إذا تمت دعوتك لحفلة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص)، حيث بالنسبة للمتنبّين بالاسلام فقد كان هناك ٣٠ مؤيداً لها (نسبة ٧٢.٦٪) و٣٨٣ معارضاً (٩٢.٧٤٪)، بينما بالنسبة للمتنبّين بالمسيحية فقد رفض الجميع الإجابة، وأخيراً فئة الملحدين واللادين فقد احتوت على ٤ من الموافقين عليها (٣٠.٧٧٪) و ٩ من الرافضين (٦٩.٢٣٪).

المبحث السابع: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة

حسب المرحلة العمرية

(حيث انه نسبة موافقة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً على إلغاء عقوبة الإعدام تصل ٣٥.٧١ %، بينما لمن هم أكبر من ٤٠ عاماً تقتصر على ١٣.٧٩ % فقط).

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً حسب المرحلة العمرية، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال لإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول الرئيسي من حيث الموافقة أو الرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" في المبحث الثالث.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثاني وفقاً للمرحلة العمرية:
"ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال						
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟						
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية						
إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً				إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً		
نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة
22.41%	26	77.59%	90	19.51%	71	80.49%
49.14%	57	50.86%	59	44.51%	162	55.49%
55.17%	64	44.83%	52	50.82%	185	49.18%
59.48%	69	40.52%	47	58.79%	214	41.21%
60.34%	70	39.66%	46	50.27%	183	49.73%
84.48%	98	15.52%	18	89.56%	326	10.44%

الإجابات

1- رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية.

2- القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.

3- تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.

4- السلطة التقديرية للقاضي لإصدار الحكم بالإعدام.

5- عدم مثالية النموذج القضائي البشري (عدم توفر الدقة الكاملة في الاتهام والادلة والشهادات).

6- لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٣٥ إجابات السؤال الثاني حسب العمر

الجدول رقم ٣٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٨٠.٤٩ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٥.٤٩ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠.٤٤ %).

بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٧.٥٩ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٠.٨٦ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٥.٥٢ %).

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثالث وفقاً للمرحلة العمرية:

"لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية (السؤال تم توجيهه للرافضين لإنقاذ الموقوفين فقط)							
إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً				إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً			
الإجابات	مع	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	ضد	مع	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة
١- اعتبارات دينية.	١٧٣	٧٣.٩٣%	٦١	٢٦.٠٧%	١٣٣	٤٣.١٦%	٥٦.٨٤%
٢- اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأي مجرم).	١٠١	١٦.٢٤%	٣٨	٨٣.٧٦%	١٩٦	٤١.٠٠%	٥٩.٠٠%
٣- اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.	٣٨	٥١.٢٨%	١١٤	٤٨.٧٢%	٥٨	٤٢.٠٠%	٨٣.٠٠%
٤- اعتبارات تتعلق ببروباغندا الشخصية لتحقيق العدالة.	١٢٠	٣٣٪	٤٢	٥٨.٠٠٪	٨٣	١٧.٠٠٪	٥٩.٠٠٪
من بين إجمالي ٣٣٪ رافضين لإنقاذ الموقوفين							

جدول ٣٦ إجابات السؤال الثالث حسب العمر

الجدول رقم ٣٦ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٤ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٧٣.٩٣ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٥١.٢٨ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٦.٢٤ %).

بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨٨.٠٠ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٤٢.٠٠ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٧.٠٠ %).

ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الرابع وفقاً للمرحلة العمرية:

"تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال					
السؤال الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟					
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية (السؤال تم توجيهه للرافضين بإلغاء العقوبة فقط)					
إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً					
نسبة "ضد" من إجمالي الفئات	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئات	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئات	الإجابات
8.00%	8	92.00%	92	14.96%	١- القتل مع سبق الإصرار والترصد.
5.00%	5	95.00%	95	8.97%	٢- اختطاف انشى واغتصابها.
34.00%	34	66.00%	66	52.99%	٣- المخدرات.
29.00%	29	71.00%	71	44.44%	٤- حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ الدستور أو الأمن العام.
18.00%	18	82.00%	82	33.33%	٥- إنشاء تنظيم إرهابي.
7.00%	7	93.00%	93	17.09%	٦- التخابر أو التجسس.

من بين إجمالي ٣٤ رافضين بإلغاء عقوبة الإعدام

جدول ٣٧ إجابات السؤال الرابع حسب العمر

الجدول رقم ٣٧ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٤ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف انشى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩١.٠٣%)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٥.٠٤%)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٧.٠١%). بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف انشى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٥.٠٠%)، تلتها الإجابة (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٩٣.٠٠%)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٦٦.٠٠%).

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الخامس وفقاً للمرحلة العمرية:

**"إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك)
بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟"**

استبيان الغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟ توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية (السؤال تم توجيهه للرافضين بلغاء العقوبة فقط)							
إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً				الإجابات			
ضد	نسبة "ضد" من إجمالي الفئات	مع	نسبة "مع" من إجمالي الفئات	ضد	نسبة "ضد" من إجمالي الفئات	مع	نسبة "مع" من إجمالي الفئات
12.00%	12	88.00%	88	22.22%	52	77.78%	182
هل توافق من بين إجمالي ٣٤٤ رافضين بلغاء عقوبة الإعدام							

جدول ٣٨ إجابات السؤال الخامس حسب العمر

الجدول رقم ٣٨ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال الخامس "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟" حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٤٤ شخص)، حيث بالنسبة للفئات الأصغر من ٤٠ عاماً فقد كان هناك ١٨٢ مؤيداً لها (نسبة ٧٧.٧٨٪) و٥٢ معارضاً (٢٢.٢٢٪)، بينما للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً فقد وافق على الإجابة ٨٨ شخص (٨٨.٠٠٪) ورفضها ١٢ آخرون (١٢.٠٠٪).

**خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السادس
وفقاً للمرحلة العمرية:
"لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"**

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال						
السؤال السادس: لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟						
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية (السؤال تم توجيهه للموافقين على إلغاء العقوبة فقط)						
إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً				إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً		
نسبة "ضد" من إجمالي الفئنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئنة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئنة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئنة
٥٦.٢٥%	٩	٤٣.٧٥%	٧	٥٨.٤٦%	٧٦	٤١.٥٤%
٣١.٢٥%	٥	٦٨.٧٥%	١١	٣٥.٣٨%	٤٦	٦٤.٦٢%
٣١.٢٥%	٥	٦٨.٧٥%	١١	٤٦.٩٢%	٦١	٥٣.٠٨%
٢٥.٠٠%	٤	٧٥.٠٠%	١٢	٢٥.٣٨%	٣٣	٧٤.٦٢%
من بين إجمالي ١٤٦ موافقين على إلغاء عقوبة الإعدام						

جدول ٣٩ إجابات السؤال السادس حسب العمر

الجدول رقم ٣٩ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال السادس "لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للموافقين فقط من العينة (١٤٦ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٤.٦٢ %)، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة)، بنسبة موافقة (٦٤.٦٢ %)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤١.٥٤ %).

بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٥.٠٠ %)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٣.٧٥ %).

**سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السابع
وفقاً للمرحلة العمرية:**

**"ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة
في تطبيق عقوبة الإعدام؟"**

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية							
إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً				إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً			
نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع
33.62%	39	66.38%	77	38.46%	140	61.54%	224
60.34%	70	39.66%	46	43.96%	160	56.04%	204
65.52%	76	34.48%	40	62.64%	228	37.36%	136
58.62%	68	41.38%	48	56.59%	206	43.41%	158

الإجابات

١- تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية، لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه.

٢- ضمان استقلال مؤسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطب الشرعي.. إلخ).

٣- تفعيل آلية / وسائل لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).

٤- التقاضي على عدة درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٤٠ إجابات السؤال السابع حسب العمر

الجدول رقم ٤٠ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال السابع "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦١.٥٤ %)، تلتها الإجابة

(ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي إلخ) بنسبة موافقة (٤٥٦.٠ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٧.٣٦ %).

بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٦.٣٨ %)، تلتها الإجابة (التقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) بنسبة موافقة (٤١.٣٨ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٤.٤٨ %).

سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثامن وفقاً للمرحلة العمرية:

"في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية							
إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً				إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً			
نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الفئة	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الفئة	مع
86.21%	100	13.79%	16	68.96%	251	31.04%	113
90.52%	105	9.48%	11	77.20%	281	22.80%	83
61.21%	71	38.79%	45	73.35%	267	26.65%	97
84.48%	98	15.52%	18	76.37%	278	23.63%	86

الإجابات

١- القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ.

٢- تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة.

٣- تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور.

٤- تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تمنع الشهادة الخطأ.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٤ إجابات السؤال الثامن حسب العمر

الجدول رقم ٤ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال الثامن "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الفئات الأصغر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٣١.٠٤%)، تلتها الإجابة (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٢٦.٦٥%)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٢.٨٠%).

بينما بالنسبة للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٨.٧٩%)، تلتها الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بنسبة موافقة (١٥.٥٢%)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٩.٤٨%).

ثامناً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال التاسع وفقاً للمرحلة العمرية:

"إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام، هل توافق على المشاركة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام، هل توافق على المشاركة؟"									
توزيع العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية									
إجابة فئات أكبر من ٤٠ عاماً					إجابة فئات أصغر من ٤٠ عاماً				
الإجابة	هل توافق	مع	ضد	نسبة "ضد" من إجمالي الفئات	الإجابة	هل توافق	مع	ضد	نسبة "ضد" من إجمالي الفئات
إيجابية	٣٢	٨.٧٩%	٣٣٢	٩١.٢١%	إيجابية	١١٤	١.٧٢%	٢	٩٨.٢٨%
من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص									

جدول ٤٢ إجابات السؤال التاسع حسب العمر

الجدول رقم ٤٢ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث المرحلة العمرية على السؤال التاسع "إذا تمت دعوتك لحلاقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص)، حيث بالنسبة للفئات الأصغر من ٤٠ عاماً فقد كان هناك ٣٢ مُؤيداً لها (نسبة ٨٠.٧٩٪) و ٣٣٢ معارضاً (٩١.٢١٪)، بينما للفئات الأكبر من ٤٠ عاماً فقد وافق على الإجابة ٢ شخص (١٠.٧٢٪) ورفضها ١١٤ آخرون (٩٨.٢٨٪).

المبحث الثامن: تحليل إحصائي لـإجابات العينة العشوائية على الأسئلة

(حسب النوع الاجتماعي)

(حيث انه نسبة موافقة الذكور على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل ٢٧.٣٨ %، بينما في الإناث تصل إلى ٣٦.٧٧%).

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً حسب النوع الاجتماعي، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال لإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول الرئيسي من حيث الموافقة أو الرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" في المبحث الثالث.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثاني وفقاً للنوع الاجتماعي:

"ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال						
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟						
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي						
إجابة الإناث				إجابة الذكور		
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور
21.29%	33	78.71%	122	19.69%	64	80.31%
43.23%	67	56.77%	88	46.77%	152	53.23%
44.52%	69	55.48%	86	55.38%	180	44.62%
58.71%	91	41.29%	64	59.08%	192	40.92%
47.10%	73	52.90%	82	55.38%	180	44.62%
90.32%	140	9.68%	15	87.38%	284	12.62%

الإجابات

1- رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية.

2- القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.

3- تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.

4- السلطة التقديرية للقاضي لإصدار الحكم بالإعدام.

5- عدم مثالية النموذج القضائي البشري (عدم توفر الدقة الكاملة في الاتهام والأدلة والشهادات).

6- لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.

من بين إجمالي العينة العشوائية ٨٠ شخص

جدول ٤٣ إجابات السؤال الثاني حسب النوع

الجدول رقم ٤٣ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٨٠.٣١ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٣.٢٣ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٢.٦٢ %).

بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٨.٧١ %)، تلتها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٦.٧٧ %)، وجاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٩.٦٨ %).

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثالث وفقاً للنوع الاجتماعي:
"لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال								
السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟								
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي (السؤال تم توجيهه للرافضين بإلغاء العقوبة فقط)								
إجابة الإناث						الإجابات		
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	مع	
31.63%	31	68.37%	67	17.80%	42	82.20%	194	١- اعتبارات دينية.
58.16%	57	41.84%	41	57.20%	135	42.80%	101	٢- اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأى مجرم).
84.69%	83	15.31%	15	83.05%	196	16.95%	40	٣- اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.
44.90%	44	55.10%	54	54.24%	128	45.76%	108	٤- اعتبارات تتعلق ببرؤسائك الشخصية لتحقيق العدالة.
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين بإلغاء عقوبة الإعدام								

جدول ٤ إجابات السؤال الثالث حسب النوع

الجدول رقم ٤ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨٢.٢٠ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٤٥.٧٦ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٦.٩٥ %). بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٦٨.٣٧ %)، تلتها الإجابة (اعتبارات تتعلق برؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٥٥.١٠ %)، وجاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٥.٣١ %).

ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الرابع وفقاً للنوع الاجتماعي:

"تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الرابع: تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي (السؤال تم توجيهه للرافضين لإنفاذ عقوبة فقط)							
إجابة الإناث				إجابة الذكور			
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	الإجابات
17.35%	17	82.65%	81	11.02%	26	88.98%	210
8.16%	8	91.84%	90	7.63%	18	92.37%	218
48.98%	48	51.02%	50	46.61%	110	53.39%	126
43.88%	43	56.12%	55	38.14%	90	61.86%	146
32.65%	32	67.35%	66	27.12%	64	72.88%	172
18.37%	18	81.63%	80	12.29%	29	87.71%	207
من بين إجمالي ٣٣٤ رافضين لإنفاذ عقوبة الإعدام							

جدول ٤٥ إجابات السؤال الرابع حسب النوع

الجدول رقم ٤٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟"، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٤ شخص) مع طرح ٦ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٢.٣٧٪)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٨.٨٩٪)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٣.٣٩٪).

بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩١.٨٤٪)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٢.٦٥٪)، وجاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥١.٠٢٪).

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الخامس وفقاً للنوع الاجتماعي:

"إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟									
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي (السؤال تم توجيهه للرافضين لإلغاء العقوبة فقط)									
إجابة الذكور									الإجابات
إجابة الإناث	نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	هل تتوافق
هل تتوافق	١٩٨	٣٨	٧٢	٧٣.٤٧٪	٢٦	٢٦.٥٣٪	٣٤	٣٤ رافضين لـإلغاء عقوبة الإعدام	من بين إجمالي

جدول ٤٦ إجابات السؤال الخامس حسب النوع

الجدول رقم ٤٦ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال الخامس "إذا تم اتهام شخص مقرب

منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تنفيذه؟، حيث تم توجيهه للرافضين من العينة فقط (٣٣٤ شخص)، حيث بالنسبة للذكور فقد كان هناك ١٩٨ مؤيداً لها (نسبة ٨٣.٩٠٪) و ٣٨ معارضاً (١٦.١٠٪)، بينما للإناث فقد وافقت على الإجابة ٧٢ امرأة (نسبة ٧٣.٤٧٪) ورفضتها ٢٦ آخريات (٢٦.٥٣٪).

خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السادس وفقاً للنوع الاجتماعي: لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال									
السؤال السادس: لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟									
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي (السؤال تم توجيهه للموافقين على إلغاء العقوبة فقط)									
إجابة الإناث							الإجابات		
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	الإجابات
61.40%	35	38.60%	22	56.18%	50	43.82%	39	1- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.	
36.84%	21	63.16%	36	33.71%	30	66.29%	59	٢- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.	
43.86%	25	56.14%	32	46.07%	41	53.93%	48	٣- عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).	
19.30%	11	80.70%	46	29.21%	26	70.79%	63	٤- لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية.	
من بين إجمالي ١٤٦ موافقين على إلغاء عقوبة الإعدام									

جدول ٤٧ إجابات السؤال السادس حسب النوع

الجدول رقم ٤٧ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال السادس "لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه للموافقين فقط من العينة (١٤٦ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٠.٧٩٪)، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦٦.٢٩٪)، وجاءت

الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٣.٨٢٪).

بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٨٠.٧٠٪)، تلتها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦٣.١٦٪)، وجاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٨.٦٠٪).

سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال السابع وفقاً للنوع الاجتماعي:
"ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال السابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي							
إجابة الإناث				إجابة الذكور			
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	مع
37.42%	58	62.58%	97	37.23%	121	62.77%	204
33.55%	52	66.45%	103	54.77%	178	45.23%	147
59.35%	92	40.65%	63	65.23%	212	34.77%	113
51.61%	80	48.39%	75	59.69%	194	40.31%	131

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٤٨ إجابات السؤال السابع حسب النوع

الجدول رقم ٤٨ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال السابع "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٢.٧٧ %)، تلتها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٤٥.٢٣ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٤.٧٧ %).

بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٦٦.٤٥ %)، تلتها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٢.٥٨ %)، وجاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٠.٦٥ %).

سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال الثامن وفقاً للنوع الاجتماعي:

"في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك تقديرك لتلك المادة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال الثامن: في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك تقديرك لتلك المادة؟							
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي							
إجابة الإناث				إجابة الذكور			
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	مع
72.90%	113	27.10%	42	73.23%	238	26.77%	87
76.77%	119	23.23%	36	82.15%	267	17.85%	58
67.10%	104	32.90%	51	72.00%	234	28.00%	91
71.61%	111	28.39%	44	81.54%	265	18.46%	60

من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص

جدول ٤٩ إجابات السؤال الثامن حسب النوع

الجدول رقم ٤٩ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال الثامن" في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) مع طرح ٤ اختيارات كإجابات محتملة للسؤال، وجاء تحليل الإجابات كما يلي:

في حالة الذكور، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٢٨.٠٠ %)، تلتها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٢٦.٧٧ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٧.٨٥ %).

بينما بالنسبة للإناث، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٢.٩٠ %)، تلتها الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بنسبة موافقة (٢٨.٣٩ %)، وجاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٣.٢٣ %).

ثامناً: توزيع إجابات العينة العشوائية على السؤال التاسع وفقاً
للنوع الاجتماعي:
"إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام ،"
هل تافق على المشاركة؟"

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال							
السؤال التاسع: إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام ، هل تافق على المشاركة؟"							
توزيع العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي							
إجابة الإناث				إجابة الذكور			
نسبة "ضد" من إجمالي الإناث	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الإناث	مع	نسبة "ضد" من إجمالي الذكور	ضد	نسبة "مع" من إجمالي الذكور	مع
92.90%	144	7.10%	11	92.92%	302	7.08%	23
من بين إجمالي العينة العشوائية ٤٨٠ شخص							
هل تافق							

جدول ٥٠ إجابات السؤال التاسع حسب النوع

الجدول رقم ٥٠ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من حيث النوع الاجتماعي على السؤال التاسع "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام ، هل تافق على المشاركة؟" ، حيث تم توجيهه لكل العينة (٤٨٠ شخص) ، حيث بالنسبة للذكور فقد كان هناك ٢٣ مؤيداً لها (نسبة ٧٠.٨٪) و ٣٠٢ معارضاً (٩٢.٩٪)، بينما للإناث فقد وافقت على الإجابة ١١ امرأة (٧٠.١٪) ورفضتها ١٤٤ آخريات (٩٢.٩٪).

المبحث التاسع: تحليل إحصائي لإجابات العينة العشوائية على الأسئلة

(حسب فئة المهنة)

في هذا المبحث نقوم باستعراض بقية الأسئلة (من الثاني حتى التاسع) وتحليل إجابات العينة العشوائية إحصائياً حسب فئة المهنة، حيث انه في كل سؤال تم طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة للسؤال وعلى كل شخص من العينة تحديد موقفه من الموافقة أو الرفض لكل إجابة مع إتاحة المجال بالإضافة أية إجابات أخرى، بينما كان تحليل إجابات السؤال الأول الرئيسي من حيث الموافقة أو الرفض لفكرة "إلغاء عقوبة الإعدام" في المبحث الثالث.

أولاً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة المحامين على الأسئلة:

حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل (٢٥٠٠٪).

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز ضلال																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
توزيع العينة العشوائية لفئة المحامين																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
السؤال الثاني: ما هي أسابيع واحتياطية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
السؤال الرابع: تلك جرائم عقيبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توزيع تلك العقوبة عن كل جريمة بما يلي؟ (الراغبين فقط)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
<table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>31</td> <td>31.00%</td> <td>١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.</td> <td>73</td> <td>97.33%</td> <td>2</td> <td>2.67%</td> </tr> <tr> <td>٢. ضمان استئناف مopsis العدالة</td> <td>57</td> <td>57.00%</td> <td>43</td> <td>43.00%</td> <td>٢. العدالة التي وأصحابها.</td> <td>73</td> <td>97.33%</td> <td>2</td> <td>2.67%</td> </tr> <tr> <td>٣. شفاع ببرنامج حماية الشهود.</td> <td>46</td> <td>46.00%</td> <td>54</td> <td>54.00%</td> <td>٣. العدالة.</td> <td>54</td> <td>72.00%</td> <td>21</td> <td>28.00%</td> </tr> <tr> <td>٤. التناقض في هذه درجات (رسال).</td> <td>73</td> <td>73.00%</td> <td>27</td> <td>27.00%</td> <td>٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.</td> <td>51</td> <td>68.00%</td> <td>24</td> <td>32.00%</td> </tr> <tr> <td>٥. إنشاء تطبيق إرهابي.</td> <td>64</td> <td>64.00%</td> <td>80</td> <td>80.00%</td> <td>٥. إنشاء تطبيق إرهابي.</td> <td>64</td> <td>85.33%</td> <td>11</td> <td>14.67%</td> </tr> <tr> <td>٦. التناقض في هذه درجات (رسال).</td> <td>36</td> <td>36.00%</td> <td>37</td> <td>37.00%</td> <td>٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.</td> <td>69</td> <td>92.00%</td> <td>6</td> <td>8.00%</td> </tr> <tr> <td>٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>20</td> <td>20.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> <td>٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.</td> <td>72</td> <td>72.00%</td> <td>28</td> <td>28.00%</td> </tr> <tr> <td>٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>65</td> <td>65.00%</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>31</td> <td>31.00%</td> </tr> <tr> <td>٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>58</td> <td>58.00%</td> <td>٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>73</td> <td>73.00%</td> <td>27</td> <td>27.00%</td> </tr> <tr> <td>١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>13</td> <td>13.00%</td> <td>62</td> <td>62.00%</td> <td>١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> </tr> <tr> <td>١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> <td>١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>58</td> <td>58.00%</td> <td>42</td> <td>42.00%</td> </tr> <tr> <td>١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> </tr> <tr> <td>١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>66</td> <td>31.00%</td> </tr> <tr> <td>١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.</td> <td>72</td> <td>72.00%</td> <td>28</td> <td>28.00%</td> </tr> <tr> <td>١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.</td> <td>18</td> <td>18.00%</td> <td>82</td> <td>82.00%</td> </tr> <tr> <td>١٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٦. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>66</td> <td>31.00%</td> </tr> <tr> <td>١٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٧. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> </tr> <tr> <td>١٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>66</td> <td>31.00%</td> </tr> <tr> <td>١٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>١٩. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>23</td> <td>30.67%</td> </tr> <tr> <td>٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>14</td> <td>14.00%</td> <td>52</td> <td>52.00%</td> <td>٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> </tbody> </table>	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	69	69.00%	31	31.00%	١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.	73	97.33%	2	2.67%	٢. ضمان استئناف مopsis العدالة	57	57.00%	43	43.00%	٢. العدالة التي وأصحابها.	73	97.33%	2	2.67%	٣. شفاع ببرنامج حماية الشهود.	46	46.00%	54	54.00%	٣. العدالة.	54	72.00%	21	28.00%	٤. التناقض في هذه درجات (رسال).	73	73.00%	27	27.00%	٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.	51	68.00%	24	32.00%	٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	64.00%	80	80.00%	٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	85.33%	11	14.67%	٦. التناقض في هذه درجات (رسال).	36	36.00%	37	37.00%	٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	69	92.00%	6	8.00%	٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	20	20.00%	39	39.00%	٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	72	72.00%	28	28.00%	٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	65	65.00%	61	61.00%	٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%	٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	58	58.00%	٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	73	73.00%	27	27.00%	١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	13	13.00%	62	62.00%	١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	61	61.00%	39	39.00%	١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	39	39.00%	١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	58	58.00%	42	42.00%	١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%	١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	66	31.00%	١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	72	72.00%	28	28.00%	١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	18	18.00%	82	82.00%	١٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٦. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	69	69.00%	66	31.00%	١٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٧. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%	١٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	66	31.00%	١٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٩. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	52	52.00%	23	30.67%	٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="7">السؤال الثالث: ما هي أسابيع واحتياطية الإفلات من عقوبة الإعدام؟</th> </tr> <tr> <th colspan="7">السؤال الرابع: تأثير جرائم عقيبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توزيع تلك العقوبة عن كل جريمة بما يلي؟ (الراغبين فقط)</th> </tr> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة</td> <td>73</td> <td>97.33%</td> <td>2</td> <td>2.67%</td> <td>١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>62</td> <td>82.67%</td> <td>13</td> <td>17.33%</td> </tr> <tr> <td>٢. العدالة التي وأصحابها.</td> <td>73</td> <td>97.33%</td> <td>2</td> <td>2.67%</td> <td>٢. اعتبارات اجتماعية (أيتها عقوبة رادعة لأى مسوء).</td> <td>39</td> <td>52.00%</td> <td>36</td> <td>48.00%</td> </tr> <tr> <td>٣. العدالة.</td> <td>54</td> <td>72.00%</td> <td>21</td> <td>28.00%</td> <td>٣. اعتبارات تتعلق بالعلاقة على جهة الدولة.</td> <td>14</td> <td>18.67%</td> <td>61</td> <td>81.33%</td> </tr> <tr> <td>٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.</td> <td>51</td> <td>68.00%</td> <td>24</td> <td>32.00%</td> <td>٤. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.</td> <td>52</td> <td>69.33%</td> <td>23</td> <td>30.67%</td> </tr> <tr> <td>٥. إنشاء تطبيق إرهابي.</td> <td>64</td> <td>85.33%</td> <td>11</td> <td>14.67%</td> <td>٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.</td> <td>69</td> <td>92.00%</td> <td>6</td> <td>8.00%</td> <td>٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.</td> <td>72</td> <td>72.00%</td> <td>28</td> <td>28.00%</td> <td>٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>31</td> <td>31.00%</td> <td>٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> <td>٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>58</td> <td>58.00%</td> <td>42</td> <td>42.00%</td> <td>١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.</td> <td>61</td> <td>61.00%</td> <td>39</td> <td>39.00%</td> <td>١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>58</td> <td>58.00%</td> <td>42</td> <td>42.00%</td> <td>١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.</td> <td>69</td> <td>69.00%</td> <td>31</td> <td>31.00%</td> <td>١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.</td> <td>72</td> <td>72.00%</td> <td>28</td> <td>28.00%</td> <td>١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> <tr> <td>١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.</td> <td>18</td> <td>18.00%</td> <td>82</td> <td>82.00%</td> <td>١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.</td> <td>19</td> <td>76.00%</td> <td>6</td> <td>24.00%</td> </tr> </tbody> </table>	السؤال الثالث: ما هي أسابيع واحتياطية الإفلات من عقوبة الإعدام؟							السؤال الرابع: تأثير جرائم عقيبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توزيع تلك العقوبة عن كل جريمة بما يلي؟ (الراغبين فقط)							الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	73	97.33%	2	2.67%	١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	62	82.67%	13	17.33%	٢. العدالة التي وأصحابها.	73	97.33%	2	2.67%	٢. اعتبارات اجتماعية (أيتها عقوبة رادعة لأى مسوء).	39	52.00%	36	48.00%	٣. العدالة.	54	72.00%	21	28.00%	٣. اعتبارات تتعلق بالعلاقة على جهة الدولة.	14	18.67%	61	81.33%	٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.	51	68.00%	24	32.00%	٤. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	52	69.33%	23	30.67%	٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	85.33%	11	14.67%	٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	69	92.00%	6	8.00%	٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	72	72.00%	28	28.00%	٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%	٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%	٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	58	58.00%	42	42.00%	١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	61	61.00%	39	39.00%	١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	58	58.00%	42	42.00%	١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%	١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	72	72.00%	28	28.00%	١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%	١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	18	18.00%	82	82.00%	١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	69	69.00%	31	31.00%	١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.	73	97.33%	2	2.67%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٢. ضمان استئناف مopsis العدالة	57	57.00%	43	43.00%	٢. العدالة التي وأصحابها.	73	97.33%	2	2.67%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٣. شفاع ببرنامج حماية الشهود.	46	46.00%	54	54.00%	٣. العدالة.	54	72.00%	21	28.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٤. التناقض في هذه درجات (رسال).	73	73.00%	27	27.00%	٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.	51	68.00%	24	32.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	64.00%	80	80.00%	٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	85.33%	11	14.67%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٦. التناقض في هذه درجات (رسال).	36	36.00%	37	37.00%	٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	69	92.00%	6	8.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	20	20.00%	39	39.00%	٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	72	72.00%	28	28.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	65	65.00%	61	61.00%	٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	58	58.00%	٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	73	73.00%	27	27.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	13	13.00%	62	62.00%	١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	61	61.00%	39	39.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	39	39.00%	١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	58	58.00%	42	42.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	66	31.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	72	72.00%	28	28.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	18	18.00%	82	82.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٦. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	69	69.00%	66	31.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٧. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	66	31.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	١٩. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	52	52.00%	23	30.67%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	14	14.00%	52	52.00%	٢٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
السؤال الثالث: ما هي أسابيع واحتياطية الإفلات من عقوبة الإعدام؟																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
السؤال الرابع: تأثير جرائم عقيبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توزيع تلك العقوبة عن كل جريمة بما يلي؟ (الراغبين فقط)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	73	97.33%	2	2.67%	١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	62	82.67%	13	17.33%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٢. العدالة التي وأصحابها.	73	97.33%	2	2.67%	٢. اعتبارات اجتماعية (أيتها عقوبة رادعة لأى مسوء).	39	52.00%	36	48.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٣. العدالة.	54	72.00%	21	28.00%	٣. اعتبارات تتعلق بالعلاقة على جهة الدولة.	14	18.67%	61	81.33%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٤. مجزأة لائحة بتنفيذها للمستور.	51	68.00%	24	32.00%	٤. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	52	69.33%	23	30.67%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٥. إنشاء تطبيق إرهابي.	64	85.33%	11	14.67%	٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٦. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	69	92.00%	6	8.00%	٦. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٧. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	72	72.00%	28	28.00%	٧. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٨. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%	٨. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
٩. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	61	61.00%	39	39.00%	٩. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٠. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	58	58.00%	42	42.00%	١٠. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١١. أصوات النفوذ والسلطات والشخصيات.	61	61.00%	39	39.00%	١١. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	58	58.00%	42	42.00%	١٢. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٣. السطوة المفترضة للذئاب بتصارع الحكم بالاعتدام.	69	69.00%	31	31.00%	١٣. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٤. عدم متابعة الندوة لقضائي المشرقي.	72	72.00%	28	28.00%	١٤. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
١٥. لا أحد يمكنه إفلات من عقوبة الإعدام.	18	18.00%	82	82.00%	١٥. ذلك سيت بعدم تغطية إلغاء العقوبة.	19	76.00%	6	24.00%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								

جدول ٥١ إجابات فئة المحامين

الجدول رقم ٥١ يس تعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة المحامين على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (أصحاب النفوذ والسلطات والشخصيات العامة) بنسبة موافقة (٪٧٣.٠٠)، تليها الإجابة (عدم مثالية النموذج القضائي البشري) بنسبة موافقة (٪٧٢.٠٠)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٪١٨.٠٠) فقط.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٪٨٢.٦٧)، تليها الإجابة (رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٪٦٩.٣٣)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٪١٨.٦٧) فقط.

- وفي السؤال الرابع " تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (اختطاف أشخاص واغتصابها) بنسبة موافقة (٪٩٧.٣٣) لكل منها، فيما جاءت الإجابة (حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للاخلال بمبادئ الدستور) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٪٦٨.٠٠) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفيذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من المحامين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٪٨٦.٦٧) مقابل (٪١٣.٣٣) نسبة الرفض.

- وفي السادس "لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (بسبب عدم مثالية النموذج القضائي البشري) بنسبة موافقة (٪٨٠.٠٠)، تليها الإجابة (أنها قد تستخدم في صراعات سياسية)

بنسبة موافقة (٧٦٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٢٠٠٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) بنسبة موافقة (٧٣٠٠٪)، تليها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٩٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٦٠٠٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة المحامين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٧٠٠٪)، تليها الإجابة (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٣٦٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٠٠٠٪) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة المحامين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٧٠٠٪) مقابل (٩٣٠٠٪) نسبة الرفض.

ثانياً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة القضاة على الأسئلة:

(لا يوجد موافقون من الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام).

جدول ٥٢ إجایات فئة القضاة

الجدول رقم ٥٢ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة القضاة على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختيارات إجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلى:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة القضاة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (السلطة التقديرية للقاضي لإصدار الحكم بالإعدام) بنسبة موافقة (٥٥.٥٦ %)، تليها الإجابة (رجال الأعمال أو أصحاب

النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٤٤.٤%)، فيما جاءت الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) و(عدم مثالية النموذج القضائي البشري) الأقل تكراراً فقد رفضها جميعهم.

- بينما في السؤال الثالث: "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من القضاة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات اجتماعية كونها عقوبة رادعة لأي مجرم) بنسبة موافقة (١٠٠٪)، تليها الإجابة (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٦٥.٥٪)، فيما رفض الجميع الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة).

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من القضاة)، حصلت جميع الإجابات على نسبة موافقة ١٠٠٪.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفويذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من القضاة)، كانت نسبة الموافقة عليه ١٠٠٪.

- وفي السادس: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من القضاة)، لا توجد نتائج نظراً لأن كل القضاة من العينة من الرافضين للفكرة.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة القضاة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٦.٦٪)، تليها الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) بنسبة موافقة (٣٣.٣٪)، فيما رفض الجميع الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ).

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة القضاة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٧٧.٧٨٪)، فيما رفض الجميع الإجابتين (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) و(تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة).

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟"(الذي تم توجيهه لكل فئة القضاة)، لم يوافق عليه أحد من العينة.

ثالثاً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الصحفيين على الأسئلة:

(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل ٥١.١٦٪).

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مرئي تضليل																																																																																																																																										
توزيع العينة العشوائية لفئة الصحفيين																																																																																																																																										
السؤال الرابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساءلة في تطبيق عقوبة الإعدام؟																																																																																																																																										
السؤال الخامس: ما هي أسباب واحتياجات الإثباتات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟																																																																																																																																										
السؤال السادس: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الراغبين فقط)																																																																																																																																										
<p>السؤال الرابع: ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساءلة في تطبيق عقوبة الإعدام؟</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>غير محدد</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. تأجيل تطبيق عقوبة الإعدام مدة</td> <td>١٥</td> <td>٦٥.١٢%</td> <td>٢٨</td> <td>٣٤.٨٨%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٢. فصل اسئللة مسماة العدالة.</td> <td>١٤</td> <td>٦٧.٤٤%</td> <td>٢٩</td> <td>٣٢.٥٦%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٣. تقييم برامج حماية الناهرين.</td> <td>٣٠</td> <td>٣٠.٢٣%</td> <td>١٣</td> <td>٦٩.٧٧%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٤. التفاصي على حدة درجات (مراد).</td> <td>٢٦</td> <td>٣٩.٥٣%</td> <td>١٧</td> <td>٦٠.٤٧%</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>السؤال السادس: ما هي أسباب واحتياجات الإثباتات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>غير محدد</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.</td> <td>٧</td> <td>٦٦.٦٧%</td> <td>١٤</td> <td>٣٣.٣٣%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٢. احتفاظ أثني واثنتين.</td> <td>٠</td> <td>١٠٠.٠٠%</td> <td>٢١</td> <td>٠.٠٠%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٣. المدبر.</td> <td>٦</td> <td>٢٨.٥٧%</td> <td>٦</td> <td>٧١.٤٣%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٤. حيازة لأسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ العدالة.</td> <td>١٢</td> <td>٥٧.١٤%</td> <td>٩</td> <td>٤٢.٨٦%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٥. إنشاء تنظيم إرهابي.</td> <td>٩</td> <td>٤٢.٨٦%</td> <td>١٢</td> <td>٥٧.١٤%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٦. التحرير أو التضليل.</td> <td>١٩</td> <td>٩٠.٤٨%</td> <td>٢</td> <td>٩.٥٢%</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>السؤال الخامس: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الراغبين فقط)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>غير محدد</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. اصحاب الفداء والسلطات والشخصيات.</td> <td>٤٠</td> <td>٩٣.٠٢%</td> <td>٣</td> <td>٦.٩٨%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٢. انتقاماً أو افرار داخل المطربة الفتايات.</td> <td>٢٨</td> <td>٦٥.١٢%</td> <td>١٥</td> <td>٣٤.٨٨%</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.</td> <td>٣٦</td> <td>٨٣.٧٢٪</td> <td>٧</td> <td>١٦.٢٨٪</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٤. السلطة التنفيذية القاضي بإصدار الحكم وبالإعدام.</td> <td>١٩</td> <td>٤٤.١٩٪</td> <td>٢٤</td> <td>٥٥.٨١٪</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٥. عدم مهنية المدروج القضائي البشري.</td> <td>٢٨</td> <td>٦٥.١٢٪</td> <td>١٥</td> <td>٣٤.٨٨٪</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٦. لا أحد يمكنه إثباتات من عقوبة الإعدام.</td> <td>٠</td> <td>٠.٠٠٪</td> <td>٤٣</td> <td>١٠٠.٠٠٪</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>السؤال السادس: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الراغبين فقط)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> <th>غير محدد</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. اعتبارات اجتماعية (غيرها عقوبة رادعة لأي جرم).</td> <td>٤</td> <td>١٩.٥٥٪</td> <td>١٧</td> <td>٨٠.٩٥٪</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٢. اعتبارات تتعلق بالمحافظة على هيبة الدولة.</td> <td>٠</td> <td>٠.٠٠٪</td> <td>٢١</td> <td>١٠٠.٠٠٪</td> <td></td> </tr> <tr> <td>٣. رؤى تلك الشخصية لتحقيق العدالة.</td> <td>١٤</td> <td>٦٦.٦٧٪</td> <td>٧</td> <td>٣٣.٣٣٪</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد	١. تأجيل تطبيق عقوبة الإعدام مدة	١٥	٦٥.١٢%	٢٨	٣٤.٨٨%		٢. فصل اسئللة مسماة العدالة.	١٤	٦٧.٤٤%	٢٩	٣٢.٥٦%		٣. تقييم برامج حماية الناهرين.	٣٠	٣٠.٢٣%	١٣	٦٩.٧٧%		٤. التفاصي على حدة درجات (مراد).	٢٦	٣٩.٥٣%	١٧	٦٠.٤٧%		الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد	١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.	٧	٦٦.٦٧%	١٤	٣٣.٣٣%		٢. احتفاظ أثني واثنتين.	٠	١٠٠.٠٠%	٢١	٠.٠٠%		٣. المدبر.	٦	٢٨.٥٧%	٦	٧١.٤٣%		٤. حيازة لأسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ العدالة.	١٢	٥٧.١٤%	٩	٤٢.٨٦%		٥. إنشاء تنظيم إرهابي.	٩	٤٢.٨٦%	١٢	٥٧.١٤%		٦. التحرير أو التضليل.	١٩	٩٠.٤٨%	٢	٩.٥٢%		الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد	١. اصحاب الفداء والسلطات والشخصيات.	٤٠	٩٣.٠٢%	٣	٦.٩٨%		٢. انتقاماً أو افرار داخل المطربة الفتايات.	٢٨	٦٥.١٢%	١٥	٣٤.٨٨%		٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	٣٦	٨٣.٧٢٪	٧	١٦.٢٨٪		٤. السلطة التنفيذية القاضي بإصدار الحكم وبالإعدام.	١٩	٤٤.١٩٪	٢٤	٥٥.٨١٪		٥. عدم مهنية المدروج القضائي البشري.	٢٨	٦٥.١٢٪	١٥	٣٤.٨٨٪		٦. لا أحد يمكنه إثباتات من عقوبة الإعدام.	٠	٠.٠٠٪	٤٣	١٠٠.٠٠٪		الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد	١. اعتبارات اجتماعية (غيرها عقوبة رادعة لأي جرم).	٤	١٩.٥٥٪	١٧	٨٠.٩٥٪		٢. اعتبارات تتعلق بالمحافظة على هيبة الدولة.	٠	٠.٠٠٪	٢١	١٠٠.٠٠٪		٣. رؤى تلك الشخصية لتحقيق العدالة.	١٤	٦٦.٦٧٪	٧	٣٣.٣٣٪	
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد																																																																																																																																					
١. تأجيل تطبيق عقوبة الإعدام مدة	١٥	٦٥.١٢%	٢٨	٣٤.٨٨%																																																																																																																																						
٢. فصل اسئللة مسماة العدالة.	١٤	٦٧.٤٤%	٢٩	٣٢.٥٦%																																																																																																																																						
٣. تقييم برامج حماية الناهرين.	٣٠	٣٠.٢٣%	١٣	٦٩.٧٧%																																																																																																																																						
٤. التفاصي على حدة درجات (مراد).	٢٦	٣٩.٥٣%	١٧	٦٠.٤٧%																																																																																																																																						
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد																																																																																																																																					
١. القتل مع سبق الإصرار والترصد.	٧	٦٦.٦٧%	١٤	٣٣.٣٣%																																																																																																																																						
٢. احتفاظ أثني واثنتين.	٠	١٠٠.٠٠%	٢١	٠.٠٠%																																																																																																																																						
٣. المدبر.	٦	٢٨.٥٧%	٦	٧١.٤٣%																																																																																																																																						
٤. حيازة لأسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ العدالة.	١٢	٥٧.١٤%	٩	٤٢.٨٦%																																																																																																																																						
٥. إنشاء تنظيم إرهابي.	٩	٤٢.٨٦%	١٢	٥٧.١٤%																																																																																																																																						
٦. التحرير أو التضليل.	١٩	٩٠.٤٨%	٢	٩.٥٢%																																																																																																																																						
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد																																																																																																																																					
١. اصحاب الفداء والسلطات والشخصيات.	٤٠	٩٣.٠٢%	٣	٦.٩٨%																																																																																																																																						
٢. انتقاماً أو افرار داخل المطربة الفتايات.	٢٨	٦٥.١٢%	١٥	٣٤.٨٨%																																																																																																																																						
٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	٣٦	٨٣.٧٢٪	٧	١٦.٢٨٪																																																																																																																																						
٤. السلطة التنفيذية القاضي بإصدار الحكم وبالإعدام.	١٩	٤٤.١٩٪	٢٤	٥٥.٨١٪																																																																																																																																						
٥. عدم مهنية المدروج القضائي البشري.	٢٨	٦٥.١٢٪	١٥	٣٤.٨٨٪																																																																																																																																						
٦. لا أحد يمكنه إثباتات من عقوبة الإعدام.	٠	٠.٠٠٪	٤٣	١٠٠.٠٠٪																																																																																																																																						
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	غير محدد																																																																																																																																					
١. اعتبارات اجتماعية (غيرها عقوبة رادعة لأي جرم).	٤	١٩.٥٥٪	١٧	٨٠.٩٥٪																																																																																																																																						
٢. اعتبارات تتعلق بالمحافظة على هيبة الدولة.	٠	٠.٠٠٪	٢١	١٠٠.٠٠٪																																																																																																																																						
٣. رؤى تلك الشخصية لتحقيق العدالة.	١٤	٦٦.٦٧٪	٧	٣٣.٣٣٪																																																																																																																																						

جدول ٥٣ إجابات فئة الصحفيين

الجدول رقم ٥٣ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الصحفيين على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الصحفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٩٣.٠٢٪)، تليها الإجابة (تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام) بنسبة موافقة (٨٣.٧٢٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً فقد رفضها الجميع.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الصحفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٨٥.٧١٪)، تليها الإجابة (رؤيتكم الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٦٦.٦٧٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً فقد رفضها الجميع.

- وفي السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الصحفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أثني واغتصابها) فقد وافق عليها الجميع، تليها الإجابة (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٩٠.٤٨٪)، فيما جاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٨.٥٧٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تتنفيذ؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الصحفيين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٧١.٤٣٪) مقابل (٢٨.٥٧٪) نسبة الرفض.

- وفي السادس "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من الصحفيين)، كانت الإجابة

الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٨٦.٣٦%)، تليها الإجابة (عدم مثالية النموذج القضائي وعدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٥٤.٥٥%)، فيما جاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٥.٤٥%) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الصحفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٦٧.٤٤%)، تليها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٥.١٢%)، فيما جاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٠.٢٣%) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الصحفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٣٧.٢١%)، تليها الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٢٣.٢٦%)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١١.٦٣%) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة إلغاء عقوبة الإعدام، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الصحفيين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٩٠.٣٠%) مقابل (٩٠.٧٠%) نسبة الرفض.

رابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة العاملين بالمجتمع المدني على الأسئلة:
(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل (٨٠٠٠%).

توزيع العينة العشوائية لفئة عاملين بالمجتمع المدني							استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز نضال						
السؤال الرابع: ما هي الضمائر التي تراها لإرساء مباديء العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟							السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟						
السؤال الثالث: ترتيب العينة العشوائية لـ ٤٤ عامل من المجتمع المدني							السؤال السادس: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟						
السؤال الخامس: إذا تم اتهام شخص بارتكاب جريمة يعاقب عليها بالإعدام، هل ترتيب عقوبة الإعدام يختلف على أساس الدين؟							السؤال السابع: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الأشخاص فقط)						
الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد	الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام سنة	3	75.00%	25.00%	1	95.00%	5.00%	١. أصحاب القراء والسلطات والشخصيات	19	9	55.00%	11	45.00%	4
٢. تضليل عقوبة من كل جريمة بما يلي؟ (الأشخاص فقط)	0	100.00%	0.00%	0	0.00%	100.00%	٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام	16	4	80.00%	20.00%	٣. المطالبة المقدمة للأشخاص لإصدار الحكم	15
٣. تضليل عقوبة من كل جريمة بما يلي؟ (الأشخاص فقط)	0	0.00%	100.00%	4	0.00%	100.00%	٤. مفرغات للإعدام بمباديء المستور	15	5	75.00%	25.00%	٥. عدم مثالية المدروج للقضاء البشري.	15
٤. التضليل على غية درجات (مراتب).	4	20.00%	80.00%	16	20.00%	80.00%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0	20	0.00%	100.00%	٧. أحد يمكّنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0
الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد	الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد
١. التضليل على غية درجات (مراتب).	4	0.00%	100.00%	4	0.00%	100.00%	١. اعتبارات دينية.	3	1	75.00%	25.00%	٢. اعتبارات اجتماعية (كثيرها عقوبة رادعة لأى مجرم).	1
٢. التضليل على غية درجات (مراتب).	8	40.00%	12	40.00%	12	60.00%	٣. اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.	2	1	50.00%	50.00%	٤. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	15
٣. التضليل على غية درجات (مراتب).	5	25.00%	15	25.00%	15	75.00%	٤. عدم مثالية المدروج للقضاء البشري.	0	0	0.00%	100.00%	٥. أحد يمكّنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0
٤. التضليل على غية درجات (مراتب).	1	5.00%	19	5.00%	19	95.00%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0	0	0.00%	100.00%	٧. أحد يمكّنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0
الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد	الإجابات	مع	ضد	نسبة "مع"	ضد	نسبة "مع"	ضد
١. التضليل على غية درجات (مراتب).	5	31.25%	11	31.25%	11	68.75%	١. اعتبارات دينية.	2	1	50.00%	50.00%	٢. اعتبارات اجتماعية (كثيرها عقوبة رادعة لأى مجرم).	15
٢. عدم مثالية المدروج للقضاء البشري.	15	93.75%	1	93.75%	1	6.25%	٣. اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة.	15	5	31.25%	68.75%	٤. رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة.	15
٣. عدم مثالية المدروج للقضاء البشري.	5	31.25%	15	31.25%	15	68.75%	٥. أحد يمكّنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0	0	0.00%	100.00%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0
٤. قد تُستخدم في صراعات سياسية.	15	93.75%	1	93.75%	1	6.25%	٧. أحد يمكّنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0	0	0.00%	100.00%	٨. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	0

جدول ٤٥ إجابات فئة العاملين بالمجتمع المدني

الجدول رقم ٤٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة العاملين بالمجتمع المدني على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني: "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة العاملين بالمجتمع المدني)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٩٥.٠٠٪)، تليها الإجابة (تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام) بنسبة موافقة (٨٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليه أحد.

- بينما في السؤال الثالث: "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من العاملين بالمجتمع المدني)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٧٥.٠٠٪)، تليها الإجابة (رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٥٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليه أحد.

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في تطبيق تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي

تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من العاملين بالمجتمع المدني)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنسى واغتصابها) فقد وافق عليها الجميع، ثلثا الإجابتان (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٧٥٠٠٪)، فيما جاءت إجابتين (إنشاء تنظيم إرهابي) و (المخدرات) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليهما أحد.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفيذه؟"(الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من العاملين بالمجتمع المدني)، فقد وافق عليه الجميع.

- وفي السادس: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"(الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من العاملين بالمجتمع المدني)، كانت الإجابتان الأكثر تكراراً هي (لأنها قد تُستخدم في صراعات سياسية) و (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٩٣.٧٥٪)، فيما جاءت الإجابتان (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) و (بسبب عدم مثالية النموذج القضائي البشري) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣١.٢٥٪) لكل منهما.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"(الذي تم توجيهه لكل فئة العاملين بالمجتمع المدني)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شععي الخ) بنسبة موافقة (٩٠٠٠٪)، تليها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٥٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠٠٠٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"(الذي تم توجيهه لكل فئة العاملين بالمجتمع

المدني)، كانت الإجابتان الأكثر تكراراً هما (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) و (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٤٠٠٠٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٠٠٪) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟"(الذي تم توجيهه لكل فئة العاملين بالمجتمع المدني)، كانت نسبة الموافقة عليه (١٠٠٠٪) مقابل (٩٠٠٠٪) نسبة الرفض.

خامساً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة أعضاء هيئة التدريس على الأسئلة:

(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل

.%) ٢٥٠٠

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مرئى تضليل									
توزيع العينة العشوائية لفئة أعضاء هيئة التدريس									
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟									
السؤال الرابع: ما هي الضمانات التي تراها إلزامية للعدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟									
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	١٢	٦٠.٠٠%	٨	٤٠.٠٠%	١. التفلت من سلطات الادعاء والتصديق.	١٧	٣٥.٣٣%	٣	٥٥.٥٥%
٢. ضمان استقلال مopsisات العدالة	٨	٤٠.٠٠%	١٢	٦٠.٠٠%	٢. انتهاك الحق واختصارها.	١٢	٦٠.٠٠%	٨	٤٠.٠٠%
٣. تقييم برنامج حماية المشهور.	٧	٣٥.٠٠%	١٣	٦٥.٠٠%	٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	١١	٥٥.٥٥%	٩	٤٥.٥٥%
٤. التفاوض على حد درجات (مراحل).	١٢	٦٠.٠٠%	٨	٤٠.٠٠%	٤. السلطة القضائية لتفاوض إصدار الحكم بالاستثناء.	٧	٣٥.٥٥%	١٣	٥٥.٥٥%
السؤال الخامس: ينص المادة ٧٤ على طبيعة إعدام أصلاب المتهمة التي ترتكب جرائم علانية؟	١٢	٦٠.٠٠%	٨	٤٠.٠٠%	٥. عدم مثالية التمويج القضائي المنشري.	١٠	٥٠.٠٠%	١٠	٥٠.٠٠%
السؤال السادس: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟	١٤	٣٠.٠٠%	٣٥	٦٥.٠٠%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	٢	١٠.٠٠%	١٨	٩٠.٠٠%
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"
١. القانون نفسه يعترف بمتهماته	١	٥.٠٠%	١٩	٩٥.٠٠%	١. أصحاب النفوذ والسلطات والشخصيات.	١١	٣٣.٣٣%	٤	٦٦.٦٦%
٢. هناك احتمالية للإعدام بالخطأ	١	٥.٠٠%	١٩	٩٥.٠٠%	٢. القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.	١٢	٦٠.٠٠%	٨	٤٠.٠٠%
٣. ذلك بسبب دعوة فكرة العدالة	٧	٣٥.٠٠%	١٣	٦٥.٠٠%	٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.	١١	٥٥.٥٥%	٩	٤٥.٥٥%
٤. تلك المادة عقديه رادعه لـ	٦	٣٠.٠٠%	١٤	٧٠.٠٠%	٤. السلطة القضائية لتفاوض إصدار الحكم بالاستثناء.	٧	٣٥.٥٥%	١٣	٥٥.٥٥%
٥. أنها تنتهك الشهادة الخطأ	٦	٣٠.٠٠%	١٤	٧٠.٠٠%	٥. عدم مثالية التمويج القضائي المنشري.	٢	١٠.٠٠%	١٨	٩٠.٠٠%
السؤال السادس: هل تتوافق على المشاركة في حلقة نقاش حول الفكر؟	٤	٥.٠٠%	١٩	٩٥.٠٠%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	٢	١٠.٠٠%	١٨	٩٠.٠٠%
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"
١. تتوافق	٤	٢٠.٠٠%	١٩	٧٠.٠٠%	١. اعتبارات بنتية.	١١	٣٣.٣٣%	٤	٦٦.٦٦%
٢. عدم ميزة المروج القضائي.	٤	٢٠.٠٠%	١٩	٧٠.٠٠%	٢. اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأدوار مهنية).	٨	٥٣.٣٣%	٧	٤٦.٦٧%
٣. عدم ميزة المروج القضائي.	١	٢٠.٠٠%	٤	٧٠.٠٠%	٣. اعتبارات تتعلق بالسلطات على هيبة الدولة.	٠	٠.٠٠%	١٥	١٠٠.٠٠%
٤. لا تتوافق في صراعات سياسية.	٤	٢٠.٠٠%	١	٨٠.٠٠%	٤. رؤيتها الشخصية لتحقيق العدالة.	٧	٤٦.٦٧%	٨	٥٣.٣٣%

جدول ٥٥ إجابات فئة أعضاء هيئة التدريس

الجدول رقم ٥٥ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة أعضاء هيئة التدريس على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٨٥.٠٠٪)، تليها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٦٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠.٠٠٪) فقط.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة (٧٣.٣٣٪)، تليها الإجابة (اعتبارات اجتماعية كونها عقوبة رادعة (٦٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠.٠٠٪) فقط.

لأي مجرم) بنسبة موافقة (٥٣.٣٣٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٩٣.٣٣٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٣.٣٣٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفيذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أعضاء هيئة التدريس)، كانت نسبة الموافقة عليه (٨٠٪) مقابل (٢٠٪) نسبة الرفض.

- وفي السادس: "لماذا تتوافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابتان الأكثر تكراراً هما () و (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) و (أنها قد تستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٨٠٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابتان (بسبب عدم مثالية النموذج القضائي البشري) و (أنها عقوبة قاسية مُبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٠٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هما (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) و (التقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) بنسبة موافقة (٦٠٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (تقعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٥٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أعضاء هيئة التدريس)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٥.٠٠٪)، تليها الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بنسبة موافقة (٣٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابتان (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) و (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥.٠٠٪) فقط لكل منهما.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام، هل تافق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أعضاء هيئة التدريس)، كانت نسبة الموافقة عليه (٥.٠٠٪) مقابل (٩٥.٠٠٪) نسبة الرفض.

سادساً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الطلبة على الأسئلة:

حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل

.٣٤٠٩%

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر عام ٢٠١٥ . مركز نضال توزيع العينة العشوائية لفئة الطلبة												
السؤال الرابع: ما هي الفضائل التي تراها إزاء مبدأ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟												
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟												
الإجابات					مع نسبة "مع" ضد نسبة "مع" ضد نسبة "مع" ضد							
١. تجنب تعطيل حكم الإعدام مدة	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦	٣٧.٥٠%	٣٣	٦٢.٥٠%	٥٥	٣٧.٥٠%	٣٣	٦٢.٥٠%	٥٥
٢. ضمان استقلال موسسات العدالة	١٨.٩٧%	١١	٨١.٠٣%	٤٧	٤٦.٥٩%	٤١	٥٣.٤١%	٤٧	٤٦.٥٩%	٤١	٥٣.٤١%	٤٧
٣. تغفير برنامج حماية المشهور	٧٧.٥٩%	٤٥	٢٢.٤١%	١٣	٦٠.٢٣%	٥٣	٣٩.٧٧%	٣٥	٦٠.٢٣%	٥٣	٣٩.٧٧%	٣٥
٤. التفاصي على عدة درجات (درجات)	٥٠.٠٩%	٢٩	٥٠.٠٩%	٢٩	٥٦.٨٢%	٥٠	٤٣.١٨%	٣٨	٥٦.٨٢%	٥٠	٤٣.١٨%	٣٨
السؤال الثالث: تنص المادة ٤٤٤ على طبيعة الإعدام لصالح الشهادة الزور التي تربى عليها إعدام انسان ما رأيك أو تدبرك تلك المادة؟					مع نسبة "مع" ضد نسبة "مع" ضد							
١. القاتون نفسه يصرخ ضده	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦	٧٢.٧٣%	٦٤	٤٠.٩١%	٣٦	٧٢.٧٣%	٦٤	٤٠.٩١%	٣٦
٢. التفاصي أو التفصي	٤٣.١٠%	٢٥	٥٦.٩٠%	٣٣	٧٩.٥٥%	٧٠	٢٠.٤٥%	١٨	٧٩.٥٥%	٧٠	٢٠.٤٥%	١٨
٣. تغفير بالعدام فيها تغافل عنها	٣١.٨٢%	٦٠	٣١.٨٢%	٢٨	٨٥.٢٣%	٨٠	٩.٠٩%	٨	٨٥.٢٣%	٨٠	٩.٠٩%	٨
السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الإجابات فقط)					مع نسبة "مع" ضد نسبة "مع" ضد							
١. أصحاب النفوذ والسلطات والشخصيات	٣١.٨٢%	٢٨	٦٨.١٨%	٦٠	٥٤.٥٥%	٤٨	٤٥.٤٥%	٤٠	٥٤.٥٥%	٤٨	٤٥.٤٥%	٤٠
٢. المفتق أو أفراد داخل المنظومة القضائية	٥٤.٥٥%	٤٨	٤٥.٤٥%	٤٠	٧٧.٥٩%	٥١	٤٢.٠٥%	٣٧	٧٧.٥٩%	٥١	٤٢.٠٥%	٣٧
٣. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام	٧٨.٤١%	٦٩	٢١.٥٩%	١٩	٥٠.٠٩%	٢٩	٥٠.٠٩%	٢٩	٥٠.٠٩%	٢٩	٥٠.٠٩%	٢٩
٤. السلطة القضائية للقاضي إصدار الحكم بالإنذار	٦٦.١٨%	٦٠	٣١.٨٢%	٢٨	٤٣.١٠%	٢٥	٥٦.٩٠%	٣٣	٤٣.١٠%	٢٥	٥٦.٩٠%	٣٣
٥. عدم ملائمة النوع المفترض المبني	٨٥.٢٣%	٧٥	١٤.٧٧%	١٣	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦
السؤال الثالث: لا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الإجابات فقط)					مع نسبة "مع" ضد نسبة "مع" ضد							
١. اعتبارات دينية	٣١.٠٣%	١٨	٦٨.٩٧%	٤٠	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦	٢٠.٦٩%	١٢	٧٩.٣١%	٤٦
٢. اعتبارات اجتماعية (غيرها عقيدة رادعة لأي سوء).	٦٠.٣٤%	٣٥	٣٩.٦٦%	٢٣	٨٦.٢١%	٥٠	١٣.٧٩%	٨	٨٦.٢١%	٥٠	١٣.٧٩%	٨
٣. اعتبارات تتعلق بالمخالف على هيبة الدولة.	٨٦.٢١%	٥٠	١٣.٧٩%	٨	٦٠.٣٤%	٣٥	٣٩.٦٦%	٢٣	٦٠.٣٤%	٣٥	٣٩.٦٦%	٢٣
٤. رؤيته الشخصية لتنفيذ العدالة.	٦٠.٣٤%	٣٥	٣٩.٦٦%	٢٣	٥٩.٩١%	٨٠	٩.٠٩%	٨	٥٩.٩١%	٨٠	٩.٠٩%	٨

جدول ٥٦ إجابات فئة الطلبة

الجدول رقم ٥٦ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الطلبة على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختياريات

إجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الطلبة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو الشخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٦٨.١٨٪)، تليها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٤٥.٤٥٪)، (٤٥.٤٥٪)، (٤٥.٤٥٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٤.٧٧٪) فقط.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الطلبة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة

(٦٨.٩٧٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٨٪) فقط.

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الطلبة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أثني واغتصابها) بنسبة موافقة (٨١.٠٣٪)، ثم الإجابتان (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٧٩.٣١٪)، فيما جاءت الإجابة (حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ الدستور) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٠٠٠٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفيذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الطلبة)، كانت نسبة الموافقة عليه (٧٩.٣١٪) مقابل (٢٠.٦٩٪) نسبة الرفض.

- وفي السادس: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من الطلبة)، كانت الإجابتان الأكثر تكراراً هي (أنها قد تستخدم في صراعات سياسية) و (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦٣.٣٣٪)، فيما جاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٦.٦٧٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الطلبة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦٢.٥٠٪)، تليها الإجابة (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٥٣.٤١٪)، فيما جاءت الإجابة

(تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٩.٧٧٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الطلبة)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) بنسبة موافقة (٤٠.٩١٪)، تليها الإجابتان (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) و (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بنسبة موافقة (٣٠.٦٨٪)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٥.٤٠٪) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الطلبة)، كانت نسبة الموافقة عليه (٩٠.٩٪) مقابل (٩٠.٩١٪) نسبة الرفض.

سابعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الحرفيين على الأسئلة:

(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل

.%) ٥.٨٨

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز تحليل توزيع العينة العشوائية لفئة الحرفيين																				
السؤال الرابع: ما هي الضيقات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساءلة في تطبيق عقوبة الإعدام؟						السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟														
السؤال الرابع: تلك جرائم حقوقها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في تطبيق عقوبة عن كل جريمة بما يلي: (اللائحة فقط)						السؤال الثاني: أصحاب القوة والسلطات والشخصيات														
الإجابات						الإجابات														
مع نسبة "نعم" ضد نسبة "لا"						مع نسبة "نعم" ضد نسبة "لا"														
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة						١. القتل بسب الأصرار والترصد														
٤١.١٨%	٣٥	٥٨.٨٢%	٥٠	٧٦.٤٧%	٦٥	٢٣.٥٣%	٢٠	٧٦.٤٧%	٦٦	٢٣.٣٥%	١٩	٧٧.٦٥%	٦٦	٢٣.٣٥%	٢٠	٧٦.٤٧%	٦٥	٢٣.٥٣%	٢٠	
٢. إضمان استئناف مopsisات العدالة						٢. احتفاظ أمرئها وتصنيعها														
٣. تغيل برنامج عملية الشهود.						٣. العذابات.														
٤. التقادس على عدة درجات (مراحل).						٤. جيارة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات لإنجليل بمدحراوع المدحور.														
السؤال الثاني: تنص المادة ١٤٤ على عقوبة الإعدام صاحب الشهادة الزور التي ترتكب عليها إعدام النساء، ما رأيك أن تغير ذلك للأدلة؟						٥. إنشاء نظام إسلامي.														
الإجابات						٦. التغافل أو التسليم.														
مع نسبة "نعم" ضد نسبة "لا"						٧. عدم ملائمة المدحور القضائي البشري.														
٩٦.٤٧%	٨٢	٣.٥٣%	٣	٩٧.٦٥%	٨٣	٢.٣٥%	٢	٧٥.٢٩%	٦٤	٢٤.٧١%	٢١	٩١.٧٦%	٧٨	٨.٢٤%	٧	٩٦.٤٧%	٨٢	٣.٥٣%	٣	
السؤال السادس: لماذا تتوافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (اللائحة فقط)						٨. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام														
الإجابات						السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (اللائحة فقط)														
مع نسبة "نعم" ضد نسبة "لا"						الإجابات														
١. قطعية قاتمة مئلة فيها.						١. أصحاب القوة والسلطات والشخصيات														
٢. ضد بذلة العدالة في الحماية.						٢. القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.														
٣. عدم ملائمة المدحور القضائي.						٣. تغير الرأي العام ووسائل الإعلام.														
٤. لعدم تقادس على عدة درجات.						٤. السلطة التنفيذية للقاضي (إعدام المكم بالإعدام).														
السؤال الثاني: لما ترفض على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (اللائحة فقط)						٥. عدم ملائمة المدحور القضائي البشري.														
الإجابات						٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام														
مع نسبة "نعم" ضد نسبة "لا"						السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (اللائحة فقط)														
٩٤.١٢%	٨٠	٥.٨٨%	٥	٨٠.٠٠%	٦٨	٢٠.٠٠%	١٧	٨٢.٣٥%	٧٠	١٧.٦٥%	١٥	٥٩	٣٠.٥٩%	٢٦	٦٩.٤١%	٥٩	٤٠.٥٠%	٥١	٤٠.٠٠%	٤٠

جدول ٥٧ إجابات فئة الحرفيين

الجدول رقم ٥٧ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة الحرفيين على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني: "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الحرفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٩٤.١٢%)، تليها الإجابة (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٦٠٠.٠%)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥.٨٨%) فقط.

- بينما في السؤال الثالث: "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الحرفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة موافقة

(٩٢.٥٠٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفاظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٠٠٠٪) فقط.

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الحرفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩٢.٥٠٪)، تلتها الإجابة (التخابر أو التجسس) بنسبة موافقة (٨٨.٧٥٪)، فيما جاءت الإجابة (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٢.٥٠٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفيذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من الحرفيين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٨١.٢٥٪) مقابل (١٨.٧٥٪) نسبة الرفض.

- وفي السادس: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من الحرفيين)، كانت الإجابات الأكثر تكراراً هي (بسبب عدم مثالية النموذج القضائي البشري) و (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) و (لأنها قد تستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٦٠٪) لكل منهم، فيما جاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٠٠٠٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الحرفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٥٨.٨٢٪)، فيما جاءت الإجابة (تعليل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٢.٣٥٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الحرفيين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٢٤.٧١٪)، تليها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٨.٢٤٪)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٠.٣٥٪) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة الحرفيين)، كانت نسبة الموافقة عليه (١٠.١٨٪) مقابل (٩٨.٨٢٪) نسبة الرفض.

ثاماً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة أصحاب المهن الأخرى على الأسئلة:

(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل

.%) ٣٤.٨٣

استبيان لغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مرئى تضليل توزيع العينة العشوائية لفئة أصحاب مهن أخرى						
السؤال الرابع: ما هي الضبابات التي تراها لإيماء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟						
السؤال الرابع: ما هي الضبابات التي تراها لإيماء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟						
السؤال الرابع: تلقي المفكرة عن كل جريمة معاً؟ (الإجابة فقط)						
الإجابت	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	مع	نسبة "مع"
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام عدة	٣٧	٥٨.٤٣%	٥٢	٤١.٥٧%	٨	٨٦.٢١%
٢. ضمان استقلال مؤسسات العدالة.	٦٢	٦٩.٦٦%	٦٢	٣٠.٣٤%	٥٣	٩١.٣٨%
٣. تقبيل برامج معاية الشهود.	٤٢	٤٧.١٩%	٤٧	٥٢.٨١%	٣٢	٤٤.٨٣%
٤. التفاصي على عدة درجات (مراتب).	٣١	٣٤.٨٣%	٥٨	٦٥.١٧%	٢٩	٥٠.٠٠%
السؤال الثاني: تنص المادة ٢٤٤ على عقوبة الإعدام أصحاب الشهادة الزور التي ترتكب عليها إعدام إلزامي، ما رأيك أن تطبق تلك المادة؟	٣٨	٣٤.٤٨%	٨٠	٨٩.٨٩%	٣٨	٦٥.٥٢%
الإجابت	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	مع	نسبة "مع"
١. القانون نفسه يفترض صحتها بأنه إشكال احتمالية لحكم بالإعدام بالخطأ.	٦٤	٢٨.٠٩%	٢٥	٧١.٩١%	٤٣	٧٨.٦٥%
٢. ذلك ليس يخدم فكرة العدالة المفكرة.	٢٦	٢٩.٢١%	٦٣	٧٠.٧٩%	٢٠	٥٣.٩٣%
٣. تلك شاء طرفة لسانه.	٢٧	٣٠.٣٤%	٦٢	٦٩.٦٦%	٤٠	٣٨.٢٠%
٤. ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تهدى الشهادة الخطأ.	٢٣	٢٥.٨٤%	٦٦	٧٤.١٦%	٣١	٧٤.١٤%
السؤال السادس: لماذا تواافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الإجابة فقط)	٥	٥.٦٢%	٨٤	٩٤.٣٨%	١٥	٣١.٠٣%
الإجابت	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	مع	نسبة "مع"
١. انتشار دينية.	٣٦	٦٢.٠٧%	٢٢	٣٧.٩٣%	٣٦	٦٢.٠٧%
٢. اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأى مجرم).	٢٦	٤٤.٨٣%	٣٢	٥٥.١٧%	١٤	٢٤.١٤%
٣. عدم مثالية النموذج القضائي.	٣١	٥٣.٤٥%	٤٤	٧٥.٨٦%	٣١	٤٦.٥٧%
٤. رؤيته الشخصية لتحقق العدالة.	٢٢	٧٠.٩٧%	٩	٢٩.٠٣%		

جدول ٥٨ إجابات فئة أصحاب المهن الأخرى

الجدول رقم ٥٨ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة أصحاب مهن أخرى على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختياريات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٧٨,٦٥٪)، تلتها الإجابتان (عدم مثالية النموذج القضائي البشري) و (القضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية) بنسبة موافقة (٥٣,٩٣٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (١٠,١١٪) فقط.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) بنسبة

موافقة (٦٢.٠٧٪)، تليها الإجابة (رؤيتك الشخصية لتحقيق العدالة) بنسبة موافقة (٥٣.٤٥٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٤.١٤٪) فقط.

- وفي السؤال الرابع: "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اختطاف أنثى واغتصابها) بنسبة موافقة (٩١.٣٨٪)، تلتها الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) بنسبة موافقة (٨٦.٢١٪)، فيما جاءت الإجابة (حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للاخلال بمبادئ الدستور) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٠٠٠٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفويذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من أصحاب مهن أخرى)، كانت نسبة الموافقة عليه (٦٨.٩٧٪) مقابل (٣١.٠٣٪) نسبة الرفض.

- وفي السادس: "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (أنها قد تستخدم في صراعات سياسية) بنسبة موافقة (٧٠.٩٧٪)، تليها الإجابة (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٦٤.٥٢٪)، فيما جاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مُبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٢.٢٦٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (ضمان استقلال مؤسسات العدالة من قضاء وشرطة وطب شرعي الخ) بنسبة موافقة (٦٩.٦٦٪)، تليها الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٥٨.٤٣٪)،

فيما جاءت الإجابة (النقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٤.٨٣٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أصحاب مهن أخرى)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٠.٣٪)، تليها الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٢٩.٢١٪)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٢٥.٨٤٪) فقط.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام، هل تافق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة أصحاب مهن أخرى)، كانت نسبة الموافقة عليه (٥٦.٦٪) مقابل (٩٤.٣٨٪) نسبة الرفض.

تاسعاً: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة رجال الدين الإسلامي على الأسئلة: (حيث انه لا يوجد موافقون من الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام).

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز يشكّل عالم									
توزيع العينة العشوائية لفئة رجال الدين الإسلامي									
السؤال الثاني: ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟									
السؤال الرابع: ذلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توزيع تلك العقوبة من حيث معاييره؟ (للراغبين فقط)									
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة سبعة أشهر وترصد	12	100.00%	0	0.00%	١. القلق أن أفراد داخل المنظومة القضائية	7	58.33%	5	41.67%
٢. ضمان استيفاء ممكنتس العدالة	2	100.00%	0	0.00%	٢. تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام	4	16.67%	10	83.33%
٣. تغطية برئاسة حكمة الشهود.	1	91.67%	1	8.33%	٣. السلطة القضائية لإنفاذ الحكم بالإعدام.	2	33.33%	8	66.67%
٤. مفرغات لإنفاذ عبادته المستور.	10	83.33%	2	16.67%	٤. السلطة القضائية لإنفاذ الحكم بالإعدام.	2	16.67%	10	83.33%
٥. إنشاء مكتب إرشاد راهبي.	11	91.67%	1	8.33%	٥. عدم مثالية النموذج القضائي البشري.	1	8.33%	11	91.67%
٦. التغاضي على عذالة أرجاء (الإعدام).	4	83.33%	1	16.67%	٦. لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.	6	50.00%	6	50.00%
٧. التغاضي على تفاصيل العقوبة.	1	91.67%	1	8.33%	السؤال الثالث: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (للراغبين فقط)				
٨. تغطية العقوبة على جرائم العدالة التي ترتكب عليهما إعدام إنسان، ما رأيك في ذلك المبدأ؟	1	91.67%	1	8.33%	١. اعتبارات دينية.	12	100.00%	0	0.00%
٩. القانون نفسه يعترف بمعاناته.	1	91.67%	1	8.33%	٢. اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأى مجرم).	3	25.00%	9	75.00%
١٠. هناك اعتراضات لإنفاذ العقوبة بالخطأ.	1	91.67%	1	8.33%	٣. اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة.	2	16.67%	11	83.33%
١١. ذلك سيعد بذراً لقاء العقوبة.	0	0.00%	12	100.00%	٤. رؤى الشخصية لتحقيق العدالة.				
١٢. تغطية العقوبة على جرائم العدالة التي ترتكب عليهما إعدام إنسان، ما رأيك في ذلك المبدأ؟	4	33.33%	8	66.67%					
١٣. ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام.	2	16.67%	10	83.33%					
١٤. إنها تنهي الشهادة الفعل.	0	0.00%	10	100.00%					
السؤال السادس: لماذا تناهى على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (للراغبين فقط)									
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"					
١. حقوقية أساسية ثابتها فيها.	0	0.00%	100.00%	100.00%					
٢. عدم دينية النموذج القضائي.	0	0.00%	100.00%	100.00%					
٣. عدم تضمين في صراحته مسياسي.	0	0.00%	100.00%	100.00%					
٤. هل تناهى عن إلغاء عقوبة الإعدام؟	2	16.67%	10	83.33%					

جدول ٥٩ إجابات فئة رجال الدين الإسلامي

الجدول رقم ٥٩ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة رجال الدين الإسلامي على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:
- في السؤال الثاني: "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة رجال الدين الإسلامي)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٥٨.٣٣٪)، تليها الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) بنسبة موافقة (٥٠.٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (عدم مثالية النموذج القضائي البشري) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٨.٣٣٪) فقط.

- بينما في السؤال الثالث: "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من رجال الدين الإسلامي)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات دينية) فقد وافق

عليها الجميع، تليها الإجابة (اعتبارات اجتماعية كونها عقوبة رادعة لأي مجرم) بنسبة موافقة (٢٥٠٠٪)، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٨٠٣٣٪) فقط.

- وفي السؤال الرابع: تلقي جرائم عقوبتها بالإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟ (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من رجال الدين الإسلامي)، كانت الإجابتان الأكثر تكراراً هما (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (اختطاف أنثى واغتصابها) فقد وافق عليهما الجميع، فيما جاءت الإجابة (حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للاخلال بمبادئ الدستور) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٨٣٠٣٪) فقط.

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع ت التنفيذ؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من رجال الدين الإسلامي)، فقد وافق عليه الجميع.

- وفي السادس: "لماذا تتوافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من رجال الدين الإسلامي)، لم تكن هناك نتائج حيث ان جميع أشخاص الفئة من الرافضين للفكرة.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة رجال الدين الإسلامي)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٥٨٣٣٪)، تليها الإجابة (التقاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) بنسبة موافقة (٣٣٠٣٪)، فيما جاءت الإجابة (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٨٠٣٣٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما

رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة رجال الدين الإسلامي)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور) بنسبة موافقة (٣٣.٣٣٪)، تليها الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) بنسبة موافقة (١٦.٦٧٪)، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة رجال الدين الإسلامي)، كانت نسبة الموافقة عليه (١٦.٦٧٪) مقابل (٨٣.٣٣٪) نسبة الرفض.

عاشرأ: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة اللا دينيين أو الملحدين على الأسئلة:

(حيث انه نسبة موافقة الفئة على إلغاء عقوبة الإعدام تمثل

.٪٨٤.٦٢

استبيان إلغاء عقوبة الإعدام في مصر لعام ٢٠١٥ - مركز بضال																																																																																																					
توزيع العينة العشوائية لفئة اللا دينيين أو الملحدين																																																																																																					
السؤال الثاني: ما هي أسباب واعتبارات الإقلاع من عقوبة الإعدام بشكل عام؟																																																																																																					
السؤال الرابع: ما هي الضبابات التي تراها لإلغاء عباده العدالة و المسماة في تطبيق عقوبة الإعدام؟																																																																																																					
<p>الإجابات</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة</td> <td>٥</td> <td>61.54%</td> <td>٨</td> <td>38.46%</td> </tr> <tr> <td>٢. صنان استثناء موسس العدالة</td> <td>٦</td> <td>53.85%</td> <td>٧</td> <td>46.15%</td> </tr> <tr> <td>٣. تغيل برنامج حماية المتهوّه.</td> <td>٥</td> <td>61.54%</td> <td>٨</td> <td>38.46%</td> </tr> <tr> <td>٤. المقاضي على عدة درجات (مراد).</td> <td>٧</td> <td>46.15%</td> <td>٦</td> <td>53.85%</td> </tr> <tr> <td>السؤال الثاني: تنص المادة ٢٤٤ على عقوبة الإعدام لاصحاب الشهادة الزور التي تزفي عذراً اعدام انسان ما رأيك أن تغير ذلك المادة؟</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>الإجابات</td> <td>مع</td> <td>نسبة "مع"</td> <td>ضد</td> <td>نسبة "ضد"</td> </tr> <tr> <td>١. التغافل أو التحيض.</td> <td>٠</td> <td>100.00%</td> <td>٢</td> <td>0.00%</td> </tr> <tr> <td>السؤال الخامس: إذا تم إلغاء شعار مطرب منه تهديد يعذب عليه بالإعدام، هل تتفق بذلك بالإعدام، بما في ذلك تقييد (الراهنين فقط)</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>الإجابات</td> <td>مع</td> <td>نسبة "مع"</td> <td>ضد</td> <td>نسبة "ضد"</td> </tr> <tr> <td>١. القانون نفسه يتعارض ضدها بأنه</td> <td>٤</td> <td>69.23%</td> <td>٩</td> <td>30.77%</td> </tr> <tr> <td>٢. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.</td> <td>٤</td> <td>69.23%</td> <td>٩</td> <td>30.77%</td> </tr> <tr> <td>٣. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.</td> <td>١٢</td> <td>7.69%</td> <td>١</td> <td>92.31%</td> </tr> <tr> <td>السؤال السادس: لماذا تتفق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الموافقين فقط)</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>الإجابات</td> <td>مع</td> <td>نسبة "مع"</td> <td>ضد</td> <td>نسبة "ضد"</td> </tr> <tr> <td>١. عقوبة قاسية شائع فيها.</td> <td>٧</td> <td>36.36%</td> <td>٤</td> <td>63.54%</td> </tr> <tr> <td>٢. صند ماذا الحق في العذاب.</td> <td>٢</td> <td>81.82%</td> <td>٩</td> <td>18.18%</td> </tr> <tr> <td>٣. عدم مثالية التهوية القضائي.</td> <td>٤</td> <td>63.64%</td> <td>٧</td> <td>36.36%</td> </tr> <tr> <td>٤. لا تستخدم في صراعات سياسية.</td> <td>٤</td> <td>63.64%</td> <td>٧</td> <td>36.36%</td> </tr> </tbody> </table>							الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	٥	61.54%	٨	38.46%	٢. صنان استثناء موسس العدالة	٦	53.85%	٧	46.15%	٣. تغيل برنامج حماية المتهوّه.	٥	61.54%	٨	38.46%	٤. المقاضي على عدة درجات (مراد).	٧	46.15%	٦	53.85%	السؤال الثاني: تنص المادة ٢٤٤ على عقوبة الإعدام لاصحاب الشهادة الزور التي تزفي عذراً اعدام انسان ما رأيك أن تغير ذلك المادة؟					الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. التغافل أو التحيض.	٠	100.00%	٢	0.00%	السؤال الخامس: إذا تم إلغاء شعار مطرب منه تهديد يعذب عليه بالإعدام، هل تتفق بذلك بالإعدام، بما في ذلك تقييد (الراهنين فقط)					الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. القانون نفسه يتعارض ضدها بأنه	٤	69.23%	٩	30.77%	٢. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.	٤	69.23%	٩	30.77%	٣. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.	١٢	7.69%	١	92.31%	السؤال السادس: لماذا تتفق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الموافقين فقط)					الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. عقوبة قاسية شائع فيها.	٧	36.36%	٤	63.54%	٢. صند ماذا الحق في العذاب.	٢	81.82%	٩	18.18%	٣. عدم مثالية التهوية القضائي.	٤	63.64%	٧	36.36%	٤. لا تستخدم في صراعات سياسية.	٤	63.64%	٧	36.36%
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																	
١. تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة	٥	61.54%	٨	38.46%																																																																																																	
٢. صنان استثناء موسس العدالة	٦	53.85%	٧	46.15%																																																																																																	
٣. تغيل برنامج حماية المتهوّه.	٥	61.54%	٨	38.46%																																																																																																	
٤. المقاضي على عدة درجات (مراد).	٧	46.15%	٦	53.85%																																																																																																	
السؤال الثاني: تنص المادة ٢٤٤ على عقوبة الإعدام لاصحاب الشهادة الزور التي تزفي عذراً اعدام انسان ما رأيك أن تغير ذلك المادة؟																																																																																																					
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																	
١. التغافل أو التحيض.	٠	100.00%	٢	0.00%																																																																																																	
السؤال الخامس: إذا تم إلغاء شعار مطرب منه تهديد يعذب عليه بالإعدام، هل تتفق بذلك بالإعدام، بما في ذلك تقييد (الراهنين فقط)																																																																																																					
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																	
١. القانون نفسه يتعارض ضدها بأنه	٤	69.23%	٩	30.77%																																																																																																	
٢. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.	٤	69.23%	٩	30.77%																																																																																																	
٣. ذلك سيؤدي إلى تغافل العقوبة.	١٢	7.69%	١	92.31%																																																																																																	
السؤال السادس: لماذا تتفق على إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الموافقين فقط)																																																																																																					
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																	
١. عقوبة قاسية شائع فيها.	٧	36.36%	٤	63.54%																																																																																																	
٢. صند ماذا الحق في العذاب.	٢	81.82%	٩	18.18%																																																																																																	
٣. عدم مثالية التهوية القضائي.	٤	63.64%	٧	36.36%																																																																																																	
٤. لا تستخدم في صراعات سياسية.	٤	63.64%	٧	36.36%																																																																																																	
<p>السؤال السادس: لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟ (الرافضين فقط)</p>																																																																																																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>الإجابات</th> <th>مع</th> <th>نسبة "مع"</th> <th>ضد</th> <th>نسبة "ضد"</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١. اعتبارات بنيوية.</td> <td>٠</td> <td>0.00%</td> <td>٢</td> <td>100.00%</td> </tr> <tr> <td>٢. اعتبارات اجتماعية (فيها عقوبة رادعة لأي مجرم).</td> <td>١</td> <td>50.00%</td> <td>١</td> <td>50.00%</td> </tr> <tr> <td>٣. اعتبارات تتعلق بالسلطات على جهة الدولة.</td> <td>٢</td> <td>100.00%</td> <td>١</td> <td>0.00%</td> </tr> <tr> <td>٤. رؤية شخصية لتحقيق العدالة.</td> <td>١</td> <td>50.00%</td> <td>١</td> <td>50.00%</td> </tr> </tbody> </table>							الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"	١. اعتبارات بنيوية.	٠	0.00%	٢	100.00%	٢. اعتبارات اجتماعية (فيها عقوبة رادعة لأي مجرم).	١	50.00%	١	50.00%	٣. اعتبارات تتعلق بالسلطات على جهة الدولة.	٢	100.00%	١	0.00%	٤. رؤية شخصية لتحقيق العدالة.	١	50.00%	١	50.00%																																																																						
الإجابات	مع	نسبة "مع"	ضد	نسبة "ضد"																																																																																																	
١. اعتبارات بنيوية.	٠	0.00%	٢	100.00%																																																																																																	
٢. اعتبارات اجتماعية (فيها عقوبة رادعة لأي مجرم).	١	50.00%	١	50.00%																																																																																																	
٣. اعتبارات تتعلق بالسلطات على جهة الدولة.	٢	100.00%	١	0.00%																																																																																																	
٤. رؤية شخصية لتحقيق العدالة.	١	50.00%	١	50.00%																																																																																																	

جدول ٦٠ إجابات فئة اللا دينيين أو الملحدين

الجدول رقم ٦٠ يستعرض توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة اللا دينيين أو الملحدين على الأسئلة من الثاني حتى التاسع، مع طرح عدة اختيارات كإجابات محتملة لكل سؤال، وجاء توزيع الإجابات كما يلي:

- في السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة اللا دينيين أو الملحدين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية) بنسبة موافقة (٩٢.٣١٪)، فيما جاءت الإجابة (لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

- بينما في السؤال الثالث "لماذا ترفض إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من اللا دينيين أو الملحدين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة) حيث وافق عليها الجميع، فيما جاءت الإجابة (اعتبارات دينية) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

- وفي السؤال الرابع "تلك جرائم عقوبتها الإعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من اللا دينيين أو الملحدين)، كانت ٤ إجابات الأكثر تكراراً هم (إنشاء تنظيم إرهابي) و (اختطاف أنشى واغتصابها) (حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئ الدستور) و (التخابر أو التجسس) حيث وافق عليهم الجميع، فيما جاءت الإجابة (القتل مع سبق الإصرار والترصد) و (المخدرات) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٥٠٠٪).

- وفي الخامس: "إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُعاقب عليها بالإعدام، هل تتقبل الحكم بالإعدام فيها مع تفويذه؟" (الذي تم توجيهه لمعارضي إلغاء عقوبة الإعدام من اللا دينيين أو الملحدين)، فقد وافق عليه الجميع.

- وفي السادس "لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه للموافقين على إلغاء عقوبة الإعدام من اللا دينيين أو الملحدين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) بنسبة موافقة (٨١.٨٢٪)، فيما جاءت الإجابة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٣٦.٣٦٪) فقط.

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة اللا دينيين أو الملحدين)، كانت الإجابات الأكثر تكراراً هما (تفعيل آلية أو وسيلة لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود)) و (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) بنسبة موافقة (٦١.٥٤٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (القاضي على عدة درجات (مراحل) بدلاً من درجة واحدة) الأقل تكراراً بنسبة موافقة (٤٦.١٥٪) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة اللا دينيين أو الملحدين)، كانت الإجابة الأكثر تكراراً هي (القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ) و (تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة) بنسبة موافقة (٦٩.٢٣٪) لكل منهما، فيما جاءت الإجابة (تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام لأنها تمنع الشهادة الخطأ) الأقل تكراراً حيث لم يوافق عليها أحد.

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تتفق على المشاركة؟" (الذي تم توجيهه لكل فئة اللا دينيين أو الملحدين)، كانت نسبة الموافقة عليه (٣٠.٧٧٪) مقابل (٦٩.٢٣٪) نسبة الرفض.

حادي عشر: توزيع إجابات العينة العشوائية من فئة رجال الدين المسيحي على الأسئلة:

بسبب وجود شخص واحد فقط من فئة رجال الدين المسيحي في العينة لظروف الدراسة الميدانية، فلم تكن هناك إحصائيات خاصة متعلقة بالفئة، حيث كانت الإجابات كما يلي:

- كان مؤيداً لفكرة إلغاء عقوبة الإعدام، وبذلك تم استبعاد توجيه الأسئلة أرقام ٣ و ٤ و ٥ له.

- وفي السؤال الثاني "ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟"، كان مع الإجابة "رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية" فقط.

- وفي السادس "لماذا تافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟"، كان مع جميع الإجابات المطروحة (لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها) و (لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة) و (عدم مثالية النموذج القضائي وعدم القدرة على تدارك الخطأ) و (لأنها قد تستخدم في صراعات سياسية).

- وفي السابع: "ما هي الضمانات التي تراها لإرساء مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟"، كان مع الإجابة (تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه) فقط.

- وفي الثامن: "في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟"، كان مع الإجابة (تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور).

- وأخيراً في السؤال التاسع: "إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل تافق على المشاركة؟"، لم يوافق على المشاركة.

المبحث العاشر: ملاحظات عامة ومساحات حرية لرأي العينة العشواة

كما تم التوقيه في المبحث الأول، تم ترك مساحة حرية أمام كل شخص من العينة العشوائية إذا أراد أن يُدلّي برأيه أو يضيف بعض الإجابات أو الملاحظات، وهنا نستعرض سريعاً أبرز تلك الآراء والملاحظات.

قام ٩٣ شخص من العينة العشوائية بترك أراء مختلفة أو نصوص دينية استندوا عليها، بينهم ٨٧ من الرافضين لطرح إلغاء عقوبة الإعدام (يمثلون نسبة ٢٦.٠٥٪ من بين إجمالي المعارضين للفكرة)، و٥ من الموافقين (٣٤.٢٪).

وقد جاءت أغلب الإضافات عبارة عن نصوص وأساني드 إسلامية مختلفة، حيث كان جميعهم من المتدربين بالإسلام، عدا ٤ أشخاص فقط، كما يلي:

- ١- شخص مسيحي وقام بالاستشهاد بالنص "العين بالعين والسن بالسن".
- ٢- شخص ملحد وقال "لا يجوز أن يكون هناك موظف بالدولة مسؤول عن قتل المنهجي للمواطنين".
- ٣- شخص لا ديني والذي أضاف رأي "المطالبة بإعدام جميع الإخوان".
- ٤- شخص لا ديني آخر والذي ذكر "هذا الرفض قائم على أساس اثنى ليس ديني باعتبار النصوص الدينية تحكم لأصحابها فقط فمن الممكن أن نجد أن دين يبيح هذا في دين دون الآخر أن المتهם ملحد أو لا ديني أو أي تصنيف منهم فبأي حق يتم الحكم عليهم بنفس القاعدة كما انه ليس من حق أحد أن يسلب من أحد حق الحياة لمجرد انه فعل خطأ ليس منطقياً أن تحكم على شخص بالموت لأنه فعل شيء خارج الإطار العام الذي هو من المؤكد أن جزء من المجتمع قد شارك في جعله مجرم فلنحاسب ونعدمهم جميعاً إذا كان هذا منطقي".

بينما كانت جميع أراء المتنبيين بالإسلام هي إضافات نصوص وأسانيد دينية بحثة، عدا أراء محدودة تراوحت بين الآتي:

"مجتمعنا لابد من القصاص خصوص جرائم القتل العمد"

"تلك العقوبة اقتضاء لحق المجتمع وردع لكل من تسول لنفسه ارتكاب تلك الجرائم"

"يرجي تبسيط الأسئلة لسهولة الاختيار الموضوعي"

"مش واثقة في القانون كله تدليس ولعب بالحقائق ويمكن لو كان عندي ثقة في العدالة كنت وافقت على الآية لكم في القصاص حياة يا أولي الألباب"

"عقوبة الإعدام وجوبه في القتل العمد ونصت شريعة الخالق عليها إذا عرض عليهم الديمة وقبلها أهله فلا وجود لعقوبة الإعدام"

وبشأن للنصوص الإسلامية الأكثر تكراراً، جاء النص "ولكم في القصاص حياة" بعد ٤٩ مرة، يليه النص "العين بالعين والسن بالسن" بعد ١٧ مرات.

مرفقات الدراسة الميدانية:

المرفقات عبارة عن نموذج باستبيان فارغ بالإضافة إلى نموذجين تم انتقاءهم بشكل عشوائي من بين استبيانات العينة العشوائية.



< الموافقون على إلغاء عقوبة الإعدام >

٦- لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟

- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.
- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.
- عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القرابة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).
- لأنها قد تستخدم في صراعات سياسية.

< للموافقين والرافضين لإلغاء عقوبة الإعدام >

٧- ما هي الضمانات التي تراها لإرساء العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟

- تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية، أضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه.
- ضمان استقلال موسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطب الشرعي.. الخ).
- تغيل آلية / وسائل لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).
- التفاصي على عدة درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

٨- في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام انسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟

- القانون نفسه يعترف ضمناً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ.
- تلك المادة سبب يدعم فكرة إلغاء العقوبة.
- تلك المادة عقوبة رادعة لمرتبي الشهادة الزور.
- تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تمنع الشهادة الخطأ.

٩- إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش وحوار حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟ (مع / ضد)

إذا كانت الإجابة بنعم: - الاسم (يمكن أن يكون مستعاراً):

- وسيلة تواصل:

هل هناك أية ملاحظات أو إضافات أخرى؟

<> المواقفون على إلغاء عقوبة الإعدام <>

٦- لماذا توافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟

(مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)

- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.
- لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.
- عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القدرة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).
- لأنها قد تستخدم في صراعات سياسية.

<> للموافقين والرافضين لإلغاء عقوبة الإعدام <>

٧- ما هي الضمادات التي تراها لإرساء العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟

(مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)

- تأجيل تطبيق حكم الإعدام مدة كافية، لضمان عدم ظهور أدلة جديدة لصالح المحكوم عليه.
- ضمان انتقال مؤسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطب الشرعي، الخ).
- تعديل آلية / وسائل لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).
- التقاضي على عدة درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

٨- في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على حقوقية الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتب عليها إعدام إنسان، ما رأيك أو تقديرك لتلك المادة؟

(مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)
 (مع / ضد)

- القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك إمكانية للإعدام بالخطأ.
- تلك المادة سببَت عدم فكرة إلغاء العقوبة.
- تلك المادة عقوبة رادعة لمرتكبي الشهادة الزور.
- تلك المادة ضمانة لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تمنع الشهادة الخطأ.

٩- إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش وحوار حول فكرة "إلغاء عقوبة الإعدام"، هل توافق على المشاركة؟ (مع / ضد)

إذا كانت الإجابة بنعم: - الاسم (يمكن أن يكون مستعاراً): _____

- وسيلة تواصل: _____

هل هناك أيّة ملاحظات، أو إضافات أخرى؟

(استمارة رقم ٢٥)

استطلاع رأى حول إلغاء عقوبة الإعدام

الاستطلاع رقم (٢٥)	المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية	استطلاع رأي حول إلغاء عقوبة الإعدام
السن: ٥٩	الديانة: مسيحية	المهنة: مهندس
المؤهل الدراسي: ليسانس حقوق	المحافظة: القليوبية	النوع: ذكر (اثني)

- في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو إلغاء عقوبة الإعدام، لأنسباب مختلفة، حيث قامت ١٣٩ دولة، بـاللإلغاء تلك العقوبة، من بينها تونس والمغرب والجزائر، بينما لا تزال مصر تُبقي على عقوبة الإعدام.
 - وبعد التشريع المصري أكثر تشرعيات العالم توسيعاً في تطبيق عقوبة الإعدام، فقد قرر القانون المصري تلك العقوبة في ٢٦ جريمة مختلفة، منها (جرائم النفس - المخدرات - الأسلحة والذخيرة - قضايا الأمن القومي).
 - بحـ: لـعنة الـبحـث طـرح آية إجابـات أخـرى لـأي سـوال.

١- ما رأيك فيما يثار حول فكرة "الخاء عقوبة الإعدام"؟ (مع ضد)

٢- بنظرية واقعية، في رأيك، ما هي أسباب واحتمالية الإفلات من عقوبة الإعدام بشكل عام؟

رجل الأعمال أو أصحاب الثروة والسلطات أو شخصيات عامة وسياسية.

النضاة أو أفراد داخل المنظومة القضائية.

تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام.

السلطة التقديرية لقاضي الإصدار الحكم بالإعدام.

عد مثالى النموذج القضائي البشري (عدم توفر الدقة الكاملة في الاتهام والأدلة والشهادات).

لا أحد يمكنه الإفلات من عقوبة الإعدام.

«الرفضون لالغاء عقوبة الإعدام»

٣- لماذا ترفض الغاء عقوبة الإعدام؟

- اعتبارات دينية.
 - اعتبارات اجتماعية (كونها عقوبة رادعة لأي مجرم).
 - اعتبارات تتعلق بالحفظ على هيبة الدولة.
 - اعتبارات تتعلق برويتك الشخصية لتحقيق العدالة.

٤. تناول حادثة عقوبة بحقها الاعدام حسب القانون المصري، ما رأيك في توقيع تلك العقوبة عن كل جريمة مما يلي؟

- القل مع مبدأ الإصرار والتوصد.

اختلاف أنشئ واحتسبها.

المدرارات.

حيازة أسلحة أو ذخيرة أو مفرقعات للإخلال بمبادئه الدستورية أو الأمان العام.

إنشاء تنظيم إرهابي.

التخابر أو التجسس.

٥- إذا تم اتهام شخص مقرب منك (أسرتك، أقاربك، أصدقائك) بتهمة يُحاكم عليها بالإعدام، هل، تُقتل الحكم بالإعدام فهلها معنى ثقفيده؟

١٦. هل هناك نصيحة توصي بـ إسقاط دينية لموافقك الرافض لالغاء العقوبة؟

«المواافقون على إلغاء عقوبة الإعدام»

٦- لماذا تتوافق على إلغاء عقوبة الإعدام؟

- لأنها عقوبة قاسية مبالغ فيها.
 - لأنها ضد مبدأ الحق في الحياة.
 - عدم مثالية النموذج القضائي (عدم القرابة على تدارك الخطأ في حالة ظهور أدلة جديدة).
 - لأنها قد تستخدم في صرارات سياسية.

«الموافقين والرافضين لـ«الإلغاء» عقوبة الإعدام»

٧- ما هي الضمانات التي تراها لإرساء العدالة والمساواة في تطبيق عقوبة الإعدام؟

- تأجيل تنفيذ حكم الإعدام مدة كافية، لضمان عدم ظهور أدلة جديدة تصالح المحكوم عليه.
 - ضمان استقلال مؤسسات العدالة (القضاء، الشرطة، الطبيب الشرعي... الخ).
 - تغطية آلية / وسائل لحماية الشهود من الضغط أو التهديدات (برنامج حماية الشهود).
 - التناقض على عدة درجات (مراحل)، بدلاً من درجة واحدة.

٨- في قانون العقوبات، تنص المادة ٢٩٤ على عقوبة الإعدام لصاحب الشهادة الزور التي ترتكب علیها إعدام إنسان، ما يذكره أه تقدیم لائحة الماده ٤

- القانون نفسه يعترف ضمنياً بأنه هناك احتمالية للإعدام بالخطأ.
 - تلك المادة، مبنيةً بدعم فكرة إلغاء العقوبة.
 - تلك المادة، عقوبةً رادعةً لمترتبكي الشهادة الزور.
 - تلك المادة، ضمانةً لعدم إلغاء عقوبة الإعدام، لأنها تمنع الشهادة الخدش.

٩- إذا تمت دعوتك لحلقة نقاش وحوار حول فكرة "الغاء عقوبة الاعدام"، هل توافق على المشاركة؟ (نعم / نعم)

101 5 915-15153 N100-151 N15-153

٩- هناك أية ملاحظات أو اضافات أخرى؟

يرجع تسيير الأئمة لسلطة الاعتنى بالمواضيع
وهي في هذه المبادرة الانسانية.

دراسة ميدانية تهدف الوقوف على أراء المواطنين المصريين في عقوبة الإعدام ومدى ترحبهم أو رفضهم لـإلغاء تلك العقوبة ، كما تستهدف الوقوف على أسباب تمسك المجتمع بعقوبة الإعدام ورفض قطاع كبير لـإلغاء العقوبة واستهدفت الدراسة عينات عشوائية من بين رجال الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والمتقين وسكان المناطق الشعبية وطلبه الجامعات والمرأة والشباب.

ثم تحليل محتوى لنتيجة الاستبيان للوقوف على أهم العقبات التي تواجهنا نحو إلغاء عقوبة الإعدام .

عن الكاتب

محمد صبحي كاتب وسياسي مصري، ومحامٍ حقوقى عمل لسنوات في الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الأساسية. شارك في مبادرات وأبحاث متصلة بالعدالة الجنائية، وركز في مسيرته على قضايا الإنسان في مواجهة السلطة، مؤمّناً بأن قيمة الحياة والكرامة هي الأساس لأى نظام عادل. يرى أن الكتابة فعل مقاومة، وأن التوثيق شهادة لا غنى عنها في زمن الانهيار والتلاعب بالحقائق.

